



أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري

دراسة قياسية (الجزائر، المغرب وتونس)

إشراف الأستاذة:

- عواد هاجر سمية

إعداد الطالبتين :

- ربيعة خيرة

- بخت حنان

أعضاء لجنة المناقشة:

-الأستاذرئيسا.

-الأستاذ مشرفا ومقررا.

-الأستاذممتحن.

-الأستاذممتحن.

دعاء

. سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم .

. اللهم آتي نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها ، أنت وليها ومولاها، اللهم

إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، وقلب لا يخشع ونفس لا تشبع ، ودعوة لا

يستجاب لها .

. اللهم إني أعوذ بك من شر ما علمت وشر ما لم أعلم ، اللهم إني أعوذ بك من

زوال نعمتك ، وتحول عافيتك ، وفاجعة نقمتك ، وجميع سخطك .

. اللهم إني أسألك الفوز عند اللقاء والصبر عند القضاء ومنازل الشهادة وعيش

السعداء ، والنصر على الأعداء ومرافقة الأنبياء .



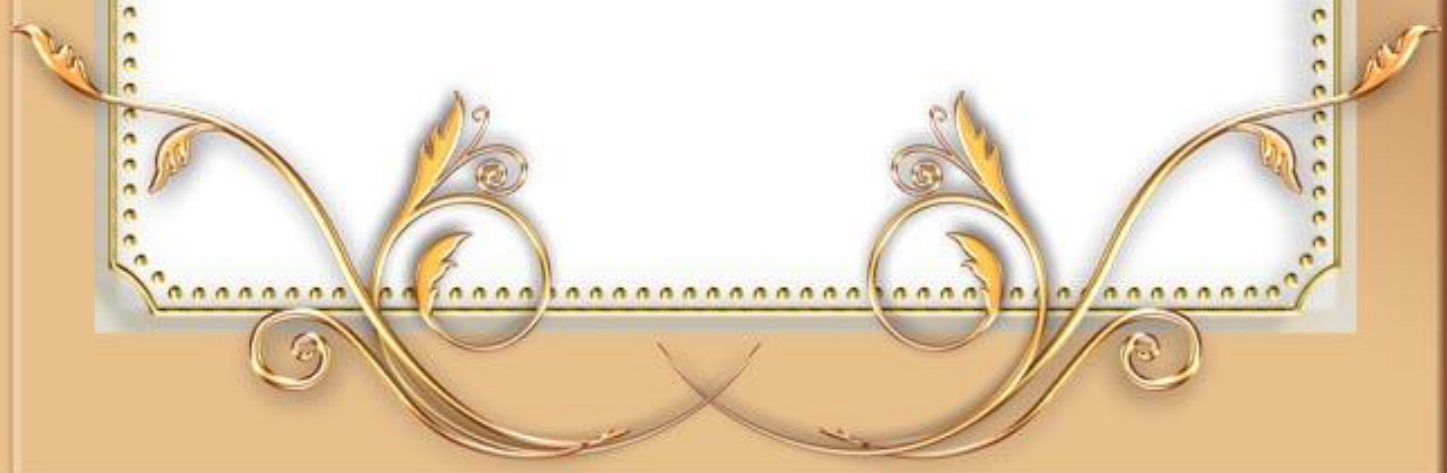
شكر و عرفان

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل وحسن تدبير لا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل، ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا، ونشكر الأستاذة المشرفة "عواد هاجر سمية" التي لم تبخل علينا بارشاداتها ونصائحها كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة بقبولهم مناقشة هذه المذكرة والحكم عليها

كما نتقدم بالشكر إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة سعيدة

والى كل العاملين بمكتبة الكلية

ونقول شكرا إلى كل من قدم لنا النصح، وكل من ساعدنا ولو بالكلمة الطيبة، والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي التوفيق



إهداء

إلى روح أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

أمي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى جميع الأصدقاء والأحباب، وأخص بالذكر الصديقة ورفيقة الدرب حنان

وفقها الله في دراستها

إلى كل طالب علم

خيرة



إهداء

لى روح لى رحه الله وأسكنه فسيح جنانه

.أمي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها

.لى إختي وأخوتي

لى جميع لأصدقاء ولأحباب، وأخص بالذكر الصديقة ورفيقة الدرب خيرة

وفقها الله في دراستها

لى كل طالب علم

حنان





فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	
	دعاء
	شكر وعرفان
	اهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	فهرس الملاحق
	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري	
6	تمهيد
7	المبحث الاول : عموميات حول سعر الصرف
7	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
18	المطلب الثاني: أنظمة و سياسات سعر الصرف
33	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لكيفية تحديد سعر الصرف
40	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري
40	المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات
46	المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
50	المطلب الثالث: ماهية الميزان التجاري
52	المبحث الثالث: دور سعر الصرف في علاج اختلال الميزان التجاري

52	المطلب الاول :تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات
57	المطلب الثاني: تأثير تخفيض قيمة العملة على اقتصاديات الدول النامية
60	المطلب الثالث :أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري - منهج المرونات ومنهج الاستيعاب-
71	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة قياسية حول العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس)	
73	تمهيد
74	المبحث الأول : تطور نظام سعر الصرف في دول المغرب العربي
74	المطلب الأول: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر
76	المطلب الثاني: تطور نظام سعر الصرف في المغرب
77	المطلب الثالث: تطور نظام سعر الصرف في تونس
79	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري
79	المطلب الاول: الدراسات السابقة حول العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري
83	المطلب الثاني: ماهية السلاسل الزمنية
87	المطلب الثالث: أدبيات التكامل المتزامن
95	المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية حول العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري في دول المغرب العربي(الجزائر، المغرب وتونس)
96	المطلب الاول: اختبار التكامل المتزامن للمتغيرات الخاصة بالجزائر
101	المطلب الثاني: اختبار التكامل المتزامن للمتغيرات الخاصة بالمغرب
108	المطلب الثالث: اختبار التكامل المتزامن للمتغيرات الخاصة بتونس
115	خلاصة الفصل الثاني
117	الخاتمة العامة
121	قائمة المراجع
الملاحق	
الملخص	



قائمة الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور تصنيف أنظمة أسعار الصرف	23
(2-1)	معايير تصنيف أنظمة أسعار الصرف الفعلية (Facto) وفق LYS	26
(3-1)	حسابات ميزان المدفوعات	43
(1-2)	العملة، نظام الصرف الفعلي (De Facto) والمعلن (De Jure) للجزائر	75
(2-2)	العملة، نظام الصرف الفعلي (De Facto) والمعلن (De Jure) لتونس	76
(3-2)	العملة، نظام الصرف الفعلي (De Facto) والمعلن (De Jure) للمغرب	78
(4-2)	يوضح الاحصاء الوصفي للميزان التجاري في الجزائر (2006 - 2016) ، المغرب (1990 - 2013) ، تونس (1990 - 2016)	96
(5-2)	اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر	98
(6-2)	اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي من الدرجة الأولى في الجزائر	99
(7-2)	اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري في الجزائر	99
(8-2)	اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري من الدرجة الأولى في الجزائر	100
(9-2)	اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في المغرب	103
(10-2)	اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي من الدرجة الأولى في المغرب	104
(11-2)	اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري في المغرب	104
(12-2)	اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري من الدرجة الأولى في المغرب	105
(13-2)	تقدير معادلة الانحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لرصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في المغرب	106
(14-2)	اختبار استقرارية البواقي في المغرب	106
(15-2)	تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في المغرب	107
(16-2)	تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بعد نزع C في المغرب	107
(17-2)	اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في تونس	110

111	اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي من الدرجة الأولى في تونس	(18-2)
111	اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري في تونس	(19-2)
112	اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري من الدرجة الأولى في تونس	(20-2)
113	تقدير معادلة الانحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لرصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في تونس	(21-2)
113	اختبار استقرارية البواقي في تونس	(22-2)
114	تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في تونس	(23-2)
114	تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بعد نزع C في تونس	(24-2)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف	(1-1)
17	آثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	(2-1)
53	معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات	(3-1)
56	معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات	(4-1)
65	يمثل المنحنى (J)	(5-1)
75	يمثل تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1967 - 2016)	(1-2)
77	يمثل تطور سعر الصرف في تونس خلال الفترة (1967 - 2016)	(2-2)
78	يمثل تطور سعر الصرف في المغرب خلال الفترة (1967 - 2016)	(3-2)
96	منحنى يوضح سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر	(4-2)
97	منحنى يوضح رصيد الميزان التجاري في الجزائر	(5-2)
97	منحنى يوضح رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر	(6-2)
101	منحنى يوضح سعر الصرف الفعلي الحقيقي في المغرب	(7-2)
101	منحنى يوضح رصيد الميزان التجاري في المغرب	(8-2)
102	منحنى يوضح رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في المغرب	(9-2)
108	منحنى يوضح سعر الصرف الفعلي الحقيقي في تونس	(10-2)
108	منحنى يوضح رصيد الميزان التجاري في تونس	(11-2)
109	منحنى يوضح سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري في تونس	(12-2)



فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
(01)	نتائج الاحصاء الوصفي للميزان التجاري في الجزائر
(02)	نتائج اختبار استقرارية سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر
(03)	نتائج اختبار استقرارية الميزان التجاري في الجزائر
(04)	نتائج الاحصاء الوصفي للميزان التجاري في المغرب
(05)	نتائج اختبار استقرارية سعر الصرف الفعلي الحقيقي في المغرب
(06)	نتائج اختبار استقرارية سلسلة الميزان التجاري في المغرب
(07)	تقدير معادلة الانحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لسلسلة الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي
(08)	نتائج اختبار استقرارية البواقي في المغرب
(09)	نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)
(10)	نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج الخطأ بعد نزاع C
(11)	نتائج الاحصاء الوصفي للميزان التجاري في تونس
(12)	نتائج اختبار استقرارية سعر الصرف الفعلي الحقيقي في تونس
(13)	نتائج اختبار استقرارية سلسلة الميزان التجاري في تونس
(14)	تقدير معادلة الانحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لسلسلة الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي
(15)	نتائج اختبار استقرارية البواقي في تونس
(16)	نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)
(17)	نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج الخطأ بعد نزاع C



يعتبر سعر الصرف من أهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطة السيطرة عليها لتحكم مجرى الاقتصاد الداخلي أو الخارجي، حيث يلعب دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية، التي تقوم بها الدول ، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا ، حيث يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية بسبب استخدامه كهدف أو أداة ، أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي ، مثل الاستثمار ، ودرجة الانفتاح على التجارة الدولية ، والتدفقات الرأسمالية وتطور القطاع المالي.

ولقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم مما أدى الى احداث اختلال في موازين مدفوعات الدول ، ولسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، بالإضافة الى تأثيره على حجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري للدولة ، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها ، اذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لاسيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر ، الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير والاستيراد ، اذ أن تقلبات سعر الصرف تضفي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية وكذلك بالنسبة للمستوردين ، ومنذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية والمتقدمة نحو نظام الصرف المرن ، واتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديون مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة ، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم السياسات التي تسعى الى تحقيق التوازن الخارجي ، وذلك من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات ، حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الإصلاحات قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي ، حيث لجأت الى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في الميزان التجاري في اطار توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية ، كونها أحد برامج التكيف والتعديل الهيكلي على اعتبار أنها السياسة الأكثر فعالية في معالجة الاختلالات الخارجية.

أولا : إشكالية الدراسة:

إن دراسة تغيرات سعر الصرف و أثر ذلك على الميزان التجاري هو موضوع بحثنا ولتدعيم هذه الدراسة و إبراز مكانتها العلمية قمنا بطرح الإشكالية التالية:

✓ ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في دول المغرب العربي(الجزائر، المغرب وتونس)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ماهي أنظمة وسياسات سعر الصرف؟ وماهي أهم النظريات المفسرة له؟
- 2- ما هي أنواع الاختلالات التي قد تصيب الميزان التجاري؟
- 3- ما هو دور سعر الصرف في علاج اختلال الميزان التجاري؟
- 4- وهل هناك علاقة سببية على المدى الطويل بين سعر صرف الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب)؟

ثانيا : فرضية الدراسة:

هناك علاقة على المدى الطويل بين سعر صرف (الدينار الجزائري ،والدرهم المغربي ، والدينار التونسي) ورصيد الميزان التجاري.

ثالثا : مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ- أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي للدراسات ذات الطابع القياسي من أجل التعرف أكثر على الأساليب الكمية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات.

ب-أسباب موضوعية:

- أن موضوع سعر الصرف والميزان التجاري موضوع جدير بالبحث كونه موضوع متجدد، ومن أجل اثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع.

- كون هذا الموضوع حديث الساعة ومجرياته تدعو للبحث فيه.

رابعاً : أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، وكذا محاولة دراسة ما اذا كانت هناك علاقة سببية بين سعر الصرف والميزان التجاري لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

خامساً : أهمية الدراسة:

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة داخليا وخارجيا، أما الميزان التجاري فتكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضعية الخارجية للدول.

سادساً : حدود الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث اقتصاديات مختلفة، حيث سنحاول من خلال هذا البحث استعراض أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 1970-2014.

سابعاً : صعوبات الدراسة:

- 1- أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء انجاز البحث هي صعوبة الحصول على الاحصائيات الحديثة والدقيقة.
- 2- نقص في الدراسات السابقة المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية.
- 3- افتقار المكتبات الى المراجع المتعلقة بموضوع البحث.

ثامنا : منهجية الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية البحث واثبات أو نفي الفرضيات، استخدمنا منهج دراسة حالة ثلاث اقتصاديات (الجزائر، تونس والمغرب)، وذلك باستخدام المنهج الوصفي من خلال تفسير ظاهرة تقلبات أسعار الصرف ومدى ارتباطها بالميزان التجاري، وإلى جانب المنهج الوصفي باعتباره أساس منهج جميع البحوث استخدمنا المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي والذي اعتمدناه خلال الدراسة القياسية، وتطلب التحليل استخدام تقارير الإحصائيات المالية الدولية (IFS) بالاعتماد على برنامج Eviews8.

تاسعا : تقسيم الدراسة:

سنحاول معالجة موضوع الدراسة عبر فصلين رئيسيين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، حيث نتناول في الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري وذلك من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول يهتم بالأساس النظري لسعر الصرف، والمبحث الثاني يشمل الجانب النظري للميزان التجاري، أما المبحث الثالث فيتناول دور سعر الصرف في علاج اختلال الميزان التجاري، أما في الفصل الثاني تناولنا دراسة قياسية حول العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) وذلك من خلال ثلاث مباحث أساسية، المبحث الأول يتضمن تطور نظام سعر الصرف في الدول الثلاثة، أما المبحث الثاني فيتناول الأدبيات التطبيقية حول العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، أما المبحث الثالث فيتعلق بالدراسة القياسية حول العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الدول الثلاثة، وفي الأخير ختمنا دراستنا بخاتمة نوضح فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، وأهم التوصيات المقترحة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

تمهيد:

لكل دولة عملتها الخاصة بها والنظام النقدي والمصرفي الخاص بها، وهذا يعتبر أحد العناصر التي تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية، أي أن تسوية التبادلات الأولى تتم بالعملات الأجنبية في حين تسوى عمليات التجارة الداخلية بالعملة المحلية. إذ يمكن لعملة الدولة أن تتحرك بحرية في الداخل، مما يسمح بتسهيل عملية إتمام الصفقات، ولكن بالنسبة للمعاملات خارج الدولة فإن الدفع إلى دولة أخرى وبعملة مختلفة هو الذي يترتب عليه مشكل الصرف الأجنبي. فالمصدر لديه حقوق لدى المستورد مقومة بعملة أجنبية وللمستورد واجبات بدفع أثمان البضائع المستوردة من الخارج.

ويعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فاستيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني أي أن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، مما يؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، و تتم معالجة هذا الاختلال من خلال اعتماد سياسات سعر الصرف بما يتوافق و حالة الاقتصاد الوطني.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليعطي الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال التعرض إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري.

المبحث الثالث: دور سعر الصرف في علاج اختلال الميزان التجاري.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيراتها على المبادلات التجارية، وبالتالي على الاقتصاد الوطني للدول الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية في هذه الدول.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير و الاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع و الخدمات في كل دولة ، و هذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

أولاً: مفهوم سعر الصرف

تعددت التعاريف الواردة حول سعر الصرف، ولكنها تتضمن نفس المعنى، وقبل التطرق إلى سعر الصرف نتعرف على عملية الصرف الأجنبي.

تعرف عملية الصرف الأجنبي؛ بأنها العملية التي يتم بموجبها تحويل ومن ثم مبادلة النقود المحلية بنقود مختلف الدول من أجل التسديد الخارجي أو تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج ، كما أن الصرف الأجنبي، أو ما يطلق عليه بالتحويل الخارجي، هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بعملات أجنبية¹.

إذن عملية الصرف الأجنبي: هي تحويل عملة محلية إلى أخرى أجنبية لتسهيل المبادلة الدولية.

سنتطرق إلى معرفة النسبة التي تتم على أساسها عملية مبادلة عملة بأخرى، ألا وهي سعر الصرف.

سعر الصرف هو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي².

كما يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة أخرى³.

إذن فسعر الصرف هو "ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم".

ثانيا : أنواع سعر الصرف

يضم مفهوم مصطلح سعر الصرف مجموعة كبيرة من الأنواع التي يمكن تصنيفها حسب المعايير المقدمة وهي

كالتالي:

1/ حسب أثر الأسعار

1.1. سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم

تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد

سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر

الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤثر

على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

¹ فليح حسن خلف ، " التمويل الدولي"، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص57.

² غازي عبد الرزاق النقاش، "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية"، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1996 ، ص145.

³ د. جبوري محمد ، "المالية الدولية – الإطار النظري والتطبيقات العملية مدعم بعدة أمثلة وتمارين محلولة –"، 2016 ، ص126.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية والرسمية وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد¹.

2.1. سعر الصرف الحقيقي

سعر الصرف الحقيقي يمثل التحركات في سعر الصرف الاسمي المعدلة بنسبة التضخم في بلدين مختلفين، حيث يعبر سعر الصرف الحقيقي عن القوة الشرائية النسبية بين عملتين وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة.

يعرف سعر الصرف الحقيقي R_{ij} بين العملة i والعمللة j بالعلاقة التالية:

$$R_{ij} = S_{ij} \cdot \frac{P_j}{P_i}$$

حيث: S_{ij} هو سعر الصرف الاسمي بالتسعير غير المباشر للعملة i .

P_i ، P_j مستوى السعر في البلد i و j على الترتيب.

يكون لدينا ثلاثة حالات: إذا كان: $R_{ij} = 1$ العملتين لهما نفس القوة الشرائية.

$R_{ij} < 1$ العملة i مرتفعة القيمة مقابل العملة j (لا يكون ذلك في صالح تنافسية البلد i).

$R_{ij} > 1$ العملة i منخفضة القيمة مقابل العملة j (يكون ذلك في صالح تنافسية البلد j).

2/ حسب دور سعر الصرف في التجارة الدولية:

1.2. سعر الصرف الفعلي الاسمي

سعر الصرف الفعلي هو عدد وحدات العملة المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة.

¹ عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 103.

إن سعر الصرف الثنائي الاسمي أو الحقيقي لا يسمح بإلقاء الضوء على ارتفاع أو انخفاض تقويم العملة الا مقابل عملة واحدة أخرى، حيث أن سعر الصرف الفعلي يسمح بتقييم تطور القيمة الدولية للعملة والذي يتعلق بمتوسط أوزان أسعار الصرف الثنائية لكل الشركاء التجاريين الأساسيين ويعبر الوزن عموماً عن الوزن النسبي لحصة كل دولة أجنبية في التجارة الخارجية الكلية للبلد المعني.

ويعرف سعر الصرف الفعلي الاسمي بالعلاقة التالية:

$$(IE_i)_{t/t_0} = \sum_{j=1}^n \alpha_j \left(\frac{S_{ij}^t}{S_{ij}^{t_0}} \right)$$

حيث: n تمثل عدد الدول الشركاء ، α حصة تبادل البلد i مع البلد j معبر عنها بالنسب المئوية.

2.2. سعر الصرف الفعلي الحقيقي

يعرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي على أنه متوسط الأوزان لمؤشر أسعار الصرف الحقيقية بين البلد i وشركائه التجاريين ويكون لدينا:

$$(IER_i)_{\frac{t}{t_0}} = \sum_{j=1}^n \alpha_j (IR_{ij})_{t/t_0}$$

وهو يعبر عن سعر الصرف الأمثل لقياس التنافسية الكلية للبلد.

3/ حسب تواريخ الاستلام

1.3. سعر الصرف الفوري: يتمثل في شراء عملة مقابل بيع عملة أجنبية أخرى ، فإذا تم الاتفاق على صفقة نقد أجنبي بسعر صرف محدد فيكون ذلك باستخدام تاريخ التسوية الفوري ، وهذا يعني أن العملة سيتم تسويتها بعد مضي يومين من تاريخ إبرام الصفقة كحد أقصى¹.

¹ د. جبوري محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 127 – 128-129-130-132.

2.3. سعر الصرف الآجل: تعتبر عملية الصرف لأجل إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعرا للصرف يحسب بناء على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. ونكون بصدد عملية الصرف لأجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد¹.

4/ حسب نوع التسعيرة

في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات هما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر:

1.4. التسعير المباشر (التسعير المؤكد): هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر، وتسمى أيضا بالتسعيرة الأوروبية، إذ أهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى. في المركز المالي في لندن يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي:

$$1 \text{ جنيه إسترليني} = 3.476 \text{ فرنك فرنسي}$$

2.4. التسعير غير المباشر (التسعير غير المؤكد): فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر. وفي الجزائر يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي²:

$$1 \text{ دولار أمريكي} = 59.67 \text{ دينار.}$$

وفي الواقع أن عملية الصرف الأجنبي لا تقتصر بعلمتين فقط، فإلى جانب سعر الصرف ما بين الدولار والدينار مثلا هناك سعر صرف ما بين الدولار والمارك أيضا وما بين الدولار والفرنك الفرنسي... الخ، ولهذا سنتطرق كذلك في هذه الحالة لسعر الصرف التقاطعي أو التسعير المتقاطع.

¹ الطاهر لطرش ، "تقنيات البنوك" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص105.

² الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص196.

الأسعار المتقاطعة: عند تبادل العملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضها البعض غير متوفر. ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلها. يتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

مثلا: ان تسعير الأورو مقابل الين ينتج عن تسعيرات الأورو والين مقابل الدولار الأمريكي حسب العلاقة التالية:

$$EUR/JPY = EUR/USD \times USD/JPY$$

إذا انطلقا من سعر العملات في المراكز المالية يمكننا أن نحسب سعر أي عملة بدلالة عملة أخرى. ليكن المثال التالي:

في الجزائر: 1 دولار أمريكي = 59.86 دينار.

1 دولار أمريكي = 5.46 فرنك فرنسي.

انطلاقا من هذه المعطيات يمكننا حساب سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو كما يلي:

$$1 \text{ فرنك} = \frac{59.86}{5.46} = 10.96 \text{ دينار}$$

رابعا: عمليات الصرف

يعتبر سعر الصرف متغيرة من متغيرات الاقتصاد الكلي وأيضا أصل مالي يتم تداوله في سوق مالي يسمى بسوق الصرف، حيث يعتبر هذا السوق أكبر سوق في العالم من حيث حجم المعاملات التي تصل الى 5088 مليار دولار أمريكي يوميا حسب تقرير BRI (Banque des Règlements Internationaux) لسنة 2016¹، والأغراض التي يتعامل من أجلها بأسعار الصرف الى جانب المبادلات هي:

1/ التحكيم أو الموازنة (Arbitrage)

إنّ سعر عملة معينة مقارنة بعملة أخرى تتغير بشكل مستمر في اليوم وفي مختلف المراكز المالية الدولية. وقد يؤدي هذا التغير إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة. إنّ هذا الاختلاف

في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم (Opérations D'arbitrage) ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية ثم المبادرة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفضا وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة مرتفعا.

وإذا كانت الأسعار هي نفسها في مركزين ماليين فلا معنى لعملية التحكيم، ولن يكون هناك أي بيع أو شراء للاستفادة من فرق السعر. ولكي لعملية التحكيم معنى، يكفي أن يكون سعر البيع في أحد المراكز المالية أكبر من سعر الشراء في مركز مالي آخر.

أنواع عمليات التحكيم

لعمليات التحكيم ثلاثة أنواع نذكرها في:

. عمليات التحكيم المباشر: وهي تلك العمليات التي تنجم عن المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة

أخرى في المركزين الماليين مختلفين.¹

. عمليات التحكيم غير المباشر: وهذا النوع من العمليات يظهر عندما تكون هناك ثلاث عملات، حيث لا

تكون إحدى هذه العملات مسعرة مباشرة بدلالة إحدى العمليتين الأخريين، ولكن مسعرة بدلالة العملة

الثالثة.

. عمليات التحكيم على معادلات الفائدة: وينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات

الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.²

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 100-101-102.

² بلحشر عائشة "سعر الصرف الحقيقي التوازني-دراسة حالة الدينار الجزائري-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 27.

2/ المضاربة (Spéculation)

يقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناء على التوقعات وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتعرض المضارب إلى الخسارة الناشئة عن الفرق في سعر الصرف تلك العملة بين فترتين متباعدتين المضارب يكون مقبلاً و باحثاً عن مخاطر الصرف على أمل الحصول على الربح¹.

3/ التغطية (Hedging)

التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن تقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة².

أو بمعنى آخر هي تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة الناشئة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليها أحياناً بتغطية الوضع المفتوح (Open position) للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية³.

خامساً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

باعتباره متغيراً يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق ، يتعرض سعر الصرف الى عدة مؤثرات جانبية تعمل على تغيير مستوياته ، ومن بين أهم هذه العوامل نجد:

1/ التغير في الميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد ، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، سيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب ، مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها ، وبالتالي سيؤدي ذلك الى حدوث اختلال في الميزان التجاري.

¹ عرفان تقي الحسيني "التصويل الدولي"، دار مجذلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص184.

² بلحشر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص28.

³ كامل البكري "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص333.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك الى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا الى حدوث اختلال في الميزان التجاري ، لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.

2/ تغير معدلات التضخم

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف ، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.

فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية و بالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها.

و خلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات و الطلب على النقد الأجنبي و انخفاض كل من الصادرات و عرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف¹.

ونوضح ذلك في المثال التالي:

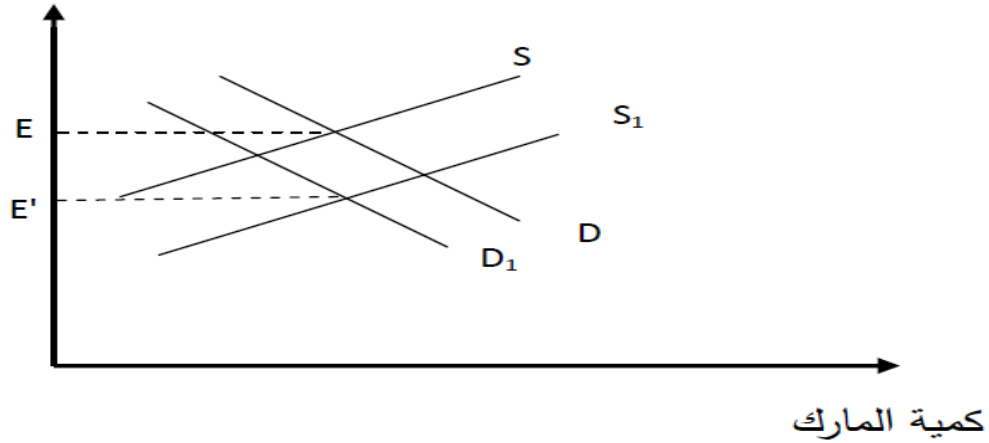
نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى "D1" ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى "S1" وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى "E'" ، كما هو موضح في الشكل (1-1)

الموالي:

¹ د. عبد الرزاق بن الزاوي ، " سعر الصرف الحقيقي التوازني "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2016 ، ص 19- 20.

الشكل رقم (1-1) : آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف

كمية الدولار



المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 20.

ومن أجل الحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم لابد من العمل على تقليل الاستيراد من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.

3/ التغير في معدلات الفائدة الحقيقية

ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.¹

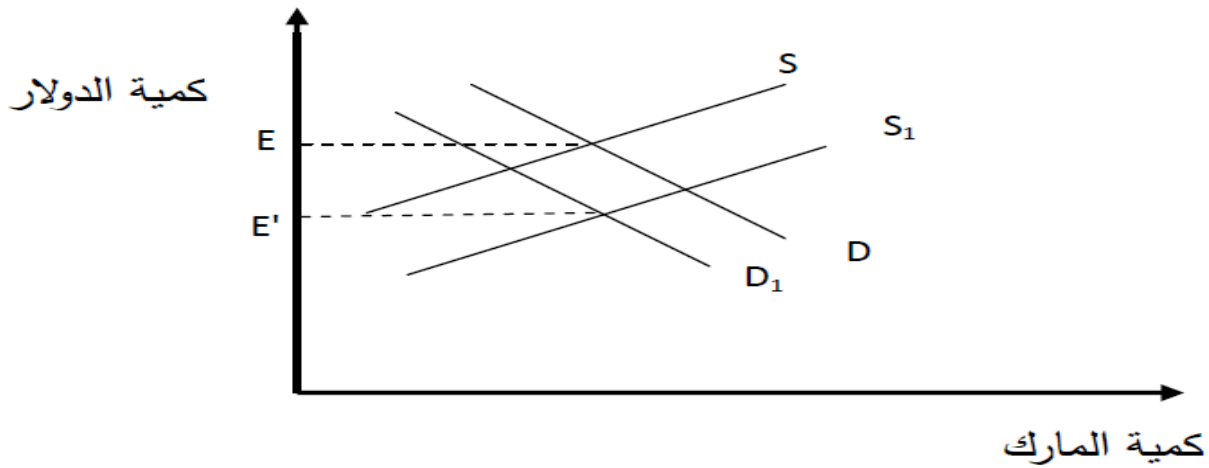
ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعلات في ألمانيا فإن الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل الى "D" بينما ينتقل عرض المارك في ألمانيا "S" كما هو

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

موضح بيانيا في الشكل (1-2)، فعند ارتفاع معدل الفائدة المحلي فانه سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة.

الشكل رقم (1-2) : آثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: . عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، 22.

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا فان الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل الى "D" بينما ينتقل عرض المارك في ألمانيا الى "S" كما هم موضح بيانيا ، فعند ارتفاع معدل الفائدة المحلي فانه سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة.

4/ التدخلات الحكومية

تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية ، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها.

ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة ، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة،

لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي ، كما يسمح باستقرار العملة المحلية ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.¹

المطلب الثاني : أنظمة وسياسات سعر الصرف

أولا : أنظمة أسعار الصرف وتصنيفاتها

1- أنظمة أسعار الصرف: و يمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف، ومن بين هذه التقسيمات:

أ. نظام أسعار الصرف الثابتة

نظام سعر الصرف الثابت يشير الى ثبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، وعليه فانه حتى لو زادت واردات الدولة (من سلع وخدمات ، رؤوس أموال وتدفقات مالية أخرى) من الدول الأخرى عن صادراتها اليها ، فلن يترتب على ذلك تغيير في سعر الصرف في المدى القصير. وخلال تلك الفترة يقوم البنك المركزي بشراء العملة المحلية في مقابل بيع عملات أجنبية، أي يقوم بطرح المزيد من العملات الأجنبية. وذلك من رصيد الاحتياطي المتوفر لديه من تلك العملات، كما يقوم ببيع العملة المحلية مقابل شراء العملات الأجنبية في الحالة المعاكسة.

فنظام سعر الصرف الثابت يقوم على تعريف سعر مرجعي بين عملة البلد المعني وعملة أو سلة من العملات ، أين بهذا السعر يلتزم البنك المركزي بتبادل عملته ، كما أن احترام تنفيذ هذا الالتزام يفرض عليه التدخل في سوق الصرف كلما ابتعد سعر الصرف عن السعر الرسمي ، عن طريق شراء العملة المحلية اذا اتجهت الى الانخفاض في سوق الصرف وعن طريق بيعها في حالة اتجاهها الى الارتفاع في سوق الصرف.²

¹ عبد الرزاق بن الزاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص22-23..

² د. جبوري محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص260-261.

و لنظام سعر الصرف الثابت بعض النقائص و العيوب إلى جانب مزاياه التي حققها و فيما يلي سندكر مزايا و عيوب هذا النظام.

المزايا: من مزايا أنظمة الصرف الثابتة ما يلي:

- يوفر نظام سعر الصرف الثابت ثقة معينة في عملة البلد باعتبار أن هذه العملة ترتبط بعملة معروفة أو بسلة من العملات الأجنبية.
 - يؤدي نظام سعر الصرف الثابت، بالنسبة للبلدان التي تتبعه، الى نوع من الانضباط في السياسات الداخلية.
- عيوب نظام سعر الصرف الثابت:** من عيوب هذا النظام ما يلي¹:

- تقييد حرية السياسات النقدية للبلدان.
- ضرورة أن تكون الاحتياطات الدولية للدولة كبيرة.
- اعتماد سياسات إعادة توازن موازين المدفوعات على السياسات الوطنية التضخمية أو الانكماشية.
- ظهور عيوب في نظام التكافؤ الصارم بين عملة البلد والعملات الأجنبية كما أظهرته الأزمة المالية الآسيوية عام 1997م.

➤ إمكانية الحصول على أسعار صرف ذات مستويات متناقضة مع المعطيات الاقتصادية.

ب. نظام أسعار الصرف العائمة

في نظام أسعار الصرف العائمة فان جهاز الثمن ممثلا في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة للعملات الأخرى ، بدون تدخل من جانب السلطات النقدية في الدولة ، وطبقا لذلك فان جدولا الطلب الأجنبي وعرضه يخضعان لأحكام القواعد العامة المتعلقة بالطلب والعرض فيميل جدول الطلب الى التغير في اتجاه عكسي مع السعر ، في حين يميل جدول العرض الى التغير في اتجاه طردي معه.

¹ سعود جايد مشكور العامري ، "المالية الدولية نظرية وتطبيق"، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص100-101.

وفي ظل هذا النظام إلا تتحمل كقاعدة عامة ، كل من السلطات النقدية والمالية عبئا معينا في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجال الحد من الواردات ، احداث تغيرات معينة في مستويات الأسعار والمداويل ، احداث تغيرات مناظرة في معدلات أسعار الفائدة ، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال ، ويرجع ذلك الى أن جهاز الثمن يتكفل بإحداث التغيرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة كل من الصادرات والواردات وانتقال رؤوس الأموال.

حيث في نظام سعر الصرف العائم أو المرن، السلطات النقدية الممثلة من طرف البنك المركزي، تترك قوى السوق لتحديد سعر صرف عملتها المحلية، وبمعنى آخر تترك العملة عائمة حتى تجد سعر صرفها في سوق الصرف التنافسي والحر.¹

ولنظام سعر الصرف المرن مزايا و عيوب يمكن ذكرها فيما يلي:

1. مزايا نظام سعر الصرف المرن: يتميز نظام الصرف المرن بالعديد من المزايا نذكر منها:

- المساعدة في الترتيب العاجل للصدمات الخارجية وذلك لأن الترتيب يكون ثابت.
- مرونة السياسات النقدية والضريبية للبلدان .
- عدم حاجة البنوك المركزية للاحتفاظ باحتياطات كبيرة للدفاع عن قيم العملات النقدية.

2. عيوب نظام الصرف المرن: رغم توفر نظام الصرف المرن على العديد من المزايا إلا أنه تتخلله بعض النقائص نذكر منها²:

- تسجل أسعار الصرف طفرة كبيرة الأمر الذي يكون له انعكاس سلبي على التجارة الدولية.
- يمكن أن يكون نظام أسعار الصرف المرنة تضخمي مما يؤدي الى تخفيف القيود على السياسات النقدية للبلدان.

¹ د. جبوري محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص264-265.

² سعود جايد مشكور العامري ، مرجع سبق ذكره ، ص101-102.

- تكون التقلبات كبيرة بالنسبة لانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
- يمكن أن تكون العملة النقدية للبلد أقل ثقة من العملة النقدية الأجنبية بمعدل صرف ثابت.

ج - نظام أسعار الصرف الوسيطة

أنظمة أسعار الصرف الوسيطة تمثل أنظمة وسط بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن ، أنها تربط وتجمع بين ميزة استقرار أسعار الصرف في النظام الأول والاستقلالية فيما يخص السياسة النقدية للنظام الثاني ، كقاعدة عامة هذه الأنظمة تسمح ببعض المرونة داخل هامش محدد مسبقاً للعملة أو لسلة من العملات، أين يتم التصحيح بانتظام وذلك حسب درجة الاستقرار المستهدفة ، كما أن مجال الهامش يمكن أن يكون عائماً. ضمن هذا النظام تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات. وتقوم السلطات النقدية اعتماداً على مال موازنة الصرف بحماية العملة من هجمات المضاربة.

وتشتمل أنظمة أسعار الصرف الوسيطة كما يلي:

- **الربط الانزلاقي:** حيث سعر الصرف في الأساس هو ثابت لكن السعر المرجعي هو متغير بانتظام حسب مقاييس محددة سلفاً أو بطريقة تقديرية حتى يعوض جزئياً على الأقل انحرافات التضخم مع بلد الربط.
- **التعويم الموجه:** تكون أسعار الصرف عائمة، لكن تتدخل السلطات النقدية من وقت لآخر في أسواق الصرف للحد من التغيرات العارضة أو التأثير على أسعار الصرف للحفاظ على استقرارها بدون الالتزام بقيمة أو نطاق لسعر الصرف محدد مسبقاً.

يهدف نظام أسعار الصرف الوسيطة الى الحفاظ على تغيرات أسعار الصرف عند حدود مقبولة يتم تصميمها لتفادي التقلبات الحادة في أسعار الصرف ، بدلا من مواجهة قوى السوق.

وقد أصبح من أكثر الأنظمة شيوعاً خصوصاً في السنوات التسعينات، لأنه يسمح بتحسين وتهيئة المناخ المالي والاقتصادي للتخفيف من ظروف عدم اليقين.

إلا أن الصعوبة التي تواجه الأنظمة الوسيطة هي إمكانية التنبؤ بتغيرات الأسعار، وبالتالي قد تكون موضوعا لهجمات المضاربة ، وهذا ما أكدته تجارب أزمات الصرف في بعض الدول مثل إندونيسيا، روسيا وتركيا وغيرها.¹

2- تصنيف أنظمة أسعار الصرف (المعلنة " De Jure " والفعلية " De Facto ")

عرف تصنيف صندوق النقد الدولي لأنظمة أسعار الصرف تحت تسمية التصنيف المعلن De Jure حيث يطلب من دول التعريف بنظام سعر الصرف الذي تستخدمه والذي ينتمي إلى أحد التصنيفات المحددة من قبل الصندوق، هذه التصنيفات التي ينشرها الصندوق تطورت عبر عدة مراحل زمنية مثل ما يشير إليه الجدول رقم (1-1) والذي يوضح انتقال أنظمة أسعار الصرف في بداية الترتيب من قسمين إلى ثمانية أقسام في سنة 1999.

¹ د. جبوري محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص269-270.

الجدول رقم (1-1): تطور تصنيف أنظمة أسعار الصرف

المدى 1959-1973
1- القيمة الثابتة لسعر الصرف.
2- سعر الصرف الفعلي، غير الثابت المستخدم في المعاملات.
المدى 1974
1- سعر الصرف ثابت داخل هوامش ضيقة بالنسبة (الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، مجموعة من العملات، متوسط أسعار الصرف للشركاء التجاريين الأساسيين).
2- سعر الصرف غير ثابت داخل هوامش ضيقة.
المدى 1975-1978
1- سعر الصرف ثابت داخل هوامش ضيقة بالنسبة (الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، راند جنوب إفريقيا، بيسيتا الإسبانية، مجموعة من العملات).
2- سعر الصرف غير ثابت داخل هوامش ضيقة.
المدى 1979-1982
1- سعر الصرف ثابت داخل هوامش ضيقة بالنسبة (الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، الإسكودو البرتغالي، راند جنوب إفريقيا، بيسيتا الإسبانية، مجموعة من العملات أو المؤشرات).
2- سعر الصرف غير ثابت داخل هوامش ضيقة.
المدى 1983-1996
سعر صرف محدد على أساس:
1- الربط بالدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي وعملات أخرى.
2- المرونة المحدودة: بالنسبة لعملة واحدة، التعاونيات النقدية.
3- الترتيبات الأكثر مرونة محددة حسب عدد من المؤشرات وتعويم موجه آخر.
4- التعويم الحر.
المدى 1997-1998
1- الربط بالنسبة لعملة واحدة، سلة من العملات.
2- المرونة المحدودة.

3- التعويم الموجه.
4- التعويم الحر.
المدى 1999-2001
1- ترتيبات سعر الصرف في ظل غياب عملة رسمية في البلد.
2- ترتيبات مجالس العملة.
3- الأنظمة الثابتة التقليدية.
4- أنظمة الربط ضمن نطاقات التقلب الأفقية.
5- الأنظمة الثابتة الزاحفة.
6- أنظمة المجال الزاحف.
7- التعويم الموجه بدون مسار مسبق لسعر الصرف.
8- التعويم الحر.

المصدر: د. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 130-131.

تمثل الأنظمة الرسمية الإعلان عن رغبة وتوجه السلطات المحلية أو الدولية فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف، وفي بعض الأحيان عن السياسة النقدية، حيث بالإعلان عن نظام سعر صرف معين، تلتزم السلطات عند الاقتضاء باستخدام السياسة النقدية، إذا كان ذلك ضروريا للحفاظ على سعر الصرف المعلن. وتؤدي الأنظمة المعلنة De Jure دوراً هاماً في تشكيل التوقعات التي تكون ضرورية لمصادقية قرارات السلطات، وتأثيرها على القرارات الأعوان الاقتصاديين، حيث تسمح لهم بتكوين التوقعات حول تطور سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية (تحديد الأجور والأسعار، الاستثمار...).¹

¹ د. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 129-131.

تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1999

بعد سنة 1998 وضع صندوق النقد الدولي ثماني (8) فئات لأنظمة الصرف تتبناها الدول الأعضاء وتمثل هذه الأنظمة في:

نظام صرف لمجموعة دول تتبنى عملة اسمية واحدة (الاتحاد النقدي): تتمثل في العملة الموحدة لدول أعضاء في الصندوق، كالاتحاد النقدي أو مختلف ميكانيزمات التعاون النقدي.

صندوق الإصدار: هو عبارة عن نظام للصرف يمثل قانونا للمبادلات بمعدل ثابت لتكلفة تحويل العملة الأجنبية بالعملة الوطنية، ويستخدم هذا الصندوق للحفاظ على قيمة العملة.

أنظمة أخرى تتعلق بالربط الجامد: تقوم الدول بربط قيمة عملتها بعملة رسمية دون أي تغيير.

الربط بهوامش ثابتة: تتحدد قيمة العملة بالنسبة لعملة أخرى مع هامش تقلب 1% في الغالب.

نظام الربط المتحرك: يتم تثبيت قيمة العملة بالنسبة لعملة أخرى، ثم يتم تعديل هذه القيمة بالنظر إلى مؤشرات أخرى كالتضخم المتوقع، الدخول في شراكات تجارية، هذا النظام يسمح بتعديل التغير في معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف للحفاظ على تنافسية المنتجات.

نظام ذو هوامش تقلب متحركة: يتم ربط قيمة العملة بالنسبة لعملة أخرى ثم يسمح لها بهوامش تقلب متغيرة سنوياً.

تعويم مدار: يتم ترك تغير قيمة العملة حراً، ولكن بتدخل من السلطات النقدية للحفاظ على قيمتها.

تعويم حر: سعر الصرف يتحدد بقوى السوق، وتقيم العملة بقيمتها الحقيقية وفقاً للعرض والطلب.

تصنيف أنظمة أسعار الصرف وفق Sturzenegger و Levy-yeyati سنة 1999 (LYS):

تجاهل تصنيف LYS تماماً تصنيفات صندوق النقد الدولي، وحاولا وضع تصنيفات بديلة لتصنيف صندوق النقد الدولي، حيث استخدم الباحثان طريقة إحصائية لتصنيف أنظمة أسعار الصرف على عينة 183 بلد،

خلال الفترة الممتدة من سنة 1974 إلى سنة 2000 باستعمال معطيات سنوية، بالاعتماد على تحليل إحصائي يبنى على أسعار الصرف، سلوك تقلباتها وتقلب الاحتياطات.

ويبين الجدول التالي الملاحظات المخصصة لمختلف الأنظمة و المعايير المستخدمة في تحديد والتعريف عن

نظام سعر الصرف الفعلي (LYS) Facto.

الجدول رقم (2-1): معايير تصنيف أنظمة أسعار الصرف الفعلية (Facto) وفق LYS

نظام سعر الصرف	تغيرات سعر الصرف الاسمي VC	تقلبات سعر الصرف الاسمي VVC	تقلبات احتياطات الصرف VR
غير محدد أو غير واضح	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة
المرونة	قوية	قوية	ضعيفة
التعويم الموجه	قوية	قوية	قوية
الربط الثابت الزاحف	قوية	ضعيفة	قوية
الثابت	ضعيفة	ضعيفة	قوية

المصدر: د. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، ص

141.

تصنيفات *Reinhardt* و *Rogoff* سنة 2002: قدم *Reinhardt* و *Rogoff* تصنيفاً جديداً

بحكم الأمر الواقع، ويؤكد الباحثان أنه رغم التقدم المحرز في تصنيفات نظم الصرف إلا أن هناك حالة من اللااستقرار والاضطراب الاقتصادي، والتي تكون مصحوبة بانخفاض قيمة العملة، ويؤكدان بأن تصنيف نظم الصرف أمر في غاية الصعوبة نظراً لتقلبات أسعار الصرف ووجود أسعار الصرف الموازية والبحث عن مقاييس أفضل لسياسة سعر الصرف.

إن التصنيف الذي وضعه *Reinhardt* و *Rogoff* مستخدم للبيانات الشهرية لأسعار الصرف لعينة

مكونة من 153 بلدا يغطي الفترة 1946-2001، وكانت منهجية الدراسة كما يلي:

- التحقق من احتمال وجود أسعار صرف موازية في بلد في العينة.

- إجراء تصنيف إحصائي على أساس النسب المئوية للتباين في معدل الصرف الاسمي.
- إجراء مقارنة بين النتائج المتحصل عليها والمعطيات المصرح بها من قبل البلد، والخلاص إلى تصنيف مكون من خمس فئات هي: نظام التثبيت، مرونة محدودة، تعويم مدار، تعويم نظيف، الزحف الحر.¹

ثانيا : محددات اختيار نظام الصرف

توجد العديد من المعايير المستخدمة في اختيار نظام صرف معين، و تتمثل هذه المعايير في²:

1- المناطق النقدية المثلى

يصف كل من الاقتصادي (Mundell 1961) و (Mackinon 1963) منطقة العملة المثلى بأنها توفر أفضل عمليات التكيف استجابة للاضطرابات الداخلية والخارجية ، وتكمن أهميتها في توضيح مدى التعارض بين نظام الصرف الثابت والمرن ، ومنطقة العملة عموما هي مجموعة من الدول الأعضاء التي ترتبط عملاتها الوطنية بالنظام الثابت وبالمقابل تربط عملات الدول الأعضاء في المنطقة النقدية بنظام صرف مرن ، ان تحليل Mundell فيما يخص التحكيم بين سعر الصرف الثابت وسعر الصرف العائم داخل المنطقة الاقتصادية خضع لعدة تطورات.

يضيف (Mac Kinnon) إضافة الى العوامل الأخرى ، عامل درجة الانفراج أو الانفتاح كعامل للمثالية، فبقدر ما يكون الاقتصاد منفتح بقدر ما يكون للصرف الثابت مزايا لأنه يسمح باستقرار الاقتصاديات المتعرضة لتقلبات الصرف.

¹ ترقو محمد، "فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية-دراسة قياسية (تونس، الجزائر والمغرب)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2011-2012، ص44-46-47.

² درفال يمينه ، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، 2010-2011، ص49-51.

حسب Scicovsky & Ingram فان ادخال العامل المالي يبين أن التكامل المالي القوي هو حتما من العوامل المثالية ، هذا التكامل المالي الذي يؤمن التحويلات المالية الضرورية لتعديل الاختلالات (خاصة اختلالات ميزان المدفوعات).

2- طبيعة الصدمات

كون نظام الصرف هنا حسب طبيعة الصدمات التي يواجهها الاقتصاد ، و يميز الاقتصاديون من جهة بين الصدمات الحقيقية و التي تتضمن التغيرات في معدلات التبادل التجاري (الفرق بين الزيادة في أسعار الصادرات و أسعار الواردات) و التباينات في الطلب الخارجي على صادرات السلع و الخدمات و التغير في نمو الإنتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين و غيرها ، و من جهة أخرى الصدمات الاسمية الناشئة عن النظام النقدي و المالي المحلي ، و التي تنشأ بالأساس عن عدم استقرار الطلب على النقود.

3- درجة التكامل مع الأسواق الدولية

يعود أصل هذا الاتجاه إلى ما يعرف بالثلاثية المستحيلة لمندل و التي تنص على عدم التوافق بين زيادة التكامل المالي الدولي المتمثلة في حرية حركة رأس المال و أسعار الصرف الثابتة و سياسة نقدية مستقلة، إذ يتعين على البلدان الدخول في خيار ثنائي القطب ، و يزداد الإقرار اليوم بأن الثلاثية المستحيلة هي السبب في انهيار و سقوط كل من قاعدة الذهب و نظام بريتن وودز، و مع زيادة التكامل المالي الدولي فالخيار هو في الحقيقة بين الاستقلال النقدي و استقرار سعر الصرف.

ثالثا: سياسات سعر الصرف

نتيجة ظهور الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية والأزمات المتتالية لأسعار صرف العملات وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي ، اتبعت الدول وسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ومن أهم هذه الوسائل نذكر: سياسة التخفيض من قيمة العملة ، سياسة الرقابة على الصرف (القيود النقدية) وآثارها الاقتصادية ، ثم سياسة الرفع من قيمة العملة.

1/ سياسة تخفيض العملة

إن إجراء تخفيض العملة منتشر في ظل النظام الذهبي لذلك يمكن اعتباره من أهم خصائص النظام النقدي الدولي الحالي، إن تخفيض قيمة العملة وإن كان يحقق بعض المزايا للدول التي تجر به إلا أنه يلحق الفوضى وعدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية، ومن أجل فهم هذه السياسة سوف نتطرق إلى العناصر الآتية:¹

مفهوم عملية التخفيض

يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10 % مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى.

يجب التفرقة بين مصطلحي التخفيض والانخفاض في قيمة عملة ما مقارنة بالعملات الأجنبية فتصبح تساوي عددا أقل من قبل من هذه العملات ومعنى هذا التخفيض هو إجراء بتخفيض سعر صرف العملة ويخفض قوتها الشرائية في الخارج.

أما الانخفاض فهو ظاهرة تمس العملة من خلال متغيرات وعوامل لا يمكن التحكم فيها نتيجة لعوامل السوق من العرض والطلب ويحصل ذلك في حالة نظام الصرف العائم، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:

✓ زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات.

✓ ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين.

✓ انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية.

✓ ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

¹ مفهوم بلقاسم، "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 82-84.

أسباب تخفيض العملة

هناك العديد من الاسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة نذكر منها ما يلي:

➤ **معالجة العجز في ميزان المدفوعات :** هذا العجز يعني أن التزامات البلد اتجاه العالم الخارجي هي أكبر من حقوقه عليه وسرعان ما ينعكس هذا العجز على هيئة عجز في الميزان التجاري ، ولذلك يقوم البلد بتخفيض القيمة الخارجية لعملته بغية تخفيض أسعار صادراته (من وجهة نظر الأجانب) وبالمقابل سترتفع أسعار إيراداته الأجنبية من وجهة نظر المواطن.

➤ **ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة:** أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل الدولار والفرنك...الخ. فالتغيير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة ينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات.

2/ سياسة الرقابة على الصرف

تحتفظ بعض الدول بسعر الصرف القديم ولا تلجأ إلى تخفيضه، وإنما تلجأ إلى فرض رقابة على الصرف تختلف في درجة شمولها وشدتها من دولة إلى أخرى بقصد منع تسرب الذهب والعملات الأجنبية إلى الخارج أو الحيلولة دون انخفاض أرصدة الدولة من العملات الأجنبية عن حد معين، ولأجل التعرف على هذه السياسة أكثر سنتعرض الى ما يلي:¹

آلية الرقابة على الصرف: تقوم سياسة الرقابة على الصرف على مجموعة من الآليات منها:

- من الممكن استخدام نظام سعر صرف متعدد للتمييز بين السلع المستورة أو ما يطلق عليه سعر الصرف التفضيلي.

- منع التسوية القبلية للواردات.

¹ ترقو محمد، مرجع سبق ذكره، ص13-14.

- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.
- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.
- أهداف الرقابة على الصرف:** تستهدف سياسة الرقابة على الصرف مجموعة من الأهداف نذكر منها:
- محاولة منع هروب رؤوس الأموال، إذ أن تحويل أي مبلغ لا يتم إلا بعد إجراءات مع الجهات المختصة.
- عزل الاقتصاد الداخلي وذلك من خلال التقليل من اعتماد الدولة على العالم الخارجي، وأن تنظم تجارتها وتوجهها توجيهها سليماً، فهي لا تنعزل انعزالاً تاماً وإنما انعزالاً نسبياً.
- الحفاظ على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية، ويحدث هذا من خلال قيام السلطات النقدية بتقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب مع القدر المتاح منه.
- حماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف، أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها.
- تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- توجيه رؤوس الأموال إلى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسة الاقتصادية للدولة.
- تشجيع السياحة في الدولة من خلال شراء الصرف الأجنبي المتحصل عليه من معاملات السياحة بسعر أعلى من متوسط الأسعار التي يحصل عليها من المعاملات الأخرى.
- هناك ظروف تفضل فيها سياسة الرقابة على الصرف على سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة، وذلك إذا كان الطلب الخارجي على قدر كبير من العملة المحلية غير مرن، ففي هذه الحالة لا يترتب على تخفيض قيمة العملة أي تأثير في حين أن الرقابة على الصرف تؤدي إلى مواجهة الاختلال في ميزان المدفوعات بطريقة إيجابية.

3/ سياسة الرفع من قيمة العملة

إن عملية الرفع من قيمة العملة معاكسة لعملية التخفيض فعلية رفع القيمة تشير الى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية ، وبالتالي فهو يعني زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية القيادية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة.

✓ أما أهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية الى رفع القيمة الخارجية لعملتها هي:¹

- وجود فائض في ميزان المدفوعات: من اجل التخلص من هذا الفائض تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض مما يؤدي بدوره الى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

- معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية وكما قامت به فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات.

- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى: وكما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعتا قيمة عملتيهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

✓ ينتج عن عملية الرفع من قيمة العملة انخفاض القدرة التنافسية لبضائع البلد المعني في الأسواق الدولية مما يؤدي الى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لكيفية تحديد سعر الصرف

إن تعدد الأنظمة النقدية التي اتخذت مقاييس مختلفة يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، هذا بالإضافة إلى اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة، أدى إلى تعدد النظريات المفسرة لتكوين سعر الصرف ومن ضمن هذه النظريات:

¹ مفهوم بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 94-96.

أولا : نظرية تعادل القوة الشرائية (Parité du Pouvoir d'Achat)

يعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية (PPA) إلى الاقتصادي السويدي "Gustav Cassel" الذي قام بصياغتها عام 1921، عندما أصدر كتاب بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبي" بعد عام 1914.

ويرى كاسيل أن سعر أية عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة أية دولة أخرى تتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، أي بعبارة أخرى فإن سعر الصرف الحقيقي لأي من العملتين يساوي النسبة بين القوة الشرائية للعملة في السوق المحلي والقوة الشرائية للعملة في الأسواق الخارجية.

من هنا يتضح أن القيمة الحقيقية لأية عملة تتحدد أساسا من قدرتها على الشراء وتتفاعل بطريقة عكسية مع المستوى العام للأسعار. وتفيد هذه النظرية أنه بموجب قانون السعر الواحد ينبغي أن يكون لنفس السلعة سعر واحد لكلا القطرين، وتقوم في إطار نفس العملة وذلك من أجل تعادل القوة الشرائية للعملتين.¹

الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية PPA Absolue

إن النظرية المطلقة لتعادل القوة الشرائية هي نسبة السعيرين البلدين، أي أن سعر الصرف سوف يكون مساويا لنسبة مستوى الأسعار في الخارج ومستوى الأسعار في الداخل وبالتالي هو يعتمد على قانون السعر الواحد في إطار المقارنة الدولية، فالوحدة النقدية للبلد المعني تخول الحصول على السلع والخدمات في الداخل بنفس القدر الذي تمكن من الحصول عليه في الخارج بعد تحويل النقد الوطني الى نقد أجنبي في سوق الصرف.

¹ تخصص تسيير د. بن قدور علي، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص21.

الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية PPA relative

إن هذه الصيغة أكثر تحديدا فهي تفترض أن التغير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن يجب أن يكون متناسبا مع التغيرات النسبية في الأسعار في كل من الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن أي فترة الأساس وفترة أخرى لاحقة.¹

ثانيا : نظرية تعادل أسعار الفائدة (Parité des Taux d'Intérêt)

قام بصياغة هذه النظرية (PTI) كينز عام 1923 وقد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف فهي تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات.

و ترى هذه النظرية أن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في هذه الدولة بهدف الحصول على أرباح مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في الدول أين معدلات الفائدة أكبر من تلك السائدة في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.²

ثالثا: نظرية سعر الخصم

يقول Wicksell أن رفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد، و ذلك لأن رفع سعر الخصم يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، و بذلك يزداد طلب

¹ منهوم بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 60-61-62-63.

² موري سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-2010 ص 32.

الأجانب على عملة ذلك البلد مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر صرفها، و العكس يحدث إذا ما انخفض سعر الفائدة فينخفض الطلب على عملة تلك الدولة و بالتالي انخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها.¹

رابعا: نظرية كفاءة السوق

يقصد بكفاءة السوق توفر المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار، فكل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، معدل التضخم... الخ، ليتم تحديد سعر الصرف المتوقع بتوافر مبدأ عقلانية الأعوان المتعاملين في السوق، وكل المعلومات الجديدة المؤثرة في أسعار الصرف الآنية والآجلة من تكاليف المعاملات الضعيفة وتغيرات أسعار الصرف العشوائية.

ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة لسعر الصرف الآجل لنفس فترة الاستحقاق كما يلي:

$$(E_{(t+1)}^* - E_t) / E_t = (E_a - E_t) = i - i^*$$

وفي ظل كفاءة السوق يصبح:

$$= E_{(t+1)}^* E_a$$

حيث: E_a هو سعر الصرف الآجل، $E_{(t+1)}^*$ هو سعر الصرف المتوقع، i هو سعر الفائدة المحلي، i^* هو سعر الفائدة الأجنبي.

ومن الانتقادات التي تواجه النظرية أن هناك جدل حول ما اذا كانت أسواق الصرف الحالية تتمتع بالكفاءة.²

خامسا: نظرية أثر " فيشر "

تعود هذه النظرية للاقتصادي (Erving Fisher)، وفصل بين الأثر المحلي للنظرية وأثرها الدولي.

1. أثر " فيشر " المحلي: يمكن وصف المبدأ من خلال العلاقة التالية:

$$1 + i_n = (1 + i_r)(1 + \pi)$$

¹ درقال يمينية، مرجع سبق ذكره، ص38-39.

² عبد العزيز برنه، "تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة و مالية دولية، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص22.

حيث: i_n سعر الفائدة الاسمي، i_r سعر الفائدة الحقيقي، π معدل التضخم المتوقع.

يعني تعميم قاعدة "فيشر": أن معدل الفائدة متساوٍ في كل الدول بسبب قيام المضاربين بعمليات المراجعة، والفرق في مستويات الفائدة الاسمية بين البلد المحلي والبلد الأجنبي يساوي الفرق بين مستوى التضخم المتوقع بين البلدين.

2. أثر "فيشر" الدولي: يبين أثر فيشر الدولي أن التباين في معدل الفائدة بين بلدين يجب أن يعكسه التغير المتوقع لقيمة العملة، فالفرضية التي تستند عليها النظرية هي أنه في حالة عدم وجود قيود على حركة رؤوس الأموال فإن معدل الفائدة الأكثر ارتفاعاً في بلد ما (حالة عدم توقع انخفاض قيمة العملة) يقود إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تجاه ذلك البلد.

تم التحقق من النظرية بشكل جيد إلى حد ما خلال فترات معينة وفي بلدان متعددة، وأظهرت هذه النظرية أن العملات النقدية تنتفع من علاوة مخاطر أسعار الصرف، وأن التغيرات في أسعار الصرف المتوقعة كانت أكثر ارتفاعاً من التباين في معدل الفائدة.

سادساً: نظرية كمية النقود (النظرية الكمية)

إن المحتوى الأساسي لهذه النظرية يتلخص في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات، والسبب في ذلك هو أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملات المحلية، وبالتالي تنخفض قيمتها والعكس تماماً في حالة انخفاض كمية النقود.

سابعاً: نظرية الإنتاجية

الإنتاجية والنوعية والتكلفة من المرتكزات الأساسية للتنافسية الدولية، ذلك لأنها تمثل المحددات الفعلية للحصص السوقية، وبالتالي تمثل هدفاً في دعم القدرات التنافسية، ويقصد بالإنتاجية مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج.

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشتها، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستوى الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاضه على العملة المحلية، هذه الأخيرة التي تنخفض قيمتها مقابل العملات الأجنبية، ويحدث العكس في حالة انخفاض الأسعار.

من جهة أخرى فإن انخفاض الإنتاجية يصعب من الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أن معدل الربح يكون منخفضاً، كل هذا يؤدي إلى انتشار الكساد والبطالة وانخفاض الدخل الوطني عامة، وهو ما ينتج عنه انخفاض قيمة العملة.¹

ثامناً: نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات)

تمثل المعلومات المستمرة عن ميزان المدفوعات فائدة مهمة في تفسير مستوى سعر الصرف، ويقوم ميزان المدفوعات بإحصاء الصفقات الاقتصادية بصفة شاملة بين دولة وباقي دول العالم، إثر هذا فهو يسجل منهجياً كل الأسباب أو الدواعي التي من أجلها يصبح كل من العرض والطلب على الصرف قابلاً للتطور في سوق الصرف.

حسب هذه النظرية يمكن أن تفسر (تحدد) القيمة الخارجية للعملة، أو مستوى سعر الصرف، على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير (عاجز أو فائض) فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما عجز فغن

¹ ترقو محمد، مرجع سبق ذكره، ص 19-20-21.

ذلك يعني زيادة الطلب على العملات الأجنبية (الصرف) وهو ما يقود إلى، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، انخفاض قيمة العملية الوطنية في سوق الصرف، ويحدث العكس عند حدوث فائض في ميزان المدفوعات أي ارتفاع قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف.

من أجل تفسير تطور سعر الصرف يجب أن نهتم على الخصوص بأرصدة التجارة الخارجية، ميزان العمليات الجارية والرصيد المالي *Solde à financier* مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها إذا حققت التجارة الخارجية فائضا فإن هذا يقود إلى ارتفاع قيمة سعر الصرف (تحسن العملة) ويكون العكس عند حدوث عجز.

ومع هذا يجب أن نحتاط من أن نأخذ خلاصة باستعجال ذلك أن هذا الرصيد (رصيد التجارة الخارجية) يتجاهل أثر الخدمات وخاصة وأنه لا يأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية. في حين أن هذه الأخيرة تستطيع أن تعوض الأثر الإيجابي أو السلبي لرصيد العمليات الخاصة بتصدير واستيراد السلع.

إن في نظام يتميز بقابلية التحويل لا يتحدد سعر عملة *A* مقابل عملة *B* انطلاقا من حالة الميزان التجاري بين البلدين *A* و *B* ولكن يتحدد انطلاقا من حالة الميزان التجاري لكل من هذين البلدين مع باقي دول العالم. فعندما يحقق الميزان التجاري السويسري عجزا إزاء باقي دول العالم، فإن الفرنك ستنخفض قيمته مقابل كل العملات الأخرى وهذا حتى وإن حقق الميزان التجاري السويسري فائضا إزاء بعض الدول، ويحدث العكس عند حالة الفائض إزاء باقي دول العالم.

ويعطي ميزان العمليات الجارية معلومة عن حالة اقتصاد دولة، هل هو يعيش فوق أو تحت إمكانياته وموارده المتاحة. فعندما يكون رصيد هذا الميزان موجب فإن سعر الصرف سيرتفع (تحسن العملة) والعكس صحيح. وهنا أيضا الأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية يمكن أن يعكس النتائج التي استنتجناها.

ويضم الرصيد الأخير *Solde à financier* كل من أرصدة العمليات الخارجية، حساب رأس المال، الاستثمارات المباشرة، إذ يستعمل هذا الرصيد كأداة لتفسير تطور سعر الصرف، فعندما يكون هذا الرصيد موجب فإن سعر الصرف سيرتفع والعكس صحيح.

ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، والسبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها، بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.¹

¹ صحرأوي سعيد، "محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 61-62.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري

تعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشمل على السلع و الخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال و تكنولوجيا التي تتم عبر الحدود لمختلف الدول في العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشمل على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة، أو مصنعة، زراعية أو صناعية، استهلاكية أو رأسمالية والتي تسمى بالمعاملات السلعية ، أو المعاملات المنظورة و التي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري.

المطلب الاول: ماهية ميزان المدفوعات

1- مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه " سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه " السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

وهو عبارة أيضا عن " تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ".¹

- منهج القيد في ميزان المدفوعات

لتسجيل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات نستخدم القيد المزدوج في ميزان المدفوعات، فلكل معاملة اقتصادية قيد مزدوج دائن ومدين.

ويتألف ميزان المدفوعات من جانبين:

¹ د. السيد محمد احمد السريتي، " اقتصاديات التجارة الدولية ، بين النظرية والتطبيق "كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - الطبعة 2011 ص229.

- 1- جانب دائن ويرمز له بالرمز (+) ويحتوي على سجل لجميع المعاملات الاقتصادية التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية مثلاً الصادرات، تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى الدولة وتفيد في الجانب الدائن.
- 2- جانب مدين ويرمز له بإشارة (-) وفيه تسجل كافة المعاملات الاقتصادية التي ينتج عنها أداء مدفوعات من الداخل إلى الخارج مثلاً الواردات، تسجل في الجانب المدين حيث انه ينتج عنها زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.¹

2 - مكونات ميزان المدفوعات

نظراً لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة و المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي ، فإنه من الصعوبة حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات و لذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحجم من المعاملات و تدوينها في فترات و أقسام مستقلة يضم كل منها نوعاً متميزاً من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة و المتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتكون من خمسة حسابات هي :

1.2- الحساب الجاري

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين:

أ/الميزان التجاري : يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب ،وهو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات و يسمى أيضاً ميزان التجارة المنظورة .

ب/ ميزان الخدمات : تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية الخ ،ويسمى بميزان التجارة الغير منظورة (تجدر الملاحظة أن 70 % من التجارة الدولية هي تجارة خدمات) .

¹ د. بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت- الطبعة 2003 ،ص60.

2.2- حساب التحويلات من طرف واحد

يتعلق هذا الحساب بالمبادلات التي تتم بين الدولة و الخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية ، أي من جانب واحد و تشمل الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات و أية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة .

3.2- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية)

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، و التي تنقسم إلى نوعين:

أ- رؤوس الأموال الطويلة الأجل : و هي التي تتجاوز مدة بقائها السنة كالقروض الطويلة الأجل ، و

الاستثمارات المباشرة ، و الأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من وإلى الخارج .

ب- رؤوس الأموال القصيرة الأجل: وهي التي لا تتجاوز مدة بقائها السنة مثل الودائع المصرفية والعملات

الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل، و القروض القصيرة الأجل.... الخ . وتتم حركة رؤوس الأموال

القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية و حساب رأس المال

الطويل الأجل.

و تعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للدولة على الخارج أو العكس، أي أنها

قد تزيد أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي .

4.2- ميزان حركة الذهب و النقد الأجنبي

تتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب ، و الذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولاً في الوفاء بالالتزامات الدولية ، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج ، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقاً لقيمة هذا الفائض.

و"الذهب والنقد الأجنبي " اللذين يسوى بهما العجز و الفائض هما اللذان يحتفظ بهما البنك المركزي كغطاء أو احتياطي، و هذا الميزان لديه جانب دائن و جانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب و النقد الأجنبي.

5.2 - حساب السهو و الخطأ

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج، و يستخدم هذا الحساب في الحالات التالية :

- الخطأ في تقييم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة و عتاد لذلك يتم إدراجها بحساب السهو و الخطأ.¹

¹ بحث حول ميزان المدفوعات – منتديات ورقلة www.ouargla30.com/t60123-topic

الجدول رقم (1-3): حسابات ميزان المدفوعات

البيان	مدین	دائن
1- حساب العمليات الجارية: أ- السلع. ب- الخدمات. - النقل. - السفر. - خدمات الاتصالات. - خدمات التأمين. - خدمات مالية. - خدمات الإعلام الآلي والمعلومات. - خدمات أخرى للمؤسسات. - خدمات الأشخاص، ثقافية وتسلية. - خدمات الإدارة العمومية. - خدمات إنشائية. 2- المداخيل: - أجور الموظفين. - مداخيل الاستثمارات. 3- التحويلات الجارية: - حساب رأس المال. - تحويلات رأس المال. - ملكية أصول غير مالية (براءات الاختراع). 4- الحساب المالي: - الاستثمارات المباشرة. أ- البلد في الخارج. ب- الخارج في البلد. - استثمارات في المحفظة.		

		أ- مدفوعات (المقيمين على أسهم صادرة عن غير المقيمين) ب- التزامات (غير المقيمين على أسهم صادرة عن المقيمين) - المنتجات المالية المشتقة. - استثمارات أخرى. - مدفوعات. - التزامات. - احتياطات الصرف. 5- حساب السهو والخطأ
--	--	--

المصدر: د. جبوري، مرجع سابق، ص 69.

- العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات : نذكر منها:

أ- التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية فتتخفّض الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.

ب- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الواردات.

ت- الاختلاف في أسعار الفائدة: يؤدي التغير في سعر الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

ث- **سعر الصرف** : تؤدي التغيرات في سعر الصرف أثراً على ميزان المدفوعات ،ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً ، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ،وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.¹

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

1.2- أسباب اختلال ميزان المدفوعات

1) التوازن في ميزان المدفوعات : أنه حالة تتكافئ في ظلها الإيرادات التي تحصل للدولة عن صادراتها مع المدفوعات الناشئة.

ومن غير المرجح في العالم غير منتظم أن يغلب دائماً التوازن الخارجي، فهذا التوازن قد يتحقق وقد لا يتحقق وسوف يحدث فائض في ميزان المدفوعات أو عجز.

العجز : هو حالة التي لا تتكافئ في ظلها الإيرادات التي تحصل للدولة عن صادراتها مع المدفوعات الناشئة ، وهناك عجز مؤقت ويمكن تسويته إن أمكن تغطيته بفائض لدى الدولة في حساب رأس المال.

وإن الاختلال في التوازن هو استمرار العجز في ميزان المدفوعات، وفي الوقت الذي فيه الدول من انكماش نسبي لصادراتها من السلع التقليدية وحتى أحياناً تدهورها بشكل المطلق.

ومنه أسباب اختلال ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات وهي:

1) التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية : و ذلك لوجود علاقة قوية بين موقف ميزان المدفوعات و سعر

الصرف المعتمد في ذلك البلد ، فإذا كان سعر الصرف لعملة البلد أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى

¹ د. بسام الحجار، مرجع سابق ص 64.

ارتفاع أسعار السلع البلد ذاته في وجهة نظر البلدان الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع و بالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته .

(2) أسباب هيكلية : وهي الأسباب التي تنشأ من خلال عمليات التجارة الخارجية أي ما تتعلق بالصادرات أو الاستيرادات، إضافة إلى هيكل الناتج المحلي ، وينطبق ذلك بشكل خاص للدول النامية.

(3) أسباب دورية: وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار و تدعي بالدورات التجارية مثل: حالات الرخاء و الركود التي تحصل دوريا.

(4) الظروف الطارئة: وهي أسباب عرضية التي تحصل في البلدان، مثل حصول حالات الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو زلزال أو في حالة تدهور البيئة السياسية، وهذه الحالات تؤدي إلى اختلال في ميزان مدفوعات البلدان وما يترتب عليه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويل ذلك تحويلات رأسمالية على البلد مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.¹

2.2- أنواع الاختلالات في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات

ينقسم الاختلال في ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري إلى:

أ- الاختلال الطارئ

يمكن أن يكون الاختلال في ميزان المدفوعات اختلالا وقتيا، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، حصول مثل هذا الاختلال فقد يحصل عجز في ميزان المدفوعات عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة، تؤدي إلى انخفاض صادراتها من المنتجات الزراعية نتيجة لذلك، في الحال التي تكون فيها هذه الدولة معتمدة على إنتاجها الزراعي أساسا في تكوين الصادرات افتراضا مع صعوبة قدرتها على خفض وارداتها

¹ د. جمال محمد أحمد ،د- ابراهيم السيد " البنك الدولي"، دار الكتب المصرية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، رقم الايداع 5830 / 2015 ص187.

لأهميتها لها تماشياً مع الانخفاض في الصادرات، وهو ما يؤدي إلى نقص الصادرات وعدم خفض الواردات و بالتالي تفوق الواردات على الصادرات، وحصول عجز في الميزان التجاري، ومن ثم العجز في ميزان المدفوعات، وقد يحصل العكس عندما تتحقق ظروف وأوضاع مناخية ملائمة بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي وبالتالي زيادة الصادرات، وتحقق فائض في ميزان المدفوعات بافتراض بقاء الواردات على حالها.

كما أن حالة الاختلال يمكن أن تنشأ عند حصول حالة تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في ميزان المدفوعات، أو أي حالات أخرى استثنائية أو طارئة.¹

ب- الاختلال الدوري

وهو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً، والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، والتي تتعرض لها هذه الدول دورياً وبشكل مستمر، ولاشك أن حالة النشاط والازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي، وزيادة إنتاج الدولة، وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير، ومن ثم حصولها على ميزان مدفوعات ملائم، تتفوق فيه الصادرات على الواردات، في حين أن حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدرتها على التصدير، ارتباطاً بانخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساد، وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري، ومن ثم ميزان مدفوعاتها وأن وجود مثل هذا الفائض أو العجز، أي الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية، ويزول بزوالها، ولذلك فإنه اختلال مؤقت ويرتبط بها.

ت- الاختلال الدائم

وهو الاختلال الذي يستمر وجوده فترات طويلة، وهو ما ينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية والذي يطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي أي الاختلال المرتبط أساساً بالهيكل الاقتصادي للدولة، وهذا الاختلال يرتبط أساساً بضعف درجة التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وضعف درجة مرونته، والذي يتسم بارتفاع درجة اعتماده على العالم الخارجي سواء من خلال استيراد السلع، والخدمات

¹ د. فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 122.

ورؤوس الأموال وهو الامر الذي يؤدي بالنتيجة إلى عدم تزايد صادراته بالشكل الذي تتماشى فيه مع وارداته، وهو ما ينجم عنه تفوق وارداته على صادراته ، وحصول عجز في ميزانه التجاري ، ومن ثم عجز في ميزان مدفوعاته و بشكل مستمر، ومتزايد في حالات ليست بالقليلة.¹

طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات دولة ما تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية خطيرة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز تلك الدولة في المعاملات الاقتصادي لاسيما في حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة ولمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات هناك طريقتين:

1-التصحيح عن طريق آلية السوق :

ترتبط بنظام النقدي الدولي وتكون ما يلي:

أ- تعديل السعر والدخل: عن طريق استخدام سياسات نقدية ومالية توسعية او انكماشية للتأثير على أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا، مقابل منتجات توردتها دول أخرى لجعل الصادرات أرخص (أعلى) نسبيا والواردات أرخص(أعلى) نسبيا مقاسة بالعملة الأجنبية.

التصور الكلاسيكي: ويرى ان العودة إلى التوازن في ميزان المدفوعات إنما تتم بفعل تغيرات الأسعار وهو يعكس نظرية ملكية النقود وقانون ساي بالنسبة لعناصر الإنتاج ونظرية النفقات النسبية.

التصور الكينزي: لقد ظلت الفكرة القائلة بان النظام الاقتصادي يتكيف للضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بطريقة يسترد معها التوازن التلقائي.

ب- تعديل أسعار الصرف

¹ د. فليح حسن خلف ، مرجع سابق، ص129.

وتشمل تخفيض قيمة العملة الخارجية , لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (أعلى) قياسا بالعملة الأجنبية، على سبيل المثال: إذا انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني قياسا بالدولار الأمريكي من 1.6 إلى 1.4 فان ذلك يسمح للمنتج البريطاني، أن يخفض أسعار صادراته بنفس النسبة وزيادة قدرتها التنافسية في السوق الأمريكية.

2 - التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، حيث تأتي دور الحكومات بتدخل بصورة مباشرة لغرض معالجة الخلل الحاصل فيه تجنباً لاستمراره من ناحية، وللحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عنه من جهة أخرى، ويتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديدها على النحو التالي:

- إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وتشمل بيع الأسهم , وبيع العقارات المحلية للأجانب للحصول للنقد الأجنبي واستخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة.

- إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني وتشمل طلب القروض الخارجية , بيع جزء من الاحتياطي من الذهب في الخارج أو بيع الأسهم والسندات التي تملكها الحكومات في المؤسسات الأجنبية.¹

المطلب الثالث: ماهية الميزان التجاري

1- تعريف الميزان التجاري

يقصد بالميزان التجاري "رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً"

عرف أيضاً بأنه "الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة (عادة 3

أشهر)، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

¹ د. جمال الدين بريق، د. مصطفى يوسف، "الاقتصاد الدولي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016، الأردن، ص 98-99 .

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (X) - إجمالي واردات البلد (Y).....

- الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

- الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع و الخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري"، كندا، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي إنها تتمتع باقتصاد مستقر.

- الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي و هذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ و أستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي.¹

2- مكونات الميزان التجاري

الميزان التجاري السلع: ويصطلح عليه كذلك ميزان التجارة المنظورة،² ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات و الواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية.

الميزان التجاري الخدمي: ويسمى كذلك ميزان التجارة غير المنظورة،³ ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.⁴

¹ عبد الجليل هجيرة " اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر -" مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص96.

² بورحلي خالد "جامعة برج بوعريش"، بوروشة كريم، "جامعة جيجل"، "علاوي محمد لحسن" جامعة ورقلة"، "فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986- 2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 2015/01، ص177.

المبحث الثالث: دور سعر الصرف في علاج اختلال الميزان التجاري

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

1- تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل. ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرت في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية، وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:

➤ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

➤ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

➤ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.

➤ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفي قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل

منها:¹

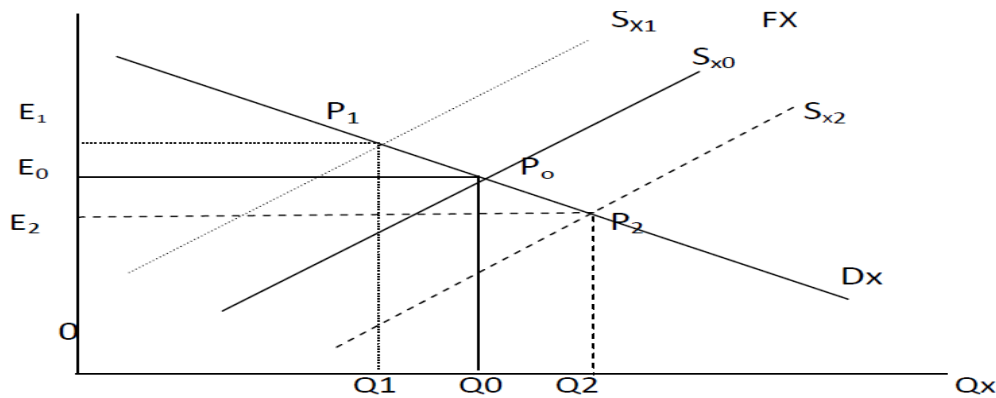
➤ مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

➤ طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

و يتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (3-1): معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات.



المصدر: الطالبة دوحة سلمى، مرجع سابق ص 130.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم أن الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة (ولتكن الدولة A مثلاً)

دوحة سلمى " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها - دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة¹ دكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2014- 2015، ص 128- 129.

يتحدد بدالة ثابتة Dx لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة:

Sx : عرض الصادرات تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

QX : تشير إلى كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة).

FX : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

و يوضح الشكل أنه عند النقطة P_0 والتي تمثل نقطة توازن، و E_0 التي تمثل معدل الصرف التوازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى Sx_1 ، و تتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح X_2 ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 ، بما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_2 فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف التالية: E_0, E_1, E_2 ، كما هو موضح فيما يلي:

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

(كمية الصادرات) * (سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية)

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف)، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة وتصل الكمية المعروضة من

الصرف الأجنبي حداً الأقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات مساوية للواحد، وتتجه الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي إلى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن.¹

2- تأثير سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعاً داخلياً، أما سعرها مقوماً بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة ينخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيباً وافراً في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت إمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

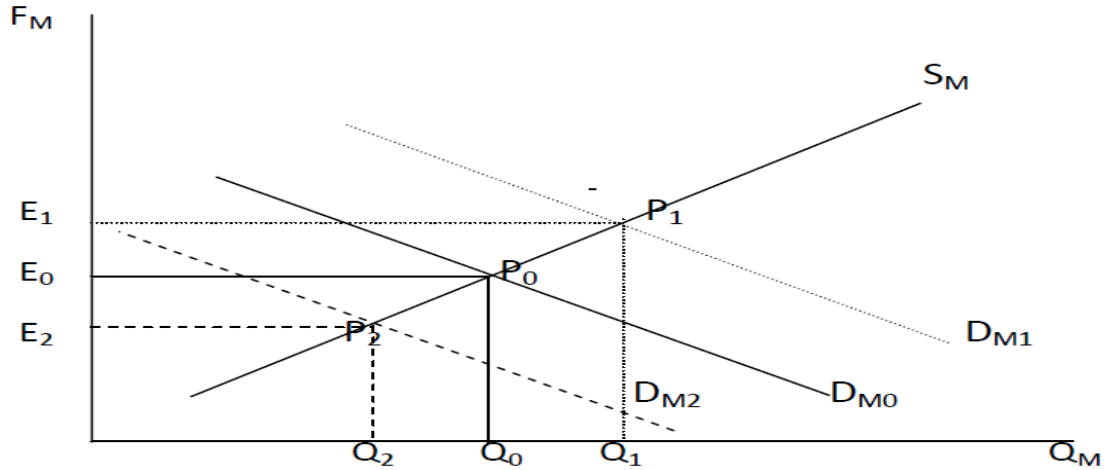
أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.²

يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 131.

² دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 132.

الشكل (4-1): معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات



المصدر: الطالبة دوحة سلمى مرجع سابق، ص 133.

من خلال الشكل رقم (4-1) و بافتراض دالة عرض الواردات S_M ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل

الصرف الأجنبي، في حين دالة الطلب على الواردات D_M فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف، حيث:

Q_M : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

F_M : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

حيث يوضح الشكل رقم أنه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E_0 والكمية

المطلوبة من الواردات تكون Q_0 فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف)

فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح D_{M1} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 ، بما

يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب

على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح D_{M2} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى انخفاض

كمية الواردات من Q_0 إلى Q_2 .

ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن

تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة E_0 ، E_1 ، E_2 ، كما يلي:

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

(كمية الواردات) * (سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية)

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفي سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل و يتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود و بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لوارداتها.

و ما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات و الواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف¹.

المطلب الثاني: تأثير تخفيض قيمة العملة على اقتصاديات الدول النامية

يترتب على عملية تخفيض قيمة العملة المحلية بالدول النامية تأثير كبير على الاقتصاد ككل، ومن بين أهم هذه الآثار الأثر على الميزان التجاري للدولة عل كل من الصادرات والواردات.

أ- التأثير على صادرات الدول النامية

تلجأ العديد من الدول النامية إلى تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين ميزانها التجاري، وذلك من خلال إمكانية زيادة حجم الصادرات والذي ينتج عنه زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة والحد من الواردات والذي ينتج عنه تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن نجاح سياسة التخفيض تتوقف على

¹ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص134.

مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة، وكذا على مرونة الطلب الخارجي على صادراتها و هذا راجع إلى كون صادرات الدول النامية تعتمد على الصناعات الاستراتيجية و التي تتحدد أسعارها عالميا.

➤ مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة

ترتب زيادة صادرات دولة ما بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، لذا تلجأ العديد من الدول إلى اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة ، فمن أجل تخفيض قيمة العملة لا بد أن تكون قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادرة على تلبية الطلب العالمي على منتجات البلد، غير أن الدول النامية تواجه صعوبات في زيادة الإنتاج بصفة عامة والسلع الموجهة للتصدير بصفة خاصة، حيث تعاني الدول النامية من صعوبة في استغلال الطاقات العاطلة و زيادة قدراتها التصديرية .

➤ مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

تعتمد صادرات الدول النامية على مستوى النشاط الاقتصادي للدول المستوردة لصادراتها ، وعادة ما تكون هي الدول الصناعية، نتيجة للتقلبات التي تشهدها في دوراتها الاقتصادية من خلال الركود الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على الطلب على منتجات الدول النامية من المواد الأولية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه السلع في الأسواق العالمية، ما ينتج عنه تراجع عائدات الدول النامية ، و هذا يدل على أن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول النامية يبقى مرتب بحالة اقتصاديات الدول الصناعية، حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية، فإذا انخفض الطلب رغم انخفاض الأسعار ففي هذه الحالة لن تتحسن حصيلة الصادرات للدول النامية، وبالتالي تدهور أكبر للميزان التجاري للدولة، كون حصيلة الصادرات انخفضت من جانبيه هما: الجانب سعري والجانب الكمي، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز في الميزان التجاري للدولة.

ب-التأثير على واردات الدول النامية

إن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية ما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية والذي يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري و ذلك في ظل توفر الشروط التالية:

➤ مرونة العرض الخارجي للواردات

قد تقوم الدولة المصدرة للسلع و التي قامت بتخفيض قيمة عملتها برد فعل قد يعكس أثر هذا التخفيض و ذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لهذا التخفيض ، ما ينتج عنه زيادة الواردات بدلا من تخفيضها كون أسعارها لم تتغير مقومة بالعملة المحلية، ومن أجل مواجهة ذلك تنتهج الدولة عدة أساليب ومن بينها نضام الإعانات ونظام الإغراق ، حيث يمكن تطبيق نضام الإعانات من خلال تقديم عدة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين من أجل تدعيم القدرة التصديرية لقطاعات معينة .

فنظام الإغراق يعني بيع السلع المحلية في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو سعر أقل من أسعار المنافسين في الأسواق الخارجية أو بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلي .

➤ مرونة الطلب الداخلي على الواردات

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ما يؤدي إلى تراجع الطلب على هذه السلع، والاتجاه إلى السلع البديلة المنتجة محليا، لكن في حالة الدول النامية لا يتحقق ذلك إذ أن ارتفاع أسعار الواردات ينتج عنه نقص نسبي في الطلب على السلع الكمالية فقط ، كون أن مستوردات الدول النامية تكون في صورة تجهيزات ومواد غذائية وأدوية...الخ، فالتخفيض في قيمة العملة المحلية لا يؤدي إلى نقص الواردات بل يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية ، ما يزيد من العجز بالميزان التجاري، كون الجهاز الإنتاجي

لهذه الدول عاجز عن إنتاج السلع البديلة لواردها، ويمكن توفير جزء من هذه الواردات لكن بأسعار غير تنافسية.¹

المطلب الثالث: اثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري - مدخل المرونات , ومدخل الاستيعاب -

1- منهج المرونات

تم تقديم هذا المنهج بواسطة ألفريد مارشال A.Marshall وآبا ليرنر A.Lerner وقام بتطويره كل من ماخلوب Machlup وروبينسون Robinson (1937) ويرتكز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري، على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات عند أنصار هذا المنهج. ومن ثم، فإن أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيراً على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري في ظل شروط وفروض أساسية.²

فرضيات النظرية: يعمل اسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات منها:

نقطة انطلاق اشتقاق شرط مارشال ليرنر هي $B=0$.

- وجود مرونة لانهائية بالنسبة لصادرات الدول الداخلة في التبادل ،اي ان منحني عرض الصادرات لكل دولة يكون افقيا وهو مايعني عدم تغير اسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها ويعني ذلك خضوع الانتاج لظروف التكلفة الثابتة.

- استقرار سوق الصرف الاجنبي.
- وجود حالة التوظيف الكامل لعناصر الانتاج وبالتالي ثبات المداخيل.
- عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لاية اجراءات اخرى تؤدي الى ابطال مفعول سياسة تغير اسعار الصرف.

¹ دوحة سلمى ، مرجع سابق ص135 – 136-137.

² خليفة عزي ، " سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985- 2008) ، تخصص علوم اقتصادية ، فرع مالية بنوك وتأمينات ، دراسة مقارنة ، 2011م-2012م، ص20.

صياغة النظرية: تعتمد هذه النظرية على صياغة مارشال- ليرنر، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات .

ولاشتقاق النظرية فانه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن ،بافتراض ما يلي:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الاجنبية.

P: سعر الصرف.

B: الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية.

e_x : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \dots\dots\dots (1)$$

حيث: ΔX التغير في الصادرات، ΔP التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة e_x قيمة التغير التي تحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت

هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

و إذا عبرنا على الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_x = \frac{\partial X}{\partial P} \times \frac{P}{X} \dots\dots\dots (2)$$

e_m مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \dots\dots\dots (3)$$

حيث: ΔM التغير في الواردات.

حيث: ΔP التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة e_m قيمة التغير التي تحصل في الواردات عند تغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت

القيمة e_m كبيرة كلما دل على ذلك على كون الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

و إذا اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_m = \frac{\partial M}{\partial P} \times \frac{P}{M}$$

بما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر

الصرف P .

و منه تصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي MP و بالتالي الميزان التجاري بعملة الوطنية يكتب كما

$$B_c = X - MP \dots \dots \dots (5) \text{ يلي}$$

و تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

لمعرفة اثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B فنجري التغير رياضيا و ذلك باشتقاق B بالنسبة

لسعر الصرف و ذلك كما يلي:

$$\frac{\partial X}{\partial P} = \frac{\partial X}{\partial P} - \left(\frac{\partial M}{\partial P} P + M \right)$$

$$\frac{\partial M}{\partial P} = \frac{\partial M}{\partial P} - \left(M + \frac{\partial M}{\partial P} P \right)$$

أو بإخراج M عامل مشترك نجد:

$$\frac{\partial X}{\partial P} = \frac{\partial X}{\partial P} - \left(\frac{\partial M}{\partial P} P + M \right)$$

$$\dots \dots \dots (6) \frac{\partial B}{\partial P} = M \left(\frac{\partial X}{\partial P} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right)$$

وحيث أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي أن: $X = MP$ أو $B = X - MP = 0$

لذلك يمكن كتابة المعادلة (6) كما يلي:

$$\dots\dots\dots(7) \frac{\partial B}{\partial P} = M \left(\frac{\partial X}{\partial P} \frac{P}{X} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right)$$

بتعويض 2 و 4 في المعادلة 7 مع مراعاة ان مرونة الواردات سالبة نجد:

$$= M (e_x + e_m - 1) \dots\dots\dots(8) \frac{\partial B}{\partial P} = M(e_x - (1 - e_m))$$

و تعني المعادلة (8) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$M(e_x + e_m - 1) \dots\dots\dots(9)$$

و لكي يكون هذا التغير موجبا أي حصول زيادة في الميزان التجاري لا بد من تحقق الشرط التالي:

$$e_x + e_m > 1$$

أي أن مجموع مرونتي الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد (شرط مارشال ليرنر).

أما إذا كان: $e_x + e_m = 1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.

وفي حالة: $e_x + e_m < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري هي الصيغة الأولى والمتمثلة في الصيغة التالية:

$$e_x + e_m > 1, \text{ أي أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الأساسي لمارشال ليرنر. وهو}$$

الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على اثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز و الفائض ".
فعند حدوث عجز على الدولة ان تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها وعند حدوث فائض فلا بد عليها ان تتبع سياسة رفع قيمة العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي

وصادات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات. فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان كما إن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.

3- ويتم التأثير على الميزان التجاري وفق منهج المرونات تبعا لحالات العجز و الفائض كما يلي:

- حالة العجز: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى أحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها وبالتالي فأسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجر عنه تلاشي العجز في الميزان.

حالة الفائض: بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى أحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية بالنسبة لغير المقيمين فينخفض طلبهم عليها بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين فيزداد طلبهم عليها. أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات الشيء الذي يؤدي تدريجيا إلى تلاشي الفائض.

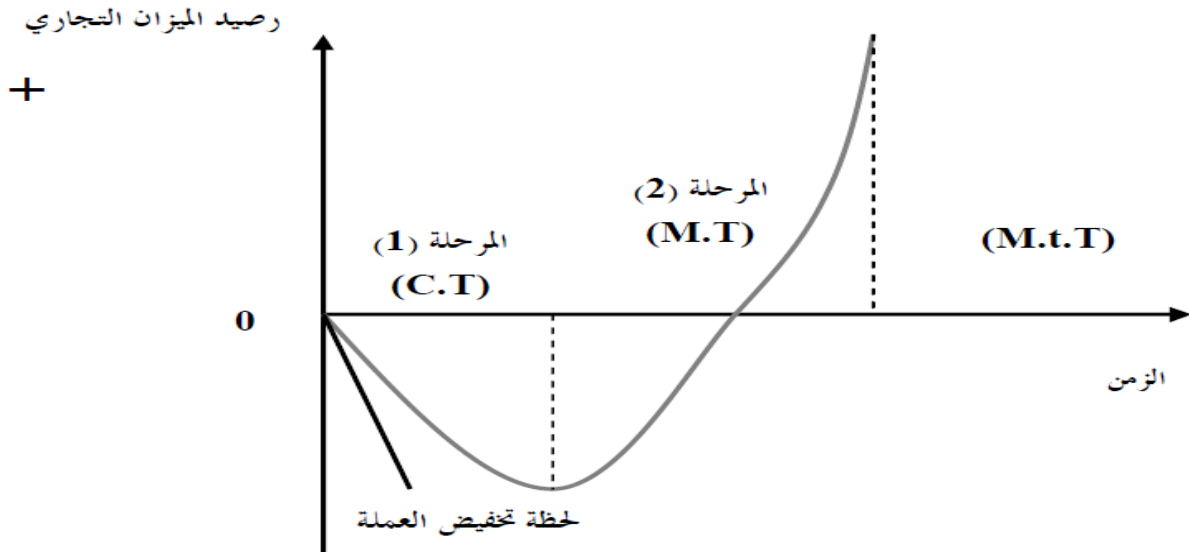
ولاشك أنه في الحالتين لا يؤدي تغيير سعر الصرف دوره إذا لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف.¹

أن التخفيض حتى وإن تحقق شروطه، لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات،

حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولا، وبعد ذلك يبدأ في التحسن على صيغة الحرف اللاتيني (J).

¹د. محمد راتول، "تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات - جامعة الشلف، ص337، 338، 339.

الشكل رقم (1-5): يمثل المنحنى (J).



المصدر: أ. سماعلي فوزي، " مطبوعة مقياس اقتصاد معدلات الصرف"، جامعة 8 ماي 45 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، ص 65.

و تعود أسباب تكون المنحنى (J) إلى:

➤ عدم تحقق شرط مارشال-ليرنر.

➤ الاعتماد على مواد أولية مستوردة في الإنتاج، لا يمكن الاستغناء عنها (لا يمكن خفض أحجام المواد الأولية المستوردة).

➤ في المدى الطويل يؤدي ارتفاع الأسعار الداخلية إلى ارتفاع أسعار الصادرات وبالتالي انخفاض حجم المبيعات الخارجية، وبالتالي عودة التوازن التعقيمي إلى الميزان التجاري.

وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل (1-5)، الذي يعبر على مرحلتين، الأولى وهي في المدى القصير (أقل من سنة)، ويكون للتخفيض فيها أثر سلبي، حيث يزيد من حدة العجز التجاري لأن أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية تزداد بسرعة بينما تبقى أسعار الصادرات ثابتة ، بالإضافة إلى أن المتعاملين لا يزالون في فترة العقود تحت التنفيذ حيث تتأثر قيمة الصادرات والواردات بالعملة التي اتفق على التسوية بها.

أما المرحلة الثانية، وتظهر في المدى المتوسط (ما بين سنة وأربع سنوات)، ويكون للتخفيض آثار إيجابية على الميزان التجاري، حيث يصبح البلد مستورد السلع الأجنبية التي أصبح سعرها مرتفع بكميات أقل، هذا من جهة ومن جهة ثانية، ترتفع صادراته كون أن أسعارها بالعملة الأجنبية أصبحت منخفضة.¹

انتقادات منهج المرونات

تركز انتقادات منهج المرونات في الفروض التي يقوم عليها ويمكن إيجازها فيما يلي:

- يفترض منهج المرونات ثبات الدخل، وثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات وهو ما يعارض الواقع فقد يفوق الأثر السلبي لتقلبات الدخل الأثر الإيجابي لرفع معدل الصرف.
- ان افتراض مروونات عرض الصادرات والواردات لانتهائية يصعب بل قد يستحيل في الواقع ولاسيما في الدول المتخلفة التي تتسم أساسا بجمود الجهاز الإنتاجي وهيكل وارداتها ومن ثم لن تضل أسعار الصادرات وأسعار السلع المنافسة لها ثابتة.
- يهمل منهج المرونات الآثار التضخمية الناتجة عن سياسة رفع معدل الصرف وما تمارسه من تأثير على طلب الأفراد للنقود ومن ثم التأثير على ميزان التجارة.
- يهمل منهج المرونات متغيرات لها تأثير واضح على ميزان المدفوعات مما يؤدي الى تحييد أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري فحركة رؤوس الأموال لها تأثير واضح على ميزان المدفوعات سواء كانت مسجلة وغير مسجلة (مهربة).
- يهمل منهج المرونات الميزات التنافسية الأخرى للصادرات إضافة إلى الميزة السعرية كجودة السلعة ومدى ملاءمتها لأذواق المستهلكين في سوق التصدير وكذلك أيضا بالنسبة للواردات.

¹ أ. سماعيل فوزي، - " مطبوعة مقياس - اقتصاد معدلات الصرف - تخصص مالية المؤسسة - جامعة 8 ماي 45 قالمة ، ص66.

- وهكذا فلتخفيض القيمة الخارجية للعملة اثار تجاوز تغير الاسعار النسبية للصادرات والواردات فمن الضروري اعتبار اثار اخرى الى جانب اثار الثمن في تقدير الاثر النهائي لعملية التخفيض على ميزان المدفوعات اطلق عليها بآثار الدخل او منهج الاستيعاب.¹

2- منهج الاستيعاب

- فرضيات منهج الاستيعاب: يقوم منهج الاستيعاب على عدة افتراضات نذكر منها:

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكاملة (البطالة) على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا.
- استبعاد كافة عناصر ميزان راس المال من التحليل والتركيز فقط على الميزان التجاري في ميزان المدفوعات.
- الصادرات تتم من الانتاج الجاري.
- افتراض ثبات اسعار السلع والاجور النقدية وسعر الفائدة .
- فرض سريان قانون ثبات النفقة (او الغلة) في العملية الانتاجية.
- فرض توافر قدر كاف لدى الدولة من الاحتياطات الدولية.

- وفي اطار هذه الفروض بدا الكسندر تحليله لمنهج الاستيعاب باستخدام مبادئ التحليل الكينزي.²

قدم البروفيسور ألكسندر "Alexander" من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجية نموذجا جديدا لتحليل آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة على الميزان التجاري بميزان المدفوعات ويولي هذا التحليل الأهمية الكبرى للمداخيل بالإضافة إلى الانفاق في تحديد النتيجة النهائية على الميزان التجاري ولتحديد الشروط التي يؤدي فيها التخفيض آثار الجانبية على الحساب الجاري ننطلق من المعادلة السياسية للدخل الوطني:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

¹ منهوم بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص106.

² بوروشة كريم " أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات" - دراسة حالة الجزائر - 1990-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، السنة الجامعية: 2014-2015، ص60.

حيث أن:

Y : الدخل الوطني.

C : الاستهلاك الكلي.

I : الاستثمار العام.

G : الاتفاق الحكومي.

X : الصادرات.

M : الواردات.

إن الفرق بين الصادرات والواردات $(X - M)$ يمثل رصيد الميزان التجاري ونرمز له N ومجموعة

الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام يمثل الاستيعاب ونرمز له بالرمز A أي $A = C + I + G$ وعليه يمكن كتابة

$$Y = A + N$$

معادلة الدخل في الشكل التالي:

نستنتج من المعادلة أن رصيد الحساب الجاري يتمثل في الفرق ما بين الدخل الوطني والاستيعاب:

$$N = Y - A$$

وعليه يكون رصيد الحساب الجاري موجبا $N > 0$, عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات

والاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام اقل من دخله الحقيقي أي $(Y > A)$ ، وتكون $(N > 0)$ عندما

يستوعب البلد من السلع والخدمات والاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام أكثر من دخله الحقيقي أي $(Y$

$> A)$.

ولمعرفة الأثر المتوقع لتخفيض قيمة العملة الوطنية على (N) أي الفرق بين الدخل والاستيعاب , نفرض أن

هناك دولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها الجارية، وللتغلب على هذا العجز قامت بتخفيض قيمة عملتها

الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية.

ويتسبب التخفيض في تغير رصيد الميزان الجاري فيصبح $\Delta(X-M)$, أي ΔN وهذا التغير في الواقع يكون محصلة لأثر مباشرة على الدخل وأثر التخفيض على الاستيعاب وهذا ما يترجم مدخل الاستيعاب والدور المشترك لآثار الأسعار وآثار الدخل.

فمن ناحية أخرى يكون للتخفيض أثر مباشر على الدخل حيث يتسبب في تغييره بالمقدار ΔA ، ونتيجة

لذلك يصبح رصيد الميزان الجاري هو: $\Delta N = \Delta Y - \Delta A$

ومن ناحية أخرى فإن أثر التخفيض على الاستيعاب يكون ذاته ناتجا عن أثرين هما:

1-الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب، والذي نرسم له بالرمز ΔA وهو يفسر أثر التخفيض على

الاستيعاب عند مستوى معين للدخل الحقيقي.

الأثر على الاستيعاب المحفز بتغيرات الدخل، والذي نرسم له بالرمز $\alpha \Delta Y$.

حيث: α : الميل الحديل للاستيعاب الدخل .

ΔY : التغير الذي حدث في الدخل.

وعلى ذلك، فإن الأثر الإجمالي للتخفيض على الاستيعاب يكون:

$$\Delta A = \alpha \Delta Y - \Delta A$$

ومن ثم يكون الأثر على الميزان الجاري هو:

$$\Delta N = \Delta Y - (\alpha \Delta Y - \Delta A)$$

$$\Delta N = \Delta Y - \alpha \Delta Y - \Delta A$$

$$\Delta N = (1 - \alpha) \Delta Y - \Delta A$$

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أن : $\Delta(X - M)$ يعتمد في ذات الوقت على أثر التخفيض على الدخل (سواء الأثر المباشر أو الأثر المحفز)، من ناحية، والأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب من ناحية أخرى، والآثار الأولى يفسرها المقدار $\Delta Y (1 - \alpha)$ أما الثانية فيفسرها ΔA وإذا كانت الآثار الأولى هي آثار الدخل، فإن الثانية هي آثار الأسعار، وعلى ذلك فإن إشارة قيمة $\Delta(X - M)$ ، تعتمد على محصلة آثار الدخل وآثار الأسعار التي نجحت عن التخفيض. وتسمح المعادلة باستنتاج الشروط اللازمة لنجاح تخفيض القيمة الخارجية للعملة في تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات داخل إطار مدخل الاستيعاب.¹

- الانتقادات الموجهة لنظرية الاستيعاب: يمكن تقديم الانتقادات التالية لهذا المنهج:

- يلاحظ ان هذا المنهج لا يهتم بمعالجة العجز الاجمالي في ميزان المدفوعات بل يركز على عجز الحساب الجاري فقط مهملا حساب راس المال ، كما لا يعني بالضرورة تحسن الحساب الجاري ينجم عنه تحسن في ميزان المدفوعات.

- يركز هذا المنهج على العوامل المؤثرة في الحساب الجاري نتيجة التغيرات المباشرة المؤثرة في الدخل والإنفاق الكلي وهذا يعني إن المنهج غير قادر على تحديد وتقدير التغيرات النقدية ذات التأثير المباشر في معدلات الأسعار والصرف، فهو يهمل دور النقود في التحليل.

- يؤخذ على هذا المنهج ان يفترض ان التحسن الحاصل في الحساب الجاري سيستمر عبر فترات زمنية متلاحقة إلا ان عملية تصحيح مؤقتة ما يحصل فعلا ان عملية تصحيح مؤقتة في الحساب الجاري سرعان ما تزول بزوال الأسباب المحققة للتوازن.

- بالرغم من ان في بعض الاحيان يتكامل منهج الاستيعاب مع منهج المرونات إلا ان دور المرونة لم يكن واضحا في هذا المنهج في تحديد المدى الذي يمكن ان يستجيب اليه الناتج نتيجة التخفيض.²

1 دلامي نجية " دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الامريكية الصينية في ظل حرب العملات "، مذكرة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي ، جامعة حسينية بن بوعلي - الشلف- السنة الجامعية: 2011-2012، ص56-57.
2 منهوم بلقاسم، مرجع سابق ص 115.

خلاصة الفصل الأول:

يلعب سعر الصرف دورا مهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول، وذلك لما له من آثار على الدخل وتوزيعه بين الفئات لاسيما سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة. وتختلف سياسات الصرف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة ، فقد يتم تعديل صرف العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها كما يمكن استعمال احتياطات الصرف ، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد. وبهذا يمكن القول أن سعر الصرف واحد من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتحسينها، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

الفصل الثاني :

دراسة قياسية حول العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري في
دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس)

تمهيد:

بعد تناولنا مختلف المفاهيم والأساسيات حول سعر الصرف والميزان التجاري، فقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر، تونس والمغرب إضافة إلى الدراسات السابقة والنتائج المتوصل إليها ، ومن ثم تطبيق التكامل المتزامن لاختبار وجود العلاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2006-2016) ،وتونس خلال الفترة (1990-2016)، والمغرب خلال الفترة (1990-2013)، وذلك من أجل معرفة مدى تأثير الميزان التجاري بتغير سعر صرف الدينار الجزائري والدينار التونسي والدرهم المغربي مقابل الدولار.

وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور نظام سعر الصرف في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس)

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية حول العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في دول المغرب العربي

المبحث الأول: تطور نظام سعر الصرف في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس)

هناك العديد من المحاولات التي قامت بوضع تصنيفات لأنظمة الصرف الدولية والتي من أبرزها تصنيف صندوق النقد الدولي لعام 1999، إضافة إلى تصنيفات خبراء اقتصاديين كتصنيفات " Reinhardt و Rogoff"، " Levy-Yeyati و Sturzenegger"، والتي سبق التطرق إليها في الجانب النظري.

المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

سوف نتعرض إلى أنظمة الصرف في الجزائر حيث اخترنا تصنيف هذه الأنظمة في جدول، ارتأينا تقسيمه إلى خمسة أعمدة، حيث يشير العمود الأول إلى البلد المراد معرفة نظام صرفه، أما العمود الثاني فيشير إلى اسم العملة، رمزها وفقا لشعار " ISO"، وسنة إنشائها، أما في العمود الثالث فسيتم تقديم تصنيف الأنظمة الفعلية (De Facto) وفقا لمنهجية [RRI] Reinhardt, Rogoff & Ilzetzki (2011)، متاح على الموقع الرسمي للمؤلف Carmen Reinhardt، التي تنص على تصنيف تفصيلي لجميع دول العالم وفقا لتوافر البيانات حتى عام 2010، وفي العمود الرابع عرضنا التصنيف الفعلي (De Facto) لصندوق النقد الدولي (FMI)، أما في العمود الأخير سوف يتم تقديم التصنيف الرسمي أو المعلن (De Jure) لأنظمة صرف الجزائر.

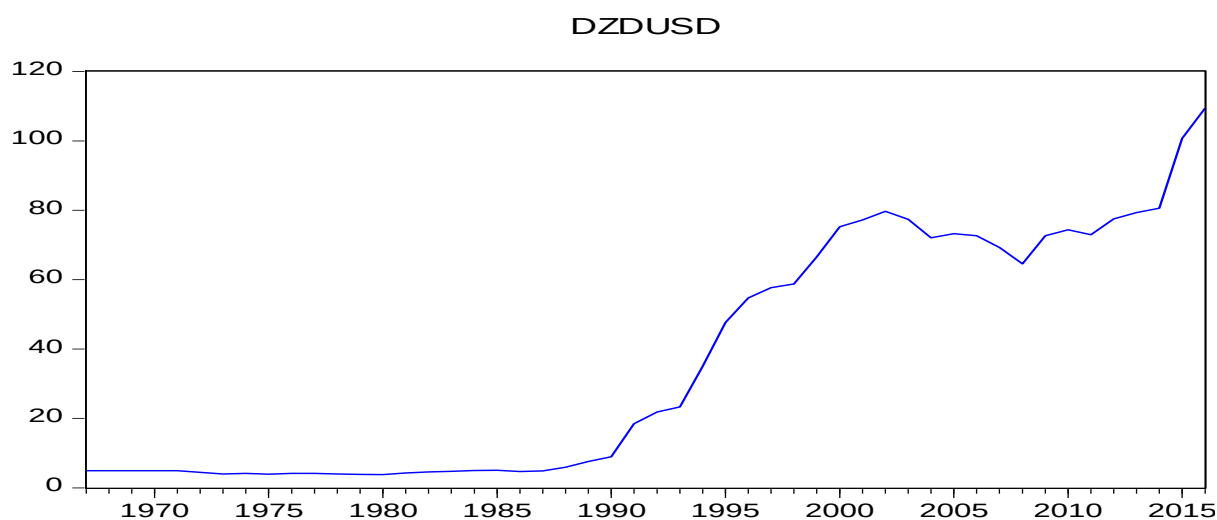
الجدول رقم (2-1): العملة، نظام الصرف الفعلي (De Facto) والمعلن (De Jure) للجزائر

البلد	العملة، شعار ISO، وتاريخ الإنشاء	التصنيف الفعلي (De Facto) "RRI" (2010-1999)	التصنيف الفعلي (De Facto) "FMI" (1999-2014)	التصنيف الرسمي أو المعلن (De Jure) (2014-1999)
الجزائر	الدينار الجزائري DZD 1963	<u>1999- جافني 2004:</u> الفعلي الربط الزاحف حول اليورو مع +2% حول الربط. <u>فيفري 2010-2004:</u> الفعلي الربط الزاحف حول الدولار الأمريكي مع - +2% حول الربط.	<u>1999-2007:</u> التثبيت الزاحف. <u>2008:</u> التعويم <u>2014-2009:</u> أنظمة أخرى مدارة	التعويم المدار

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ولقد عرف سعر الصرف في الجزائر تطور خلال الفترة (1967-2016)، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): يمثل تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1967-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviewse8.

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في تونس

سوف نتعرض إلى أنظمة الصرف في تونس حيث اخترنا تصنيف هذه الأنظمة أيضا في جدول، ارتأينا تقسيمه إلى خمسة أعمدة، حيث يشير العمود الأول إلى البلد المراد معرفة نظام صرفه، أما العمود الثاني فيشير إلى اسم العملة، رمزها وفقا لشعار " ISO "، وسنة إنشائها، أما في العمود الثالث فسيتم تقديم تصنيف الأنظمة الفعلية (De Facto) وفقا لمنهجية [RRI] Reinhart, Rogoff & Ilzetzki (2011)، متاح على الموقع الرسمي للمؤلف Carmen Reinhardt، التي تنص على تصنيف تفصيلي لجميع دول العالم وفقا لتوافر البيانات حتى عام 2010، وفي العمود الرابع عرضنا التصنيف الفعلي (De Facto) لصندوق النقد الدولي (FMI)، أما في العمود الأخير سوف يتم تقديم التصنيف الرسمي أو المعلن (De Jure) لأنظمة صرف تونس.

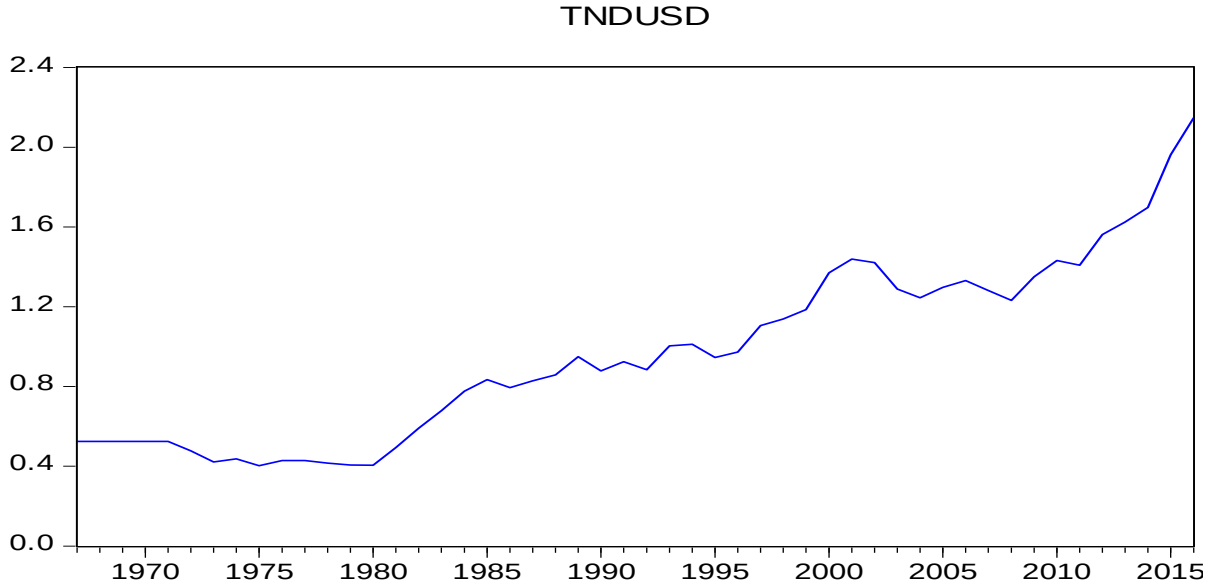
الجدول رقم (2-2): العملة، نظام الصرف الفعلي (De Facto) والمعلن (De Jure) لتونس

البلد	العملة، شعار ISO، وتاريخ الإنشاء	التصنيف الفعلي (De Facto) "RRI" (2010-1999)	التصنيف الفعلي (De Facto) "FMI" (2014-1999)	التصنيف الرسمي أو المعلن (De Jure) (2014-1999)
تونس	الدينار التونسي TND 1958	الربط الزاحف حول اليورو مع +2% حول الربط.	<u>1999-2007</u> : التثبيت الزاحف. <u>2008</u> : التعويم <u>2009-2010</u> : نظام مستقر. <u>2011-2014</u> : نظام الصرف الزاحف.	التعويم المدار

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ولقد عرف سعر الصرف في تونس تطور خلال الفترة (1967-2016)، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): يمثل تطور سعر الصرف في تونس خلال الفترة (1967-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviewse8.

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في المغرب

سوف يتم التعرض إلى أنظمة الصرف في المغرب حيث اخترنا تصنيف هذه الأنظمة أيضا في جدول، ارتأينا تقسيمه إلى خمسة أعمدة، حيث يشير العمود الأول إلى البلد المراد معرفة نظام صرفه، أما العمود الثاني فيشير إلى اسم العملة، رمزها وفقا لشعار "ISO"، وسنة إنشائها، أما في العمود الثالث فسيتم تقديم تصنيف الأنظمة الفعلية (De Facto) وفقا لمنهجية [RRI] Reinhart, Rogoff & Ilzetki (2011)، متاح على الموقع الرسمي للمؤلف Carmen Reinhardt، التي تنص على تصنيف تفصيلي لجميع دول العالم وفقا لتوافر البيانات حتى عام 2010، وفي العمود الرابع عرضنا التصنيف الفعلي (De Facto) لصندوق النقد الدولي (FMI)، أما في العمود الأخير سوف يتم تقديم التصنيف الرسمي أو المعلن (De Jure) لأنظمة صرف المغرب.

الجدول رقم (2-3): العملة، نظام الصرف الفعلي (De Facto) والمعلن (De Jure) للمغرب

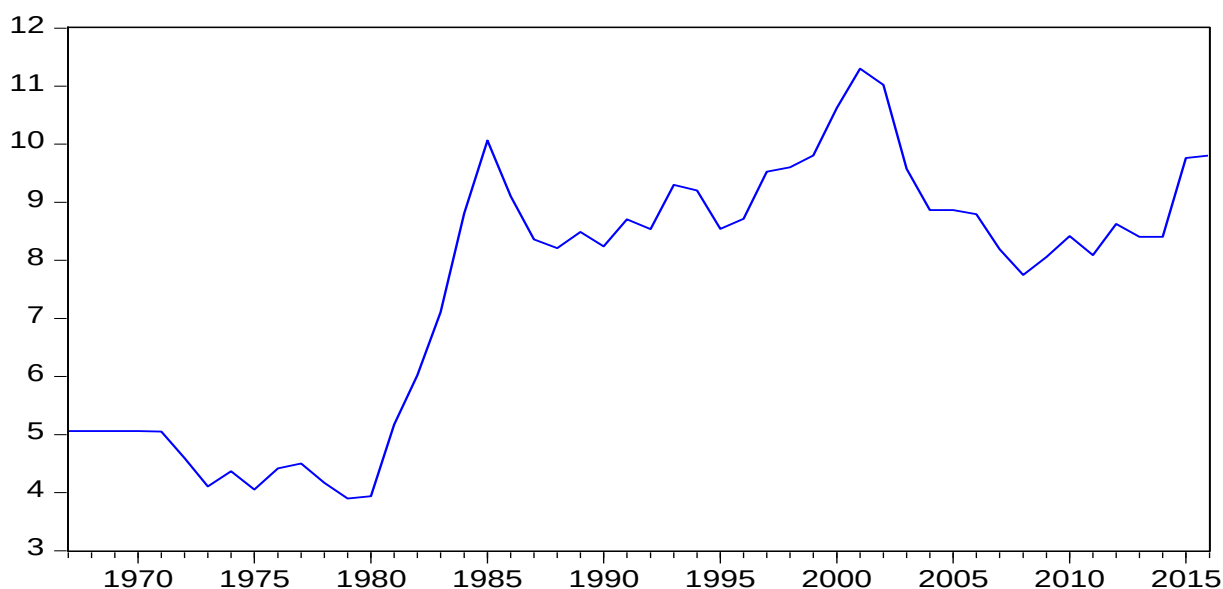
البلد	العملة، شعار ISO، وتاريخ الانشاء	التصنيف الفعلي (De Facto) "RRI" Facto (2010)	التصنيف الفعلي (De Facto) "FMI" Facto (2014)	التصنيف الرسمي أو المعلن (De Jure) (1999-2014)
المغرب	الدرهم المغربي MAD 1958	<u>1999-أكتوبر 2007</u> : الربط المتحرك حول اليورو. نوفمبر 2007-2010: التثبيت الزاحف على اليورو.	<u>1999-2007</u> : التثبيت الزاحف. <u>2014-2008</u> : نظام المعاهدة للتكافؤ الثابت.	نظام المعاهدة للتكافؤ الثابت.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ولقد عرف سعر الصرف في المغرب تطور خلال الفترة (1967-2016)، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): يمثل تطور سعر الصرف في المغرب خلال الفترة (1967-2016)

MADUSD



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviewse8.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

من خلال هذا المبحث سوف نتعرض إلى أهم الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، كما سنتطرق أيضا إلى ماهية السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى تقديم الأسلوب القياسي الذي تم اعتماده في الدراسة، ألا وهو التكامل المتزامن.

المطلب الأول: الدراسات السابقة حول العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع الدراسة والمعنون بأثر تقلبات سعر الصرف إلى الميزان التجاري، كان هناك العديد من الباحثين الذين اهتموا بدراسته على الصعيدين العربي والغربي.

أولا: الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة **تماضر جابر البشير الحسن**، " قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970 - 2013)"مجلة العلوم الاقتصادية , المملكة العربية السعودية - جامعة الجوف - كلية المجتمع بالقريات - (2015).

حيث توصلت الدراسة لوجود أثر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات بحيث عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات في الاتجاه المعاكس بمقدار 5.35 وحدة.

2- دراسة **بورحلي خالد** "جامعة برج بوعريج"، بوروشة كريم "جامعة جيجل"، علاوي محمد لحسن "جامعة ورقلة"، "فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة

(1986-2014)"، "مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية - عدد 2015/01.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري وذلك راجع لعدم مرونة الجهاز الانتاجي وعدم مرونة الطلب على الواردات، ووجود علاقة سببية بين أسعار النفط والميزان التجاري كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا.

3- دراسة الطالبة **دوحة سلمى** " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة

الجزائر(1990 - 2013)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية "تخصص

تجارة دولية" جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2014-2015 ، وقد توصلت الدراسة الى

ما يلي:

- توجد علاقة طردية بين كل من (سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأسعار البترول) وتطور
رصيد الميزان التجاري، حيث أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف وأسعار البترول) يفسر زيادة رصيد الميزان
التجاري، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- أما من الناحية الإحصائية ومعنوية النموذج فقد أكدت كل الاختبارات والمقاييس الإحصائية معنوية النموذج
والذي يعكس وضعية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي تسعر بالدولار
الأمريكي والذي تحدده منظمة الأوبك ولا دخل لتقلبات سعر الصرف في تحديده.

ثانيا: الدراسات باللغة الاجنبية:

1- دراسة **Jayati Ghosh (1990)**¹، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن سلوك سعر الصرف الاسمي ليس له علاقة تذكر بسلوك سعر الصرف الحقيقي .
- سياسة الانخفاض المستمر في القيمة الاسمية تخلق توقعات للاستهلاك في المستقبل، والتي تعمل بدورها على
زيادة الإنفاق الجاري على الواردات، وتؤثر تأثيرا سلبيا آخر على الحساب الجاري.
- سعر الصرف الحقيقي لا يشكل عاملا رئيسيا في تحديد نمو الصادرات الذي يبدو أنه أكثر ارتباطا بالمتغيرات
الاقتصادية الحقيقية.

¹ Jayati Ghosh ,Exchange Rates and Trade Balance Some Aspects of Recent Indian Experience(1990)

2- دراسة **Bahmani-Oskooee and Alse** سنة 1994¹، بعنوان اختبار وجود التكامل المشترك بين الميزان التجاري وسعر الصرف وتأثير منحنى J في 41 دولة متقدمة وأقل نموا تم إجراء اختبار انجل-جوانجر المكون من خطوتين، وتوصلت الدراسة إلى أن الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي لا يتكاملان إلا في أربعة عشر بلدا، بالإضافة إلى وجود تأثير المنحنى J.

3- دراسة **OLUGBENGA ONAFOWORA** (2003)²، تناولت هذه الدراسة التأثيرات على المدى القصير وطويل المدى للتغيرات في أسعار الصرف الحقيقية على الميزان التجاري الحقيقي لثلاث دول من دول الآسيان (تايلاند، وماليزيا واندونيسيا) في تجارتها، الثنائية إلى الولايات المتحدة واليابان باستخدام نموذج (VECM) وتوصلت الدراسة إلى أنه:

بالنسبة لإندونيسيا وماليزيا في تجارتها الثنائية إلى كل من الولايات المتحدة واليابان، وتايلاند في تجارتها الثنائية إلى الولايات المتحدة، تشير النتائج إلى أن هناك تأثيرات منحنى J على المدى القصير، حيث هناك تدهور أولي في الميزان التجاري الذي يستمر حوالي 4 أرباع ولكن هذا يعقبه تحسن على المدى الطويل وتايلاند على عكس ذلك فان حركة تجارتها الثنائية إلى اليابان: صدمة حقيقية ففي البداية تنخفض قيمة سعر الصرف ثم تتحسن وبالتالي تحسن الميزان التجاري.

¹ Bahmani-Oskooee and Alse, existence of cointegration between trade balance and exchange rate. 1994.

² OLUGBENGA ONAFOWORA Exchange rate and trade balance in East Asia: Is There aJ-curve ? Susquehanna(2003).

4- دراسة **Mark Allen (2006)**¹، وتناولت هذه الدراسة تأثير التحركات الاسمية لأسعار الصرف على الميزان التجاري في مجموعة مكونة من 46 بلدا معظمها من البلدان ذات الدخل المتوسط وبلدان الأسواق الناشئة خلال الفترة 1980-2005 ، وتخلص الدراسة إلى أن مواصفات الاقتصاد القياسي البسيطة تسفر عن مفاجآت غنية ومعقدة تستجيب للأسعار النسبية الديناميكية لأسعار الصرف الاسمية، وتستجيب أحجام الواردات والصادرات للتغيرات النسبية في الأسعار، ويستجيب الميزان التجاري للتغيرات في قيم الاستيراد والتصدير، حيث تتمثل النتائج الرئيسية للدراسة في:

- يتوقف أثر تحركات أسعار الصرف على قيمة الصادرات بالدولار الأمريكي، ولا سيما على طبيعة الصناعات التصديرية السائدة في البلد، والسلع غير النفطية، أو النفط. أما فيما يتعلق بالواردات، فبالإضافة إلى التأثير المباشر من خلال الأسعار النسبية، قد تؤثر حركة أسعار الصرف الاسمية على الواردات من خلال ثروات الميزانية العمومية وآثارها على الاستيعاب المحلي.

- تشير التقديرات الاقتصادية إلى أنه بالنسبة للبلد الذي يبلغ رصيده التجاري الأولي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي 40% ، فإن انخفاض سعر الصرف الاسمي الدائم بنسبة 10% من شأنه أن يحسن الميزان التجاري بنسبة تتراوح بين 1% و 2% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط اعتمادا على فئة المصدر، مع معظم الحركة التي تحدث في غضون 3 إلى 5 سنوات الأولى.

- مرونة قيم التصدير تميل إلى أن تكون صغيرة، لذلك معظم استجابة التجارة للتوازن يأتي من سلوك الواردات، وبالنسبة للبلدان التي تحتاج إلى انخفاض في سعر الصرف لتضييق العجز غير المستدام، وهذا يعني أن التعديل سيأتي من خلال مزيج من تحويل النفقات وتخفيضها، بما في ذلك الآثار المترتبة على انخفاض سعر الصرف وآثار الميزانية العمومية. وبالنسبة للبلد الذي لديه فوائض تجارية كبيرة، فإن التقدير سيكون له بعض التأثير والحد من هذا الفائض، ولكن بشكل رئيسي من خلال زيادة واردات البلاد بدلا من تخفيض صادراتها.

¹ Mark Allen , Exchange Rates and Trade Balance Adjustment in Emerging Market Economies (2006).

5- دراسة **Rabeya Khtoon and Mohammad Mahbubur Rahman** (2009).¹

تناولت الدراسة تأثير سعر الصرف TaKa في المدى القصير والطويل على الميزان التجاري في بنغلاديش وذلك باستخدام تقنيات التكامل المشترك وتوصلت النتائج إلى أن هناك تأثير إيجابي في تخفيض قيمة الميزان التجاري على المدى القصير والطويل وإن العلاقة السببية بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري ليست قوية، و يشير اختبار غرانجر إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تخفيض قيمة العملة والميزان التجاري.

6- دراسة **Luis A. Guglielmo Maria Caporale** (Brunel University, London, UK)، و **Gil-Alana** (University of Navarra, Pamplona, Spain)، و **Robert Mudida** (Strathmore University, Nairobi, Kenya) (2012).²

وتناولت هذه الدراسة اختبار شرط مارشال - ليرنر في كينيا، حيث تم الاعتماد على بيانات ربع سنوية عن سجل أسعار الصرف الحقيقية ونسبة الصادرات والاستيراد والدخل النسبي (الولايات المتحدة) للفترة (1996Q1-2011Q2)، وذلك باستخدام طرق التكامل المشترك على المدى البعيد، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة واضحة المعالم تربط بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي والدخل النسبي.

المطلب الثاني: ماهية السلاسل الزمنية

أولاً: تعريف السلاسل الزمنية

"هي عبارة عن سلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن، بحيث لكل

قيمة إحصائية فترة زمنية تقابلها، يكون متغير الزمن t متغيراً مستقلاً تقابلها قيمة إحصائية مرتبطة ب y_t .³

تعرف السلسلة الزمنية أيضاً " على أنها مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن والمترتبة ترتيباً تصاعدياً عبر الزمن، ونقول على سلسلة زمنية أنها مستقرة"، إذا كان:

¹ Rabeya Khtoon and Mohammad Mahbubur Rahman Assessing the Existence of the J-Curve Effect in Bangladesh(2009).

² Guglielmo Maria Caporale, (Brunel University, London, UK) Luis A. Gil- Alana (University of Navarra, Pamplona, Spain)، و Robert Mudida(Strathmore University, Nairobi, Kenya), TESTING THE MARSHALL- LERNER CONDITION IN KENYA (2012).

³ صحراوي سعيد، مرجع سبق ذكره ،ص146.

- تذبذب حول متوسط حسابي ثابت: $E(y_t) = (y_t + k) = u$

- ثبات التباين عبر الزمن . $E(y_t - u)^2 = E(y_{t-1} - u)^2 = \delta_y^2 \dots$

- التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية وليس القيمة الفعلية للزمن:

$$E[(y_t - u)(y_{t-s} - u)] = E[(y_{t-j} - u)(y_{t-s-j} - u)] = \delta_s \dots$$

ويمكن التمييز بين نوعين من السلاسل غير المستقرة:

النموذج TS: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية.

النموذج DS: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية¹.

ثانيا: مسارات السلاسل الزمنية

إنه نادرا ما تحقق الأحداث التاريخية أو الزمنية الاقتصادية مسارات عشوائية مستقرة، ومن أجل تحليل

عدم استقرارية السلاسل الزمنية، سنميز بين نوعين من المسارات:

المسار من النوع "TS": "Trend Stationary" والذي يمثل عدم الاستقرار من نوع الاتجاه

déterministe.

يكتب مسار من نوع TS كالتالي: $x_t = f_t + \varepsilon_t$ حيث f_t هي دالة كثيرة الحدود للزمن، خطية أو غير خطية،

وتمثل ε_t مسار مستقر.

إن المسار TS الأكثر بساطة يمثل بدالة كثيرة الحدود من الدرجة 1، إذن المسار TS هو خطي ويكتب كالتالي: x_t

$$= a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

إن هذا المسار TS هو غير مستقر لأن المتوسط $E(x_t)$ يرتبط بالزمن.

¹ بورجلي خالد " اثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012" مذكرة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، السنة الجامعية 2014-2015، ص 63.

بمعرفة $\hat{a}_0$ و $\hat{a}_1$ يمكن المسار x_t أن يصبح مستقرا بحذف القيمة المقدرة $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من قيمة x_t في اللحظة

t وفي هذا النوع من النمذجة، فإن الأثر الناتج عن صدمة (أو الكثير من الصدمات العشوائية) في اللحظة

t هو انتقالي (أو مؤقت).

إن النموذج من نوع **déterministe** ، والأحداث الزمنية تجد تحركها للمدى البعيد الذي هو في هذه

الحالة مستقيم الاتجاه العام، كما يمكن تعميم هذا المثال على دوال كثيرة الحدود من درجات مختلفة.

المسار من النوع "DS": "Difference Stationary"، الخاص بالمسارات الغير مستقرة العشوائية.

إن المسارات DS هي مسارات يمكن إرجاعها مستقرة عن طريق استعمال مرشح الاختلافات

$$(1 - D)^d x_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث ε_t تمثل مسار مستقر، β ثابت حقيقي، D عامل تغيير الوضع ، ويمثل d درجة أو ترتيب مرشح الاختلافات.

غالبا ما تمثل هذه المسارات باستعمال مرشح الاختلافات الأول ($d = 0$)، إذن يسمى مسار من الدرجة

$$(1 - D) x_t = \beta + \varepsilon_t \Leftrightarrow x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

ويسمح لنا إدخال الثابت β في المسار DS بتعريف مسارين مختلفين:

$$\beta = 0 \text{ يقال عن المسار DS أنه بدون انحراف.}$$

$$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t \text{ ويكتب:}$$

ولما ε_t هو تشويش أبيض، فإن المسار DS يحمل اسم نموذج السير العشوائي **modèle de marche**

aléatoire وهو كثيرا ما يستعمل في تحليل كفاءة الأسواق المالية.

ومن أجل إرجاع الاستقرارية للسير العشوائي، فإنه يكفي تطبيق مرشح الاختلافات الأول على المسار:

$$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t \Leftrightarrow (1 - D) x_t = \varepsilon_t$$

$B \neq 0$: إذن المسار يحمل اسم مسار DS مع انحراف.

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \quad \text{ويكتب:}$$

وتتحقق استقرارية هذا المسار باستعمال مرشح الاختلافات الأول : filtre aux différences

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \Leftrightarrow (1 - D) x_t = \beta + \varepsilon_t : \text{Premières}$$

في المسارات من نوع DS، تنعكس صدمة في لحظة معطاة بشكل لانهائي على القيم المستقبلية للسلسلة، إذن أثر الصدمة هو دائم وفي تناقص.

بصفة عامة، من أجل إرجاع استقرارية مسار من نوع TS، فإن أحسن طريقة هي طريقة المربعات

الصغرى العادية، أما فيما يخص مسار من نوع DS فإنه يجب استعمال ما يسمى la filtre aux

différences Premières¹.

ثالثا: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

هناك عدة اختبارات للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية (دالة الارتباط الذاتي، اختبار ديكي فولر،

اختبار فليبس- بيرون واختبار kpss)، إلا أن أهمها وأكثر شيوعا في الدراسات الحديثة هو اختبار ديكي-فولر

الموسع ADF. فهذا الاختبار يعتبر أن الأخطاء العشوائية u_t هي عبارة عن صدمات عشوائية

وبالتالي فهو يهمل احتمال الارتباط الذاتي للأخطاء، لذا فإن اختبار ديكي فولر الموسع يدرس كذلك احتمال

$$u_t = \theta_1 u_{t-1} + \theta_2 u_{t-2} + \dots + \varepsilon_t \dots$$

يعتمد هذا الاختبار على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = (p - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_{t \dots}$$

¹ صحراوي سعيد، مرجع سابق ص 148، 150، 149.

$$\Delta y_t = \alpha + (p - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots$$

$$\Delta y_t = \alpha + \beta_t + (p - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots$$

تمثل α الحد الثابت، و t الاتجاه الزمني.

تحت ظل فرضية العدم:

- فرضية العدم: وتعني وجود جذر وحدوي اي السلسلة غير مستقرة : $H_0 : p = 1$.

- فرضية البديلة: تعني عدم وجود جذر وحدوي اي السلسلة مستقرة : $H_1 : p \neq 1$.

القرار:

- إذا كانت t_p المحسوبة اقل من T المجدولة فهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي، أي أن السلسلة مستقرة.

- إذا كانت t_p المحسوبة اكبر من T المجدولة فهذا يعني وجود جذر وحدوي، أي أن السلسلة غير مستقرة.

وعلى العموم إذا تحققت الفرضية $H_0 : p = 1$ في احد النماذج الثلاثة فان السلسلة غير مستقرة.¹

المطلب الثالث: أدبيات التكامل المتزامن

أولاً: اصول مفهوم التكامل المتزامن

كون الواقع يفرض وجود سلاسل زمنية غير مستقرة خاصة سلاسل متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات

المالية فان كل من Paul Newbold و Clive Granger سنة 1974 كانا أول من مهدا أسس اختبار

التكامل المتزامن متخطين مشكل الانحدار الزائف في حالة السلاسل غير المستقرة.

وقد اعتمد Newbold و Granger كأول خطوة لتفادي التعديلات المضللة على مقارنة Box Jenkin

إلا أن هذه المقاربة ل Box Jenkin تحتوي على مشكل احتمال فقدان معلومات السلاسل الزمنية في

المدى الطويل .

¹ بورجلي خالد، مرجع سابق ص 64 .

بدأ حل هذا المشكل سنة 1983 من طرف Granger et Engle باقتراح تحليل التكامل المتزامن الذي

ساعد الاقتصاديين في تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة و توضيح علاقة متغيراتها في المدى الطويل.¹

ثانيا: تعريف التكامل المتزامن

يعرف التكامل المتزامن أيضا بأنه " ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة

بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة² .

ويعرف أيضا " في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنية X_t و Y_t غير مستقرتين لكنها تتكامل

في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينها، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن وللتعبير

عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولا من إزالة مشكل عدم الاستقرار

(ECM) " وذلك بإدخال اختبار الجذر الأحادي و استعمال نماذج تصحيح الأخطاء.³

وتقتضي طريقة التكامل المتزامن أنه إذا كان لدينا متغيرين X_t و Y_t متكاملان من الدرجة الأولى أي

مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى، فنقول أن X_t و Y_t متكاملان تزامنيا إذا كانت هناك كانت هناك

معادلة خطية وحيدة من الشكل: $X_t = A + B y_t + Z_t$.

حيث:

A, B أعداد حقيقية.

Z_t متغير مستقر بمتوسط معدوم (تشويش أبيض).

فإذا كانت المعادلة $X_t = A + B y_t + Z_t$ تمثل علاقة توازن اقتصادي، فإن Z_t يسمح بقياس الفرق بين

المتغير (X) وقيمته التوازنية في اللحظة (t).

¹ د. الشارف عتو " دراسة قياسية لاستقطاب راس المال الاجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس جامعة مستغانم، الجزائر، ص 131.

² موري سمية "مرجع سبق ذكره، ص 194.

³ الشارف عتو ، مرجع سابق ص 131 .

أما إذا كانت Z_t لا تشكل تشويشاً أبيضاً، أي متوسط معدوم وتباين يختلف عن الصفر، فهذا يعني أن المتغيرين المختبرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة.

وبالتالي فإذا تحققت فرضية التكامل المتزامن فيمكن توقع تطور السلسلة (X) بمجرد معرفة اختلافات السلسلة (Y) بدرجة ثقة معينة.

ثالثاً: شروط التكامل المتزامن

تكون السلسلتان الزمنيتان Y_{1t} و Y_{2t} متكاملتان إذا تحقق الشرطان التاليان:

أ- أن تكون كل سلسلة منتجة من سلسلة عشوائية من نفس درجة التكامل.

ب- أن تكون التركيبة الخطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة من درجة تكامل أقل.

ج- فإذا كانت (X_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (d)

د- و إذا كانت (y_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (b).

فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي:

$$\begin{array}{lcl} X_t & \rightarrow & I(d) \\ Y_t & \rightarrow & I(b) \end{array} \quad \Rightarrow \quad \alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d - b)$$

حيث: $d \geq b \geq 0$

$[\alpha_1 \alpha_2]$: عبارة عن شعاع التكامل المتزامن

وفي حالة وجود (k) متغير بحيث $(k \geq 2)$ يكون لدينا :

$$\begin{array}{lcl} X_{1t} & \rightarrow & I(d) \\ X_{2t} & \rightarrow & I(d) \\ X_{kt} & \rightarrow & I(d) \end{array}$$

يكون لدينا: $X_t = (X_{1,t} X_{2,t} \dots X_{k,t})$

فإذا وجد شعاع التكامل $\alpha = (\alpha_1 \alpha_2 \dots \alpha_k)$ ذو البعد (1, k) بحيث $\alpha X_t = I(d - b)$ فإن

المتغيرات (k) تكون متكاملة، ويكون (α) هو شعاع التكامل المتزامن، وبذلك يكون لدينا:

$$x_t \rightarrow COI(d, b) \text{ مع } (b > 0)^1.$$

رابعاً: اختبارات التكامل المتزامن

هناك العديد من الاختبارات نذكر منها ما يلي:

1- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرانجر 1987

هي طريقة للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، و تقدير هذه العلاقة.

المرحلة الأولى :اختبار درجة تكامل المتغيرات

الشرط المهم للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، إذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة أحد الاختبارات مثلاً اختبار ADF أو DF. إذا اعتبرت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الرتبة، إذا لا يوجد خطر التكامل المشترك، وبالتالي الإجراء يتوقف عند هذه المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية :تقدير العلاقة في المدى الطويل:

$$\begin{cases} x_t \rightarrow I(1) \\ y_t \rightarrow I(1) \end{cases}$$

نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$Y_t = a X_t + b + \varepsilon_t$$

حتى لا يكون هناك تكامل مشترك ينبغي أن تكون البواقي ε_t من الانحدار مستقرة:

$$\varepsilon_t = Y_t - a X_t - b \rightarrow I(1)$$

¹ بن ياني مراد، "سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر"، دراسة قياسية - حالة الجزائر- "رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2011-2012، ص163.

استقرارية البواقي يتم اختبارها باستعمال اختبار Dickey Fuller (المبسط أو المطور).

نلاحظ أن العلاقة تركز على البواقي المقدرة و ليس على البواقي الحقيقية لمعادلة التكامل المشترك.

لذا لا يمكننا أن نشير إلى جداول Dickey Fuller لمراقبة اختبار الاستقرارية ، يجب ملاحظة جداول ماك كينون.

إذا كانت البواقي مستقرة نستطيع إذا تقدير نموذج يدعى بنموذج تصحيح الخطأ ECM.

2 - اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Johansen-Juselius

يتم استخدام اختبار جوهانسن للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك للأسباب التالية:

السبب الأول: عند تقدير علاقة بين أكثر من متغيرين والسلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس رتبة التكامل.

السبب الثاني: التأكيد على صحة نتائج اختبار جرانجر، بمعنى تقوية النتائج المراد الحصول عليها.

- اختبار جوهانسن (1988) يعتمد إلى حد كبير على العلاقة بين رتبة المصفوفة و جذورها المميزة.

- إن مقارنة جوهانسن ليست أكثر من تعميم متعدد المتغيرات لاختبار ديكي و فولار.

- يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل و جرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة

الحجم، و كذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، و الأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان

هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع

على المتغيرات المستقلة، و هذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود

تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارة للشك و التساؤل¹.

خامسا: نموذج تصحيح الخطأ و اختبارات السببية

1- مفهوم نموذج تصحيح الخطأ

إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك ، فإن النموذج الأكثر ملائمة

لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM). فعادة ما يستخدم هذا الأخير للتوفيق بين السلوك

¹ عبد الجليل هجيرة ، مرجع سابق ص 160 - 161.

قصير الأجل و السلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقات المدى الطويل، وبذلك فهو يهدف إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك و الروابط الحقيقية بين المتغيرات.

ويمكن ان نميز بين شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ:

أ- نموذج تصحيح الخطأ من شكل المتوسطات المتحركة.

ب- نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الخطأ.

ولدينا ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إذا كانت رتبة المصفوفة (ϕ) ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات، فإن المتغيرات المدروسة تكون مستقرة حول اتجاه عام ، لذلك نكتفي ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحدار دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء.

الحالة الثانية : إذا كانت رتبة المصفوفة (ϕ) تساوي الصفر فإننا نكتفي ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات.

الحالة الثالثة : إذا كانت رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والصفر، فإن النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الخطأ، وإذا كانت رتبة المصفوفة (ϕ) تساوي الواحد تكون طريقة التقدير لهذا النموذج هي طريقة انجل

— جرانجر ذات المرحلتين ، اما في الحالة الاخرى نستعمل فيها طريقة جوهانسن ¹.

¹ بورجلي خالد ، مرجع سابق ص 65 – 66.

2- اختبارات السببية:

- سببية جرانجر:

قام جرانجر بوضع مصطلحي "السببية" و "الخارجية" بحيث يكون المتغير Y_{1t} مسبب ل Y_{2t} إذا تحسنت القيمة التنبؤية ل Y_{1t} عند إدخال المعلومة المتعلقة ب Y_{2t} .

ويقال أن X تسبب في Y لو أن تنبؤ بقيم Y عن طريق القيم السابقة للمتغير X بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير Y كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير Y فقط.

فلو أن X و Y يتصفان بخاصية التكامل المشترك من الرتبة الأولى، يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين X و Y في نموذج السببية، بالإضافة إلى القيم السابقة لكل من X و Y .

و في سنة 1969 قدم Granger اختبارا للسببية و الذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر، و يجري هذا الاختبار كما يلي:

ليكن لدينا نموذج شعاع انحدار ذاتي من الدرجة (p) للمتغيرين Y_{1t} و Y_{2t} المستقرين

$$\begin{aligned} y_{1t} &= a_0 + a_1^1 b_1^1 y_{1t-1} + a_2^1 b_2^1 y_{1t-2} + \dots + a_p^1 b_p^1 y_{1t-p} \\ y_{2t} &= b_0 + a_1^2 b_1^2 y_{2t-1} + a_2^2 b_2^2 y_{2t-2} + \dots + a_p^2 b_p^2 y_{2t-p} \end{aligned}$$

حيث إذا تم قبول الفرضية (H_0) :

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots b_p^1 = 0$$

فإن هذا يعني أن (y_{2t}) لا تسبب (y_{1t}) .

إذا تم قبول الفرضية (H_0) :

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots a_p^2 = 0$$

فإن هذا يعني أن (y_{1t}) لا تسبب (y_{2t}) .

إذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: (y_{1t}) تسبب (y_{2t}) و (y_{2t}) تسبب (y_{1t}) فتكون لدينا حلقة رجعية.

- سببية سيمس "Sims"

قدم Sims اختبارا للسببية سنة 1980، و الذي ينص على أنه إذا كانت القيم المستقبلية ل (y_{1t}) تسمح

بتغير القيم الحاضرة ل (y_{2t}) فإن هذا يعني أن (y_{2t}) تسبب (y_{1t}) .

و يمكن تمثيل ذلك رياضيا كما يلي:

$$= a_1^0 + \sum_{i=1}^p a_{1i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{1i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 y_{2t+i} + \varepsilon_{1t} y_{1t}$$

$$y_{1t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^p a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{2i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 y_{1t+i} + \varepsilon_{2t}$$

إذا تم قبول الفرضية (H_0) حيث :

$$H_0 := b_1^2 = b_2^2 \dots b_{i0}^2 = 0$$

$$H_0 := b_1^1 = b_2^1 \dots b_p^2 = 0$$

فان (y_{1t}) لا تسبب في (y_{2t})

إذا تم قبول الفرضية (H_0) حيث :

$$H_0 := b_1^1 = b_2^1 \dots b_p^2 = 0$$

فان (y_{2t}) لا تسبب في (y_{1t}) .¹

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره ص 214-215.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية حول العلاقة بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري "سعر الصرف الفعلي الحقيقي"، في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

سوف نتناول في هذا المبحث الدراسة الاحصائية والتمثيل البياني لرصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة (2006 - 2016) في الجزائر ، والفترة (1990 - 2013) بالنسبة للمغرب، أما تونس فتمثلت فترة الدراسة في (1990 - 2016)، وهذا حسب البيانات والمعطيات المقدمة من طرف الإحصاءات المالية الدولية "IFS" International Financial Statistics حيث يسمح لنا التمثيل البياني بقراءة أولية فيما يخص استقرار السلاسل الزمنية ومن اجل معرفة تكامل السلسلتين سنقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ومن ثم تطبيق اختبار التكامل المتزامن ل انجل - جرانجر باستخدام برنامج EVIEWS8 .

المعطيات والمنهجية:

1- المعطيات: أسعار الصرف الفعلية الحقيقية و رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2006 - 2016) بالنسبة للجزائر، والفترة (1990 - 2013) بالنسبة للمغرب ،إما فيما يخص تونس فتمثلت الفترة (1990 - 2016)، وذلك حسب البيانات المقدمة من طرف الإحصاءات المالية الدولية،(لقد قمنا بإدخال اللوغاريتم على سلسلة رصيد الميزان التجاري وسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي من أجل استقرارية تباين السلاسل).

2- المنهجية : سوف تتبع منهجية Bahmani-O and Alse (1994)، والذي قام بدراسة وجود علاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري وذلك باستخدام اختبار انجل - جرانجر. - قبل التطرق إلى دراسة وجود علاقة على المدى الطويل بين رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في كل من الجزائر وتونس والمغرب سوف نقدم جدولاً يمثل الإحصاء الوصفي للميزان التجاري، من اجل معرفة أهم الميزات الإحصائية للسلاسل الزمنية (المتوسط، الوسيط، الانحراف المعياري، التوزيع الاحتمالي.

جدول رقم (2 - 4) : الإحصاء الوصفي للميزان التجاري خلال الفترة (2006 - 2016) للجزائر، المغرب (1990 -

2013) ، تونس (1990 - 2016)

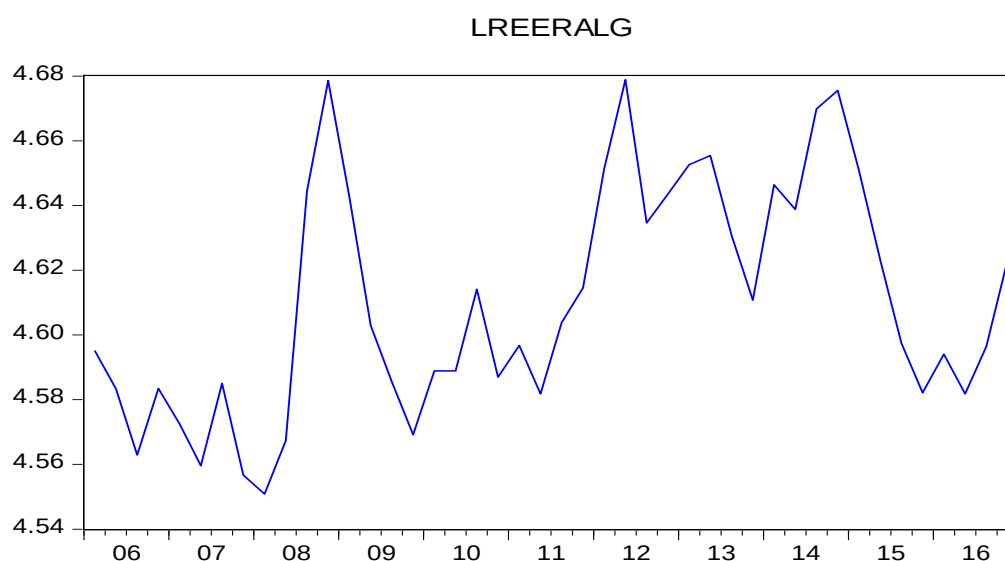
البيانات	الجزائر	المغرب	تونس
المتوسط	8.693363	8.116155	6.927733
الوسيط	9.178480	8.605603	7.282308
القيمة العظمى	9.784479	8.791832	7.541506
القيمة الدنيا	0.000000	- 1.79e -07	- 4.47e -07
الانحراف المعياري (Std . Dev)	1.579451	1.102890	- 0.927136
معايير التوزيع الاحتمالي			
معامل التناظر (Skewness)	- 4.010313	- 4.540242	- 4.431694
معامل التفلطح (Kurtosis)	22.05675	31.88149	30.69108
اختبار Jarque – Bera	783.7321	3666.383	3804.099

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

المطلب الأول: اختبار التكامل المتزامن للمتغيرات الخاصة بالجزائر

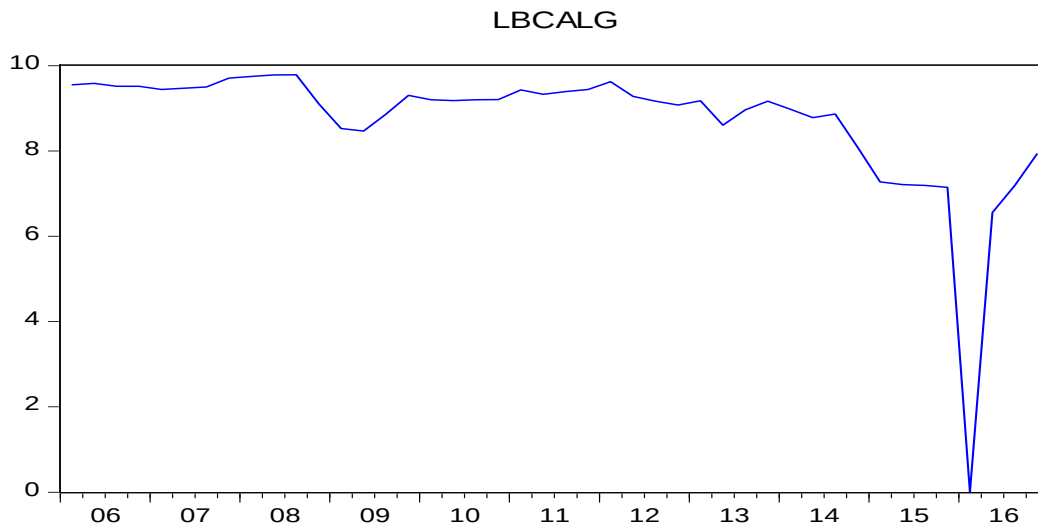
1- الدراسة الإحصائية وتحليل التمثيل البياني

الشكل رقم (4-2): منحى سعر الصرف الفعلي الحقيقي



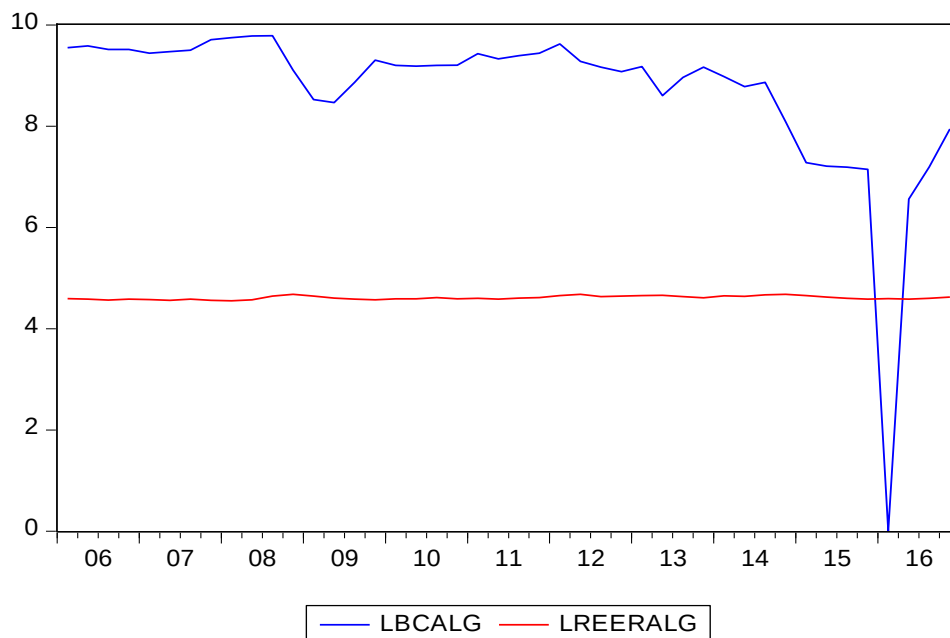
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

الشكل رقم (5-2): منحى يوضح رصيد الميزان التجاري



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EViews8.

الشكل رقم (6-2): منحى يوضح رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EViews8 .

- من خلال الشكل رقم (4-2): نلاحظ التقلبات التي مر بها سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي فلقد كان في مستويات منخفضة في سنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث وصل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار إلى 4.551 في الثلاثي الأول لسنة 2008، في حين أصبح في أواخر هذه السنة يقدر ب 4.679 ، في حين بدا بالانخفاض والارتفاع إلى أن بلغ في أواخر سنة 2014 ما يقدر

ب 4.676، ثم بدا بالانخفاض إلى أن بلغ ما يقدر ب 4.582 أواخر سنة 2015، وهذا راجع إلى تدهور أسعار البترول، في حين بلغ سنة 2016 قيمة 4.623.

- اما بالنسبة للشكل رقم (5-2): فنلاحظ كذلك تقلبات لسلسلة رصيد الميزان التجاري حيث بلغ رصيد الميزان التجاري قيمة 9.6 سنة 2006، وفي سنة 2008 بلغ ما يقدر ب 9.1، نلاحظ انخفاض طفيف وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي لم تؤثر بشكل كبير على اقتصاد الجزائر، وبدا بالتغيرات في حين وصل إلى أدنى مستوياته بداية سنة 2016 أي ما يقدر ب 0.0، ومن ثم بدا بالاستقرار حيث بلغ 7.9 في أواخر 2016، وهذا راجع إلى الأوضاع الراهنة بسبب التقلبات التي تمس أسعار البترول.

- من خلال الشكل رقم (6-2): نلاحظ أن سلسلة رصيد الميزان التجاري (BC)، و سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) سلسلتين غير مستقرتين لأنهما تحملا اتجاه عام.

2 - مواصفات النموذج

- اختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرتين (سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER و رصيد الميزان التجاري BC)، مع افتراض أن سلسلة البواقي مستقرة.

$$LBC = C + X L REER + e_t$$

لدينا المعادلة التالية :

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرارية سعر الصرف الفعلي الحقيقي والميزان التجاري

أ- اختبار ADF لاستقرارية سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

جدول رقم (5-2): اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي LREER

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and Intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	P = 0.0655	- 3.396112	1% : - 4.192337 5% : - 3.520787 10% : - 3.191277	السلسلة غير مستقرة
النموذج 2: Intercept (القاطع)	P = 0.0451	-2.979515	1% : - 3.596616 5% : - 2.933158 10% : - 2.608487	السلسلة مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	P = 0.7243	- 0.149018	1% : -2.619851 5% : -1.948686 10% : - 1.612036	السلسلة غير مستقرة
ملاحظة	تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz إذا كان الاحتمال (p > 0.05) فان السلسلة غير مستقرة إذا كان الاحتمال (p < 0.05) فان السلسلة مستقرة			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EVIEWS 8 .

- من خلال الجدول نلاحظ انه عند مستوى النموذج الأول والثالث إن السلسلة غير مستقرة، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) ، مما يعني وجود جذر أحادي.

ومن اجل إرجاع سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى.

جدول رقم (6-2): اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي من الدرجة الأولى LREER

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	$P = 0.0003$	- 5.493495	1% : - 4.192337 5% : - 3.520787 10% : - 3.191277	السلسلة مستقرة
النموذج 2: Intercept (القاطع)	$P = 0.0000$	-5.562967	1% : - 3.596616 5% : - 2.933158 10% : - 2.608467	السلسلة مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	$P = 0.0000$	- 5.627894	1% : -2.621185 5% : -1.948886 10% : - 1.611932	السلسلة مستقرة
ملاحظة	تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz إذا كان الاحتمال ($p > 0.05$) فان السلسلة غير مستقرة إذا كان الاحتمال ($p < 0.05$) فان السلسلة مستقرة			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EVIEWS 8 .

من خلال الجدول فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) و بذلك فإن سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي

مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى أي: $I(1) \Rightarrow LREER$

ب - اختبار استقرارية سلسلة رصيد الميزان التجاري.

جدول رقم (7-2): اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري LBCALG

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	$P = 0.0033$	- 4.601451	1% : - 4.186481 5% : - 3.518090 10% : - 3.189732	السلسلة مستقرة
النموذج 2: Intercept (القاطع)	$P = 0.0124$	- 3.510441	1% : - 3.592462 5% : - 2.931404 10% : - 2.603944	السلسلة مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	$P = 0.2342$	- 1.119798	1% : -2.625606 5% : -1.949609 10% : - 1.611593	السلسلة غير مستقرة
ملاحظة	تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz إذا كان الاحتمال ($p > 0.05$) فان السلسلة غير مستقرة إذا كان الاحتمال ($p < 0.05$) فان السلسلة مستقرة			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

- من خلال الجدول نلاحظ انه عند مستوى النموذج الثالث إن السلسلة غير مستقرة ،وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) ، مما يعني وجود جذر أحادي ، ومن اجل إرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى.

جدول رقم (8-2): اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري من الدرجة الأولى LBCALG

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	$P = 0.0000$	- 6.311511	1% : - 4.205004 5% : - 3.526609 10% : - 3.194611	السلسلة مستقرة
النموذج 2: Intercept (قاطع)	$P = 0.2940$	- 1.980147	1% : - 3.610453 5% : - 2.938987 10% : - 2.607932	السلسلة غير مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	$P = 0.0294$	- 1.652322	1% : - 2.625606 5% : - 1.949609 10% : - 1.611593	السلسلة مستقرة
ملاحظة	تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz إذا كان الاحتمال ($p > 0.05$) فإن السلسلة غير مستقرة إذا كان الاحتمال ($p < 0.05$) فإن السلسلة مستقرة			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

- من خلال الجدول نلاحظ انه عند مستوى النموذج الثاني أن السلسلة غير مستقرة، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) ، مما يعني وجود جذر أحادي .

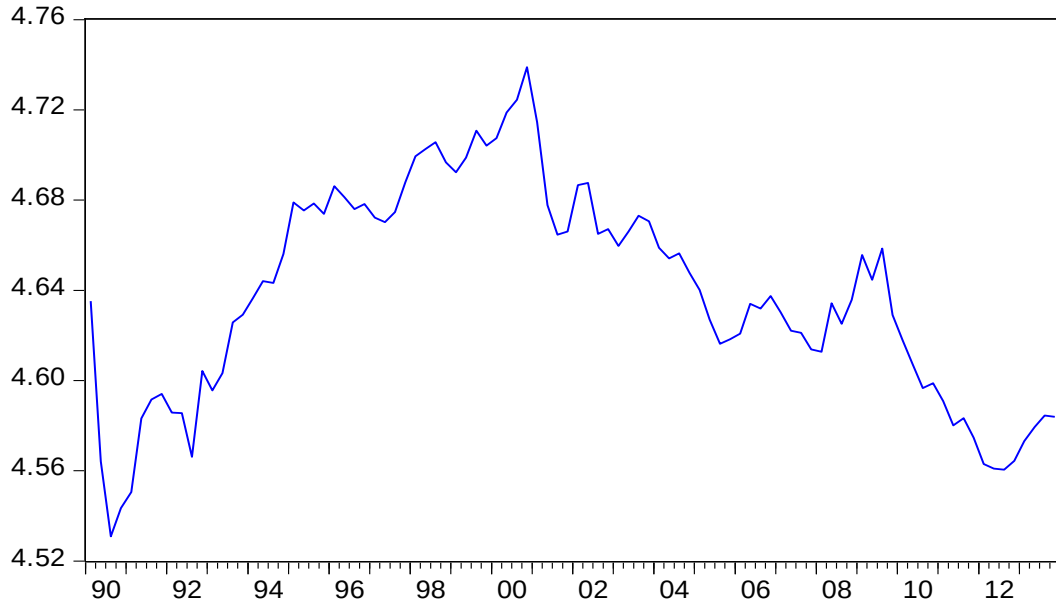
- من خلال ما سبق نرى بان سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستقرة من الدرجة الأولى و سلسلة رصيد الميزان التجاري غير مستقرة من الدرجة الأولى بالتالي لا توجد علاقة على المدى الطويل بين المتغيرتين ومنه لا يمكن المرور إلى المراحل الأخرى لإجراء التكامل المتزامن.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المتزامن للمتغيرات الخاصة بالمغرب

1- الدراسة الإحصائية وتحليل التمثيل البياني

الشكل رقم (7-2): منحى سعر الصرف الفعلي الحقيقي

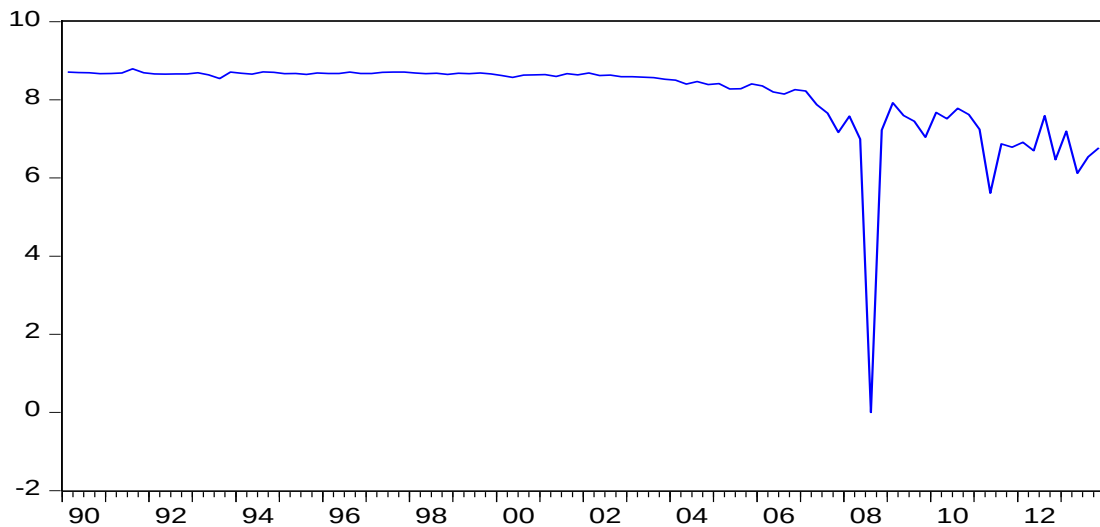
LREERMAROOO



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات .EViews8

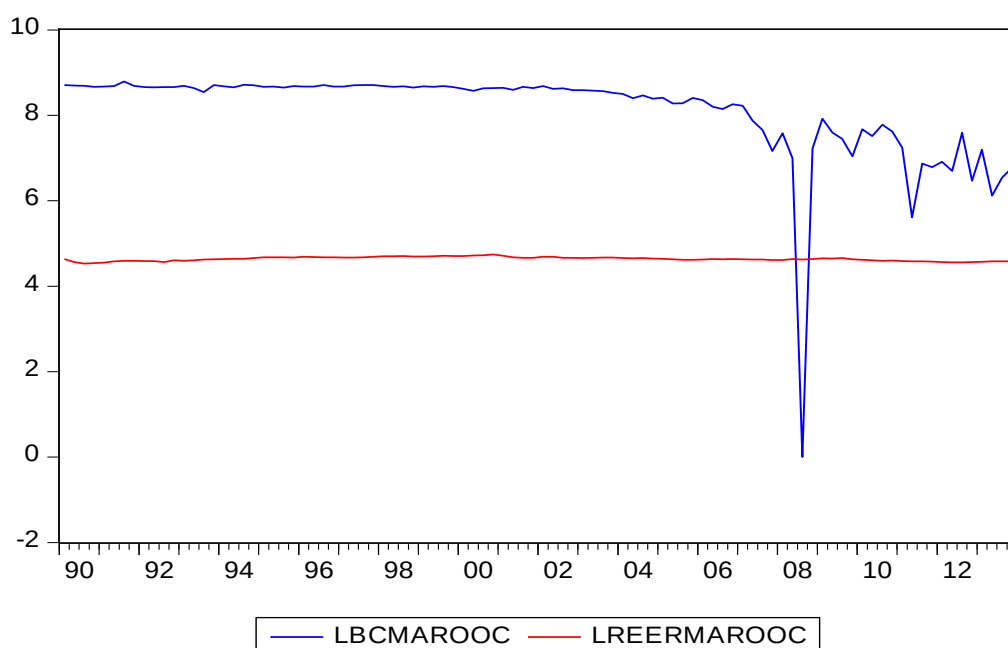
الشكل رقم (8-2): منحى رصيد الميزان التجاري

LBCMAROOO



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات .EViews8

الشكل رقم (9-2): منحى رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EVIEWS 8 .

- من خلال الشكل رقم (7-2) : نلاحظ التقلبات التي شهدتها سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدرهم المغربي مقابل الدولار حيث بلغ سنة 1990 قيمة 4.653 في حين بدا في الانخفاض حيث بلغ أواخر هذه السنة 4.531 ثم بدا بالتقلبات في حين بلغ 2000 قيمة 4.739 وبلغ سنة 2008 ما يقدر ب 4.531، وبلغ في أواخر سنة 2009 ما يقدر ب 4.659 في حين بدا بالانخفاض حيث بلغ أواخر سنة 2012 قيمة 4.560 وبدا بالارتفاع تدريجيا حيث بلغ في أواخر سنة 2013 ما يقدر ب 4.584

- من خلال الشكل رقم (8-2): نلاحظ التقلبات التي شهدتها رصيد الميزان التجاري للمغرب حيث بلغت قيمته ما يقدر ب 8.7 أواخر سنة 1990 في حين بدا بالتغير تدريجيا وانخفض إلى أدنى مستوياته إلى (-) 0.0 سنة 2008 وهذا راجع للازمة المالية العالمية، وبدا بالارتفاع تدريجيا حيث بلغ سنة 2009 إلى ما يقدر ب 7.9 وبدا بالتقلبات حيث بلغ سنة 2013 إلى ما يقدر ب 6.8.

- ومن خلال الشكل رقم (9-2): نستنتج أن السلسلتين غير مستقرتين لأنهما تحملان اتجاه عام.

2- مواصفات النموذج

- اختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرتين (سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER و رصيد الميزان التجاري BC)، مع افتراض أن سلسلة البواقي مستقرة.

لتكن لدينا المعادلة التالية:

$$LBC = C + X L REER + e_t$$

- اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي وسلسلة الميزان التجاري

أ- اختبار استقرارية سعر الصرف الفعلي الحقيقي

جدول رقم (2-9): اختبار ADF لاستقرارية سعر الصرف الفعلي الحقيقي

LREERMAROOC

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	P = 0.8572	- 1.392398	1% : - 4.057528 5% : - 3.457808 10% : - 3.154859	السلسلة غير مستقرة
النموذج 2: Intercept (قاطع)	P = 0.6483	- 1.253590	1% : - 3.500669 5% : - 2.892200 10% : - 2.583192	السلسلة غير مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	P = 0.5454	- 0.378587	1% : -2.589531 5% : -1.944248 10% : - 1.614510	السلسلة غير مستقرة
ملاحظة	تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz إذا كان الاحتمال ($p > 0.05$) فإن السلسلة غير مستقرة إذا كان الاحتمال ($p < 0.05$) فإن السلسلة مستقرة			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

من خلال الجدول نلاحظ أن سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي غير مستقرة ، وبالتالي نقبل الفرضية

العدمية (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي ومن أجل إرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى.

جدول رقم (10-2) اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي من الدرجة الأولى LREERMAROOO

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	P = 0.0000	- 9.568117	1% : - 4.058619 5% : - 3.458326 10% : - 3.155161	السلسلة مستقرة
النموذج 2: Intercept (قاطع)	P = 0.0000	- 9.358429	1% : - 3.501445 5% : - 2.892536 10% : - 2.583371	السلسلة مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	P = 0.0000	- 9.421855	1% : - 2.589795 5% : - 1.944286 10% : - 1.614487	السلسلة مستقرة
ملاحظة تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz إذا كان الاحتمال ($p > 0.05$) فإن السلسلة غير مستقرة إذا كان الاحتمال ($p < 0.05$) فإن السلسلة مستقرة				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EVIEWS 8 .

نلاحظ أن السلسلة مستقرة وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 مما يعني عدم وجود جذر أحادي أي أن سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى أي

$$LREEMAR \Rightarrow I(1)$$

ب - اختبار استقرارية سلسلة رصيد الميزان التجاري

جدول رقم (11-2): اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري LBCMAROOO

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	P = 0.0000	- 7.512924	1% : - 4.057528 5% : - 3.457808 10% : - 3.154859	السلسلة مستقرة
النموذج 2: Intercept (قاطع)	P = 0.0000	- 5.413200	1% : - 3.500669 5% : - 2.892200 10% : - 2.583192	السلسلة مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	P = 0.3983	- 0.728746	1% : - 2.590340 5% : - 1.944364 10% : - 1.61444	السلسلة غير مستقرة
ملاحظة تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz إذا كان الاحتمال ($p > 0.05$) فإن السلسلة غير مستقرة إذا كان الاحتمال ($p < 0.05$) فإن السلسلة مستقرة				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

من خلال الجدول نرى ان سلسلة رصيد الميزان التجاري غير مستقرة عند مستوى النموذج الثالث ،وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) ، مما يعني وجود جذر أحادي ،ومن اجل ارجاعها مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى.

جدول رقم (12-2): اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري من الدرجة الأولى LBCMAROOC

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	$P = 0.0000$	- 9.059791	1% : - 4.060874 5% : - 3.459397 10% : - 3.155786	السلسلة مستقرة
النموذج 2: Intercept (القاطع)	$P = 0.0000$	- 9.092245	1% : - 3.503049 5% : - 2.893230 10% : - 2.583740	السلسلة مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	$P = 0.0000$	- 11.43481	1% : -2.590065 5% : -1.944324 10% : - 1.614464	السلسلة مستقرة
ملاحظة	تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz إذا كان الاحتمال ($p > 0.05$) فان السلسلة غير مستقرة إذا كان الاحتمال ($p < 0.05$) فان السلسلة مستقرة			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

من الجدول نرى ان سلسلة رصيد الميزان التجاري مستقرة ومتكاملة من الدرجة الاولى وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 مما يعني عدم وجود جذر أحادي أي

$$LBCMAR \Rightarrow I(1)$$

- من خلال ماسبق نرى بان سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي سلسلة رصيد الميزان التجاري متكاملتان من الدرجة الاولى وبالتالي يمكن اجراء اختبار التكامل المتزامن بين المتغيرتين.

2- اختبار التكامل المتزامن

أ- تقدير العلاقة طويلة الاجل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لدينا المعادلة التالية:

$$LBCMAR = C(1) * LREERMAR + C(2)$$

الجدول رقم (2-13) : تقدير معادلة الانحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى

العادية(OLS) لرصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي

Variable	coefficient	std .Error	t-Statistic	Prob
C	-29.62023	10.40183	-2 .847598	0.0054
LREERMAR	8.136374	2.242631	3 .628048	0.0005

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

من خلال الجدول رقم تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية:

$$\text{LBCMAR} = -29.6202338845 + 8.13637372023 * \text{LREERMAR}$$

نستنتج من خلال الجدول ان احتمال الثابت C اصغر من 0.05 ($0.0054 < 0.05$) واحتمال

المتغير المفسر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (LREERMAR) اصغر كذلك من 0.05 ($0.0005 < 0.05$)، ومنه يمكن القول ان هذه القيم معنوية من الناحية الاحصائية، وان القيمة

0.05، ومنه يمكن القول ان هذه القيم معنوية من الناحية الاحصائية، وان القيمة

8.13637372023 توضح لنا التأثير في الاجل الطويل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على رصيد

الميزان التجاري.

ومنه يمكن القول ان هناك علاقة على المدى الطويل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان

التجاري.

الجدول رقم (2-14): اختبار استقرارية البواقي

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	P = 0.0000	- 7 .918591	1% : - 4 .057528 5% : - 3 .457808 10% : - 3 .154859	السلسلة مستقرة
النموذج 2: Intercept (قاطع)	P = 0.0000	- 5 .899395	1% : - 3 .500669 5% : - 2.892200 10% : - 2.583192	السلسلة مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	P = 0.0000	- 5.931929	1% : -2.589531 5% : -1.944248 10% : - 1.614510	السلسلة مستقرة
ملاحظة	تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz اذا كان الاحتمال ($p > 0.05$) فان السلسلة غير مستقرة اذا كان الاحتمال ($p < 0.05$) فان السلسلة مستقرة			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EVIEWS 8.

من الجدول نرى إن سلسلة البواقي مستقرة وعدم وجود جذر الوحدة وبالتالي توجد علاقة توازنية في المدى الطويل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري ويمكن تفسيرها بنموذج تصحيح الخطأ (ECM).

ب - تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)
لتكن لدينا المعادلة التالية:

$$\Delta \text{LBCMAR} = C + X_1 \Delta \text{LREERMAR} + X_2 e_{t-1} + \mu_t$$

جدول رقم (15-2): تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Variable	coefficient	std .Error	t-Statistic	Prob
C	-0.010155	0.095935	-0.105851	0.9159
LREERMAR	9.252817	6.690154	1.383050	0.1700
ET(-1)	-0.547026	0.093193	-5.869842	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EViews8.

من خلال الجدول نرى بأن احتمال C أكبر من 0.05 ($0.9975 > 0.05$) أي أن C من الناحية الإحصائية غير معنوي، وبالتالي نقوم بالتخلص من الثابت C حيث يصبح لدينا الجدول التالي:

جدول رقم (16-2): تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بعد نزع C

Variable	coefficient	std .Error	t-Statistic	Prob
DLREERTUN	9.279587	6.649737	1.395482	0.1662
ET(-1)	-0.54712	0.092692	-5.902598	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EViews8.

ومنه نكتب المعادلة التالية:

$$\Delta \text{LBCMAR} = 9.27958685135 * \Delta \text{LREERMAR} - 0.547121088308 * \text{ET}(-1)$$

- $\text{ET}(-1)$ هي القيمة المبطة بفترة واحدة لانحدار التكامل المشترك، وتستخدم من أجل ادراك حالة التوازن في الفترة الحالية.

هذا التقدير يوضح لنا العلاقة قصيرة الاجل بين رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي حيث إن القيمة 9.27958685135 توضح لنا التأثير الحالي في الأجل القصير لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على رصيد

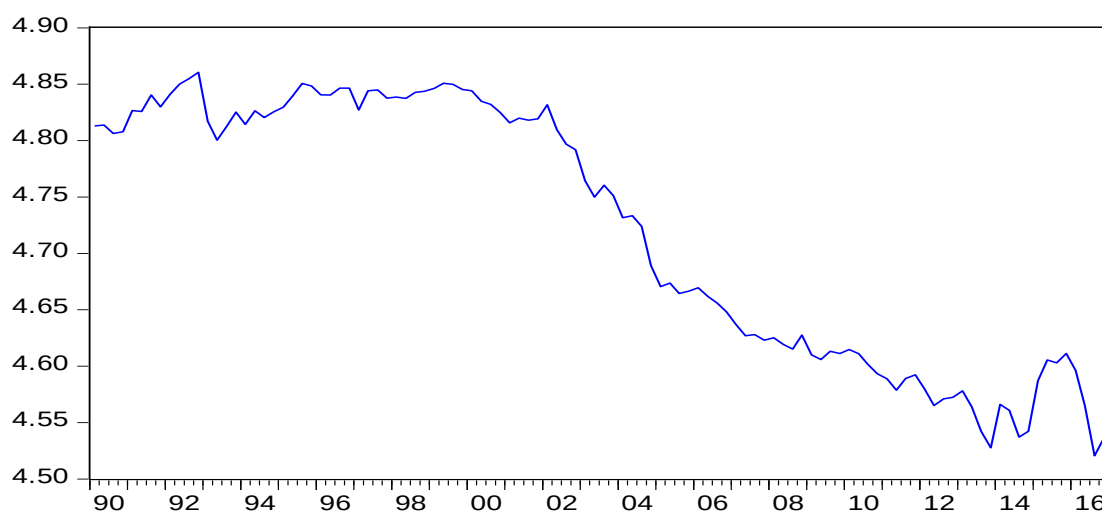
الميزان التجاري، وحد الخطأ يساوي الصفر معناه أن المتغيرين في حالة توازن، وبالتالي يمكن القول بأنه توجد علاقة في المدى القصير بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المتزامن للمتغيرات الخاصة بتونس

1- الدراسة الاحصائية وتحليل التمثيل البياني

الشكل رقم (10-2): منحنى سعر الصرف الفعلي الحقيقي

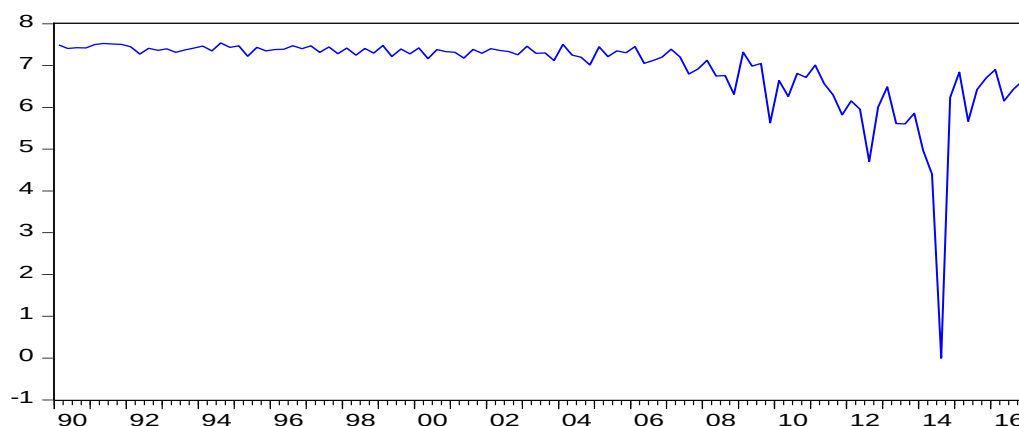
LREERTUNIS



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

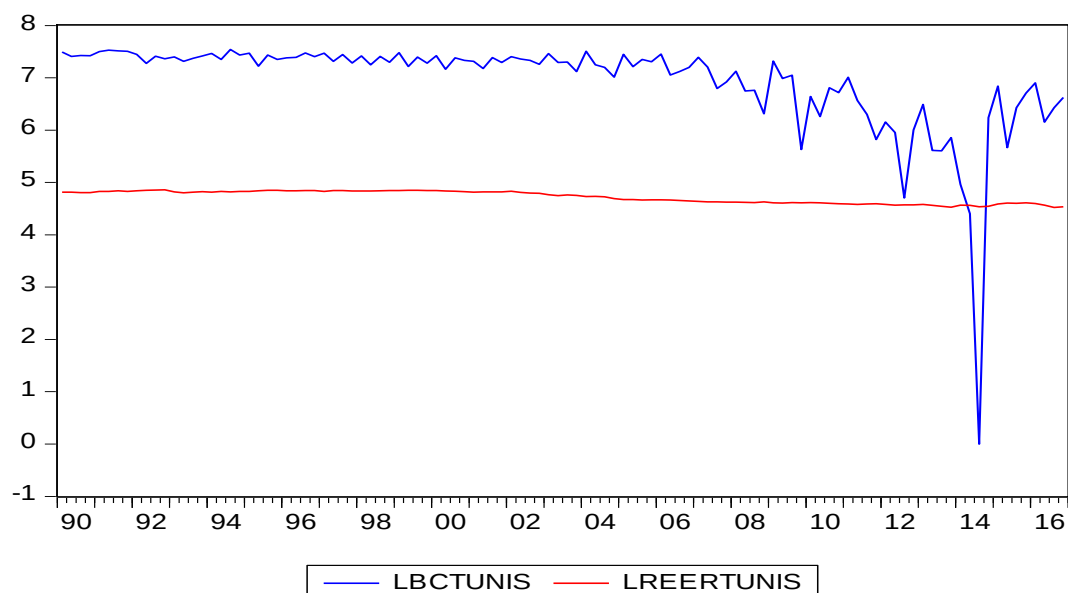
الشكل رقم (11-2): منحنى يوضح رصيد الميزان التجاري

LBCTUNIS



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

الشكل رقم(12-2): منحى يوضح سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

- من خلال الشكل رقم(10-2): نلاحظ التقلبات التي شهدتها سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار التونسي مقابل الدولار حيث بلغ سنة 1990 قيمة 4.813 في حين بدا بالتغير وبلغ في سنة 1992 ما يقدر ب 4.860 واستمر في الانخفاض حيث قدر ب 4.800 سنة واستمر بالتذبذب إلى غاية سنة 1999 كانت قيمته 4.850 ومن ثم بدا في الانخفاض حيث وصل سنة 2013 إلى 4.528 وهذا راجع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة آنذاك، ومن ثم بدا بالارتفاع الطفيف كانت قيمته سنة 2015 4.611 ثم انخفض وبلغ سنة 2016 4.521.

- من خلال الشكل رقم(11-2): نلاحظ التقلبات التي شهدتها رصيد الميزان التجاري لتونس حيث بلغت قيمته ما يقدر ب 7.5 أواخر سنة 1990 في حين بدا بالتغير تدريجيا ومتقارب من ناحية القيم وانخفض الى ادنى مستوياته الى -0.0 سنة 2014 وهذا راجع للأوضاع السياسية والأمنية الاقتصادية التي مست القطاع السياحي المعتمد من طرف الدولة التونسية من اجل النهوض باقتصادها، وبدا بالارتفاع تدريجيا حيث بلغ سنة 2009 إلى ما يقدر ب 7.9 وبدا بالتقلبات حيث بلغ سنة 2016 إلى ما يقدر ب 6.6.

- ومن خلال الشكل رقم(12-2): نستنتج كذلك ان السلسلتين غير مستقرتين لأنهما تحملان اتجاه عام.

2: مواصفات النموذج

- اختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرتين (سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER و رصيد الميزان التجاري BC)، مع افتراض ان سلسلة البواقي مستقرة.

$$LBC = C + X L REER + e_t$$

1- اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي وسلسلة الميزان التجاري

أ- اختبار استقرارية سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي

جدول رقم (17-2): اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي

LREERTUN

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	P = 0.3970	-2.362271	1% : - 4.047795 5% : - 3.453179 10% : - 3.152153	السلسلة غير مستقرة
النموذج 2: Intercept (قاطع)	P = 0.9772	- 0.298433	1% : - 3.493747 5% : - 2.889200 10% : - 2.581596	السلسلة غير مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	P = 0.0430	-2.009930	1% : -2.587172 5% : -1.943912 10% : - 1.614713	السلسلة مستقرة
ملاحظة	تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz إذا كان الاحتمال ($p > 0.05$) فإن السلسلة غير مستقرة إذا كان الاحتمال ($p < 0.05$) فإن السلسلة مستقرة			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8.

من خلال الجدول نرى أن السلسلة غير مستقرة، عند النموذج الأول والثاني ومنه نقبل الفرضية العدمية (H_0) مما يعني وجود جذر آحادي ومن اجل إرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى.

جدول رقم (2-18): اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي من الدرجة الأولى

LREERTUN

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	P = 0.0000	-8.547763	1% : - 4.047795 5% : - 3.453179 10% : - 3.152153	السلسلة مستقرة
النموذج 2: Intercept (قاطع)	P = 0.0000	- 8.427377	1% : - 3.493747 5% : - 2.889200 10% : - 2.581596	السلسلة مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	P = 0.0000	-8.063035	1% : -2.587172 5% : -1.943912 10% : - 1.614713	السلسلة مستقرة
ملاحظة تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz إذا كان الاحتمال ($p > 0.05$) فإن السلسلة غير مستقرة إذا كان الاحتمال ($p < 0.05$) فإن السلسلة مستقرة				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8.

نلاحظ ان السلسلة مستقرة وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 مما يعني عدم وجود جذر أحادي أي أن

سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستقرة و متكاملة من

الدرجة الأولى أي $I(1) \Rightarrow LREERTUN$

ب- اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري

جدول رقم (2-19): اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري LBCTUN

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	P = 0.0000	- 6.908279	1% : - 4.046072 5% : - 3.452358 10% : - 3.151673	السلسلة مستقرة
النموذج 2: Intercept (قاطع)	P = 0.0000	- 5.185471	1% : - 3.492523 5% : - 2.888669 10% : - 2.581313	السلسلة مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	P = 0.4957	-0.504227	1% : -2.587387 5% : -1.943943 10% : - 1.614694	السلسلة غير مستقرة
ملاحظة تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz إذا كان الاحتمال ($p > 0.05$) فإن السلسلة غير مستقرة إذا كان الاحتمال ($p < 0.05$) فإن السلسلة مستقرة				

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8.

من خلال الجدول نلاحظ ان السلسلة غير مستقرة، عند النموذج الثالث مما يعني وجود جذر أحادي ونقبل الفرضية العدمية H_0 ومن اجل إرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى .

جدول رقم (20-2): اختبار ADF لسلسلة رصيد الميزان التجاري من الدرجة الأولى LBCTUN

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	$P = 0.0000$	- 9.407598	1% : - 4.048682 5% : - 3.453601 10% : - 3.152400	السلسلة مستقرة
النموذج 2: Intercept (قاطع)	$P = 0.0000$	- 9.454772	1% : - 3.494378 5% : - 2.889474 10% : - 2.581741	السلسلة مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	$P = 0.0000$	-9.494681	1% : -2.587387 5% : -1.943943 10% : - 1.614694	السلسلة مستقرة
ملاحظة	تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz إذا كان الاحتمال ($p > 0.05$) فان السلسلة غير مستقرة إذا كان الاحتمال ($p < 0.05$) فان السلسلة مستقرة			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

من خلال الجدول رقم نلاحظ ان السلسلة مستقرة وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 مما يعني عدم وجود جذر أحادي أي أن سلسلة رصيد الميزان التجاري مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى.

أي: $LBCTUN \Rightarrow I(1)$

- من خلال ما سبق نرى بان سلسلة رصيد الميزان التجاري وسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي متكاملتان من الدرجة الأولى وبالتالي يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن بين المتغيرتين.

2- اختبار التكامل المتزامن

أ - تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين باستخدام طريقة بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لدينا المعادلة التالية:

$$LBTUN = C(1) * LREERTUN + C(2)$$

الجدول رقم (2-21): تقدير معادلة الانحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية

لرصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي

Variable	coefficient	std .Error	t-Statistic	Prob
C	-16.75627	2.900571	-5.776887	0.0000
LREERTUN	5.015822	0.614106	8.167684	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

من خلال الجدول رقم تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية:

$$LBCTUN = -16.7562673059 + 5.01582224474 * LREERTUN$$

نرى بان احتمال الثابت C اصغر من 0.05 أي (0.0000 < 0.05)

فهو معنوي وكذلك احتمال المتغير المفسر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (LREERTUN) اصغر من

0.05 أي (0.0000 < 0.05) وبالتالي فهو ايضا معنوي.

ومنه يمكن القول ان هذه القيم معنوية من الناحية الاحصائية ،وان القيمة 5.01582224474

توضح مدى تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على رصيد الميزان التجاري في المدى الطويل.

ومنه يمكن القول ان هناك علاقة طويلة الاجل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري.

ومنه نقول ان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين LBCTUN و LREERTUN.

ب- اختبار استقرارية البواقي:

الجدول رقم (2-22): اختبار استقرارية البواقي

النموذج	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القرار
النموذج 1: Trend and intercept (مركبة الاتجاه العام والقاطع)	P = 0.0000	-7.101622	1% : - 0.046072 5% : - 3.452358 10% : - 3.151673	السلسلة مستقرة
النموذج 2: Intercept (قاطع)	P = 0.0000	- 7.135974	1% : - 3.492523 5% : - 2.888669 10% : - 2.581313	السلسلة مستقرة
النموذج 3: None (دون قاطع)	P = 0.0000	-7.170223	1% : -2.586753 5% : -1.943853 10% : - 1.614749	السلسلة مستقرة
ملاحظة	تم اختبار درجة التأخر حسب معيار Schwarz اذا كان الاحتمال (p > 0.05) فان السلسلة غير مستقرة اذا كان الاحتمال (p < 0.05) فان السلسلة مستقرة			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

من الجدول نرى ان سلسلة البواقي مستقرة وعدم وجود جذر الوحدة وبالتالي توجد علاقة توازن في المدى الطويل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري ويمكن تفسيرها بنموذج تصحيح الخطأ (ECM).

ج - تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)
لتكن لدينا المعادلة التالية:

$$\Delta LBCTUN = C + X_1 \Delta LREERTUN + X_2 e_{t-1} + \mu_t$$

جدول رقم (23-2) : تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Variable	coefficient	std .Error	t-Statistic	Prob
C	0.000213	0.068151	0.003133	0.9975
DLREERTUN	4.714430	4.989647	0.944842	0.3469
ET(-1)	-0.656632	0.092454	-7.102289	0.0000

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

من خلال الجدول نرى بان احتمال C اكبر من 0.05 (0.9975 > 0.05) اي ان C غير مقبول إحصائيا (غير معنوي)، وبالتالي نقوم بنزع C حيث يصبح لدينا الجدول التالي:

جدول رقم (23-2): يوضح تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح

الخطأ (ECM)، وذلك بعد نزع C.

Variable	coefficient	std .Error	t-Statistic	Prob
DLREERTUN	4.711468	4.875830	0.966290	0.3361
ET(-1)	-0.656634	0.092008	-7.136695	0.0000

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EVIEWS8 .

ومنه تكتب المعادلة على النحو التالي:

$$\Delta LBCTUN = 4.71146760901 * \Delta LREERTUN - 0.656634422262 * ET(-1)$$

- ET(-1) هي القيمة المبطة بفترة واحدة لانحدار التكامل المشترك، وتستخدم من اجل إدراك حالة التوازن في الفترة الحالية.

هذا التقدير يوضح لنا العلاقة قصيرة الأجل بين رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي حيث القيمة 4.71146760901 توضح لنا التأثير الحالي في الأجل القصير لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على رصيد الميزان التجاري ، وحد الخطأ يساوي الصفر معناه ان المتغيرين في حالة توازن، وبالتالي يمكن القول بأنه توجد علاقة في المدى القصير بين سعر الصرف الفعلي ورصيد الميزان التجاري .

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية السلاسل الزمنية ، وأدبيات التكامل المتزامن بما في ذلك مفهومه، شروطه وأيضاً اختبارات التكامل المتزامن، بالإضافة إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بنموذج تصحيح الخطأ واختبارات السببية.

أما الدراسة التطبيقية فقمنا باختبار استقرارية السلسلة الزمنية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري، حيث توصلنا أن السلسلتين غير متكاملتان من نفس الدرجة وبالتالي عدم تحقق الشرط الأول للقيام باختبار التكامل المتزامن ، ومنه لا توجد علاقة على المدى الطويل هذا فيما يخص الجزائر، اما بالنسبة للمغرب وتونس فتوصلنا إلى أن السلسلتين متكاملتان من نفس الدرجة ومن ثم قمنا بتقدير العلاقة على المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ومن ثم اختبار استقرارية البواقي، وفي الأخير قمنا بتقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وبالتالي توصلنا الى انه توجد علاقة على المدى الطويل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري وهذا ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة فيما يخص المغرب وتونس عكس حالة الجزائر.



لقد شهد الاقتصاد الجزائري، المغربي والتونسي خلال الفترة قيد الدراسة عدة تغيرات في أسعار صرف العملات ، وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها التطورات التي مست السياسات الاقتصادية والمصرفية المتبعة، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية لهذه الدول، غياب التكامل الاقتصادي، ضعف الإنتاجية، فكل هذه العوامل ساهمت في التأثير على الأداء الاقتصادي لهذه الدول بصورة عامة.

يمثل سعر الصرف بالنسبة للكثير من البلدان النامية مقياسا حقيقيا لنجاح الحكومة في إدارة الاقتصاد الكلي، حيث يعتبر سعر الصرف واجهة المركز التجاري للدولة، كما يمكن لسعر الصرف أن يكون وسيلة هامة في يد السلطات النقدية تستعملها كسياسة اقتصادية لتوجيه الاقتصاد إلى الوجهة المرغوب فيها أو لتنمية قطاع اقتصادي ما، وسياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية لا تقل أهمية عن مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى.

أما فيما يخص الفرضية في كون أن هناك علاقة على المدى الطويل بين سعر صرف الدينار الجزائري ،والدرهم المغربي ، والدينار التونسي ورصيد الميزان التجاري فهي فرضية صحيحة نسبيا ،فمن خلال الدراسة التي قمنا بها فقد رأينا انه توجد علاقة لكن غير معنوية بين المتغيرات محل الدراسة.

نتائج الدراسة:

- توجد علاقة على المدى الطويل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري في كل من تونس والمغرب.

- لا توجد علاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري في الجزائر ربما هذا راجع لصغر حجم العينة (البيانات المقدمة خلال الفترة 2006 - 2016)، من طرف (IFS).

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات فيتأثر بأهم التطورات التي تحدث على مستواه ففي الأوضاع الراهنة نرى ان هناك انخفاض في رصيد الميزان التجاري وهذا راجع الى ان النفط يمثل 98% من صادرات الجزائر.

- يعتمد الاقتصاد التونسي على القطاع السياحي ،فمن خلال الدراسة تبين مدى تأثر الاقتصاد بالأوضاع الأمنية والسياسية السائدة اثناء الربيع العربي ، وكذا التدهور الأمني الذي شهدته تونس خلال السنوات الأخيرة.

- أما فيما يخص الاقتصاد المغربي فهو يعتمد على السياحة بالإضافة الى القطاع الزراعي.

- بالنسبة لتونس والمغرب فمن خلال الدراسة ظهر لنا عجز واضح في رصيد الميزان التجاري وهذا راجع إلى أن معظم الأنشطة السائدة في البلدين هي عبارة عن خدمات (خاصة تونس باعتمادها على القطاع السياحي) ولا تظهر في الميزان التجاري عكس الجزائر فهي تعتمد على النفط مع العلم ان رصيد الميزان التجاري هو عبارة عن الفرق بين الصادرات الواردات من السلع فقط.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات والتي يمكن ان نجملها فيما يلي:

- يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج القطاعات التالية: قطاع المحروقات (الجزائر) ، القطاع السياحي (تونس)،القطاع السياحي والزراعي(المغرب) وذلك من خلال إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية و فعالية ومرونة من اجل تحقيق نمو اقتصادي حقيقي، وتدعيم مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

- تشجيع الصناعات المحلية وترقية القطاع الخاص، وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية التقليل من حجم الواردات.

- إعادة هيكلة القطاع المصرفي لمواكبة التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة، وتشجيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات (الجزائر).

- انتهاج سياسات وبرامج اقتصادية تنموية دون الاعتماد على قطاع المحروقات او القطاع الزراعي أو السياحي فقط.



أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- إسماعيلي فوزي " مطبوعة مقياس - اقتصاد معدلات الصرف- تخصص مالية المؤسسة - جامعة 8 ماي 45 قالة.
- 2- بسام الحجار، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت- الطبعة 2003.
- 3- جبوري محمد ، "المالية الدولية - الإطار النظري والتطبيقات العملية مدعم بعدة أمثلة وتمارين محلولة -"، 2016.
- 4- جمال الدين برقوق، د. مصطفى يوسف، "الاقتصاد الدولي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016، الأردن.
- 5- خليفة عزي ، " سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985- 2008)"، تخصص علوم اقتصادية ، فرع مالية بنوك وتأمينات ، دراسة مقارنة ، 2011م-2012م.
- 6- سعود جايد مشكور العامري، "المالية الدولية نظرية وتطبيق"، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012.
- 7- السيد محمد احمد السريتي ، "اقتصاديات التجارة الدولية ، بين النظرية والتطبيق "كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - الطبعة 2011
- 8- الطاهر لطرش ، "تقنيات البنوك" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.
- 9- عبد الرزاق بن الزاوي، " سعر الصرف الحقيقي التوازني "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2016.
- 10- عبد المجيد قدي، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 11- عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2002.
- 12- غازي عبد الرزاق النقاش ، "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية" ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1996.

13- فليح حسن خلف ، " التمويل الدولي"، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004.

14- كامل البكري "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

المذكرات:

1- بلحشر عائشة "سعر الصرف الحقيقي التوازي-دراسة حالة الدينار الجزائري-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2013-2014.

2- بن ياني مراد، "سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر ، دراسة قياسية - حالة الجزائر-" رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية : 2011-2012.

3- بورحلي خالد " اثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2012"مذكرة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، السنة الجامعية 2014-2015.

4- بوروشة كريم " أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات"- دراسة حالة الجزائر- 1990-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، السنة الجامعية : 2014- 2015.

5- ترقو محمد، "فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية-دراسة قياسية (تونس، الجزائر والمغرب)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، 2011-2012.

6- د. بن قدور علي ،"دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر(1970-2010)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تسيير ، جامعة تلمسان ، 2012-2013.

7- د. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2012-2013.

- 8- درقال يمينة ، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، 2010-2011.
- 9- دلامي نجية " دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الامريكية الصينية في ظل حرب العملات "، مذكرة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – السنة الجامعية: 2011-2012.
- 10- دوحه سلمى " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها - دراسة حالة الجزائر -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2014-2015.
- 11- صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-2010.
- 12- عبد الجليل هجيرة " اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر-" مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011-2012.
- 13- عبد العزيز برنه، "تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة و مالية دولية ،جامعة ورقلة، 2015-2016.
- 14- منهوم بلقاسم، "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.
- 15- موري سمية ، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

المجلات والملتقيات:

1- بورحلي خالد " جامعة برج بوعرييج"، بوروشة كريم، "جامعة جيجل"، "علاوي محمد حسن" جامعة ورقلة"،
"فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، مجلة
الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 01/2015.

2- تماضر جابر البشير الحسن، " قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على
اقتصاد السودان للفترة (1970 -) 2013"مجلة العلوم الاقتصادية , المملكة العربية السعودية - جامعة
الجوف - كلية المجتمع بالقريات - (2015).

3- د. جمال محمد أحمد، د- ابراهيم السيد " البنك الدولي"، "، دار الكتب المصرية، الاسكندرية، دار التعليم
الجامعي، رقم الايداع 5830 / 2015.

4- د. محمد راتول، " تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب
المرونات"،ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات - جامعة الشلف.

5- د. الشارف عتو" دراسة قياسية لاستقطاب راس المال الاجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر
الصرف" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السادس جامعة مستغانم ،الجزائر.

المواقع الالكترونية:

www.ouargla30.com/t60123-topic

WWW.Bis.org

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

المقالات:

1. Bahmani-Oskooee and Alse, existence of cointegration between trade balance and exchange rate. 1994.
2. Guglielmo Maria Caporale, (Brunel University, London, UK) Luis A. Gil-Alana (University of Navarra, Pamplona, Spain) ,Robert Mudida

(Strathmore University, Nairobi, Kenya), TESTING THE MARSHALL- LERNER CONDITION IN KENYA (2012).

3. Jayati Ghosh ,Exchange Rates and Trade Balance Some Aspects of Recent Indian Experience(1990)

4. Mark Allen , Exchange Rates and Trade Balance Adjustment in Emerging Market Economies (2006).

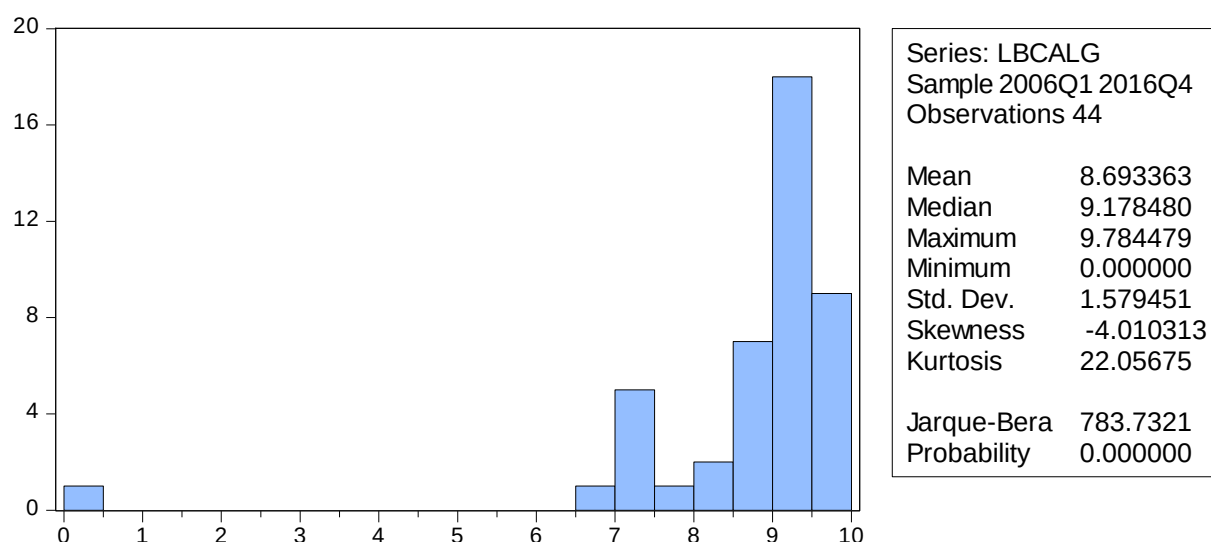
5. OLUGBENGA ONAFOWORA Exchange rate and trade balance in East Asia: Is There aJ-curve ? Susquehanna (2003).

6. Rabeya Khtoon and Mohammad Mahbubur Rahman Assessing the Existence of the J-Curve Effect in Bangladesh(2009).



الملاحق الخاصة بالجزائر:

الملحق رقم 01: نتائج الاحصاء الوصفي للميزان التجاري



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات 8.EVIEWS.

الملحق رقم 02: نتائج استقرارية سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي

Null Hypothesis: LREERALG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.979517	0.0451
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LREERALG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.149018	0.7243
Test critical values: 1% level	-2.619851	
5% level	-1.948686	
10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LREERALG) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.493495	0.0003
Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LREERALG) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.562967	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LREERALG) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.627894	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات 8.EVIEWS.

الملحق رقم 03: دراسة استقرارية سلسلة رصيد الميزان التجاري

Null Hypothesis: LBCALG has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.510441	0.0124
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LBCALG has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.601451	0.0033
Test critical values: 1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LBCALG has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.119798	0.2342
Test critical values: 1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LBCALG) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.311511	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LBCALG) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.980147	0.2940
Test critical values: 1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LBCALG) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.652322	0.0924
Test critical values: 1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LBCALG,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.623578	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LBCALG,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.861895	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LREERALG has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

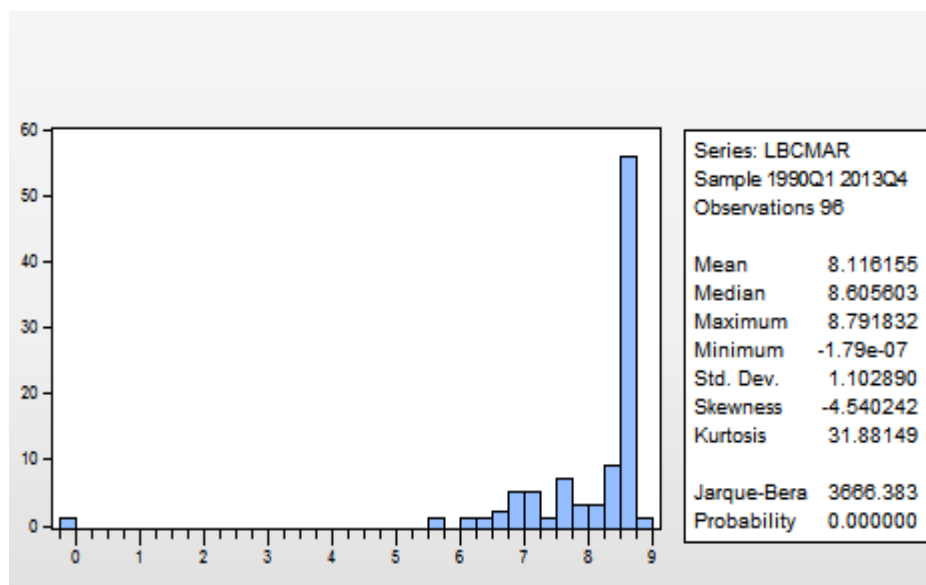
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.396112	0.0655
Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات 8.EVIEWS.

الملاحق الخاصة بالمغرب:

الملحق رقم 04: نتائج الاحصاء الوصفي للميزان التجاري



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EViews 8.

الملحق رقم 05: نتائج اختبار استقرارية سعر الصرف الفعلي الحقيقي

Null Hypothesis: LREERMAR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.392398	0.8572
Test critical values:		
1% level	-4.057528	
5% level	-3.457808	
10% level	-3.154859	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LREERMAR has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.253590	0.6483
Test critical values:		
1% level	-3.500669	
5% level	-2.892200	
10% level	-2.583192	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LREERMAR

Null Hypothesis: LREERMAR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.378587	0.5454
Test critical values: 1% level	-2.589531	
5% level	-1.944248	
10% level	-1.614510	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LREERMAR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.568117	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.058619	
5% level	-3.458326	
10% level	-3.155161	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LREERMAR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.421855	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.589795	
5% level	-1.944286	
10% level	-1.614487	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LREERMAR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.358429	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.501445	
5% level	-2.892536	
10% level	-2.583371	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات 8.EVIEWS.

الملحق رقم 06: نتائج اختبار استقرارية سلسلة الميزان التجاري

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LBCMAR

Null Hypothesis: LBCMAR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.512924	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.057528	
5% level	-3.457808	
10% level	-3.154859	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LBCMAR

Null Hypothesis: LBCMAR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.413200	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.500669	
5% level	-2.892200	
10% level	-2.583192	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LBCMAR

Null Hypothesis: LBCMAR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.728746	0.3983
Test critical values: 1% level	-2.590340	
5% level	-1.944364	
10% level	-1.614441	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LBCMAR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.059791	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.060874	
5% level	-3.459397	
10% level	-3.155786	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LBCMAR)		
Null Hypothesis: D(LBCMAR) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.092245	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.503049	
5% level	-2.893230	
10% level	-2.583740	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LBCMAR)		
Null Hypothesis: D(LBCMAR) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.43481	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.590065	
5% level	-1.944324	
10% level	-1.614464	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EViews 8.

الملحق رقم 07: تقدير معادلة الانحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية
لسلسلة الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي

Dependent Variable: LBCMAR				
Method: Least Squares				
Date: 05/17/17 Time: 20:25				
Sample: 1990Q1 2013Q4				
Included observations: 96				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-29.62023	10.40183	-2.847598	0.0054
LREERMAR	8.136374	2.242631	3.628048	0.0005
R-squared	0.122829	Mean dependent var		8.116155
Adjusted R-squared	0.113498	S.D. dependent var		1.102890
S.E. of regression	1.038418	Akaike info criterion		2.933887
Sum squared resid	101.3614	Schwarz criterion		2.987311
Log likelihood	-138.8266	Hannan-Quinn criter.		2.955482
F-statistic	13.16273	Durbin-Watson stat		1.089488
Prob(F-statistic)	0.000464			

الملحق رقم 08: نتائج اختبار استقرارية البواقي

Null Hypothesis: ET has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.918591	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.057528	
5% level	-3.457808	
10% level	-3.154859	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ET has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.899395	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.500669	
5% level	-2.892200	
10% level	-2.583192	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ET

Null Hypothesis: ET has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.931929	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.589531	
5% level	-1.944248	
10% level	-1.614510	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات 8.EVIEWS.

الملحق رقم 09: نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: DLBCMAR				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 22:56				
Sample (adjusted): 1990Q2 2013Q4				
Included observations: 95 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.010155	0.095935	-0.105851	0.9159
DLREERMAR	9.252817	6.690154	1.383050	0.1700
ET(-1)	-0.547026	0.093193	-5.869842	0.0000
R-squared	0.282433	Mean dependent var	-0.020377	
Adjusted R-squared	0.266834	S.D. dependent var	1.091214	
S.E. of regression	0.934354	Akaike info criterion	2.733146	
Sum squared resid	80.31752	Schwarz criterion	2.813795	
Log likelihood	-126.8244	Hannan-Quinn criter.	2.765734	
F-statistic	18.10552	Durbin-Watson stat	2.156515	
Prob(F-statistic)	0.000000			

```

Estimation Command:
=====
LS DLBCMAR DLREERMAR ET(-1)

Estimation Equation:
=====
DLBCMAR = C(1)*DLREERMAR + C(2)*ET(-1)

Substituted Coefficients:
=====
DLBCMAR = 9.27958685135*DLREERMAR - 0.547121088308*ET(-1)

```

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EViews 8.

الملحق رقم 10: نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، بعد نزع C.

Dependent Variable: DLBCMAR				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 23:23				
Sample (adjusted): 1990Q2 2013Q4				
Included observations: 95 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLREERMAR	9.279587	6.649737	1.395482	0.1662
ET(-1)	-0.547121	0.092692	-5.902598	0.0000
R-squared	0.282346	Mean dependent var	-0.020377	
Adjusted R-squared	0.274629	S.D. dependent var	1.091214	
S.E. of regression	0.929373	Akaike info criterion	2.712215	
Sum squared resid	80.32730	Schwarz criterion	2.765981	
Log likelihood	-126.8302	Hannan-Quinn criter.	2.733940	
Durbin-Watson stat	2.155843			

```

=====
Estimation Command:
=====
LS LBCMAR C LREERMAR

Estimation Equation:
=====
LBCMAR = C(1) + C(2)*LREERMAR

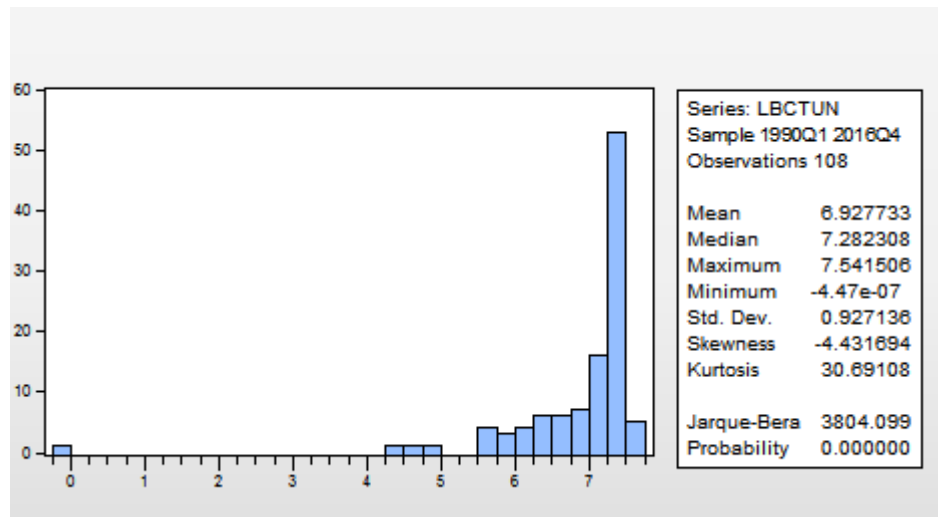
Substituted Coefficients:
=====
LBCMAR = -29.6202338845 + 8.13637372023*LREERMAR

```

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات 8.EVIEWS.

الملاحق الخاصة بتونس

الملحق رقم 11: نتائج الاحصاء الوصفي للميزان التجاري



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات EViews 8.

الملحق رقم 12: نتائج اختبار استقرارية سعر الصرف الفعلي الحقيقي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LREERTUN		
Null Hypothesis: LREERTUN has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.362271	0.3970
Test critical values: 1% level	-4.047795	
5% level	-3.453179	
10% level	-3.152153	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LREERTUN		
Null Hypothesis: LREERTUN has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.298433	0.9772
Test critical values: 1% level	-3.493747	
5% level	-2.889200	
10% level	-2.581596	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LREERTUN has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.009930	0.0430
Test critical values: 1% level	-2.587172	
5% level	-1.943912	
10% level	-1.614713	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LREERTUN) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.547763	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.047795	
5% level	-3.453179	
10% level	-3.152153	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LREERTUN) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.427377	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.493747	
5% level	-2.889200	
10% level	-2.581596	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LREERTUN) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.063035	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.587172	
5% level	-1.943912	
10% level	-1.614713	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات 8.EVIEWS.

الملحق رقم 13: نتائج اختبار استقرارية الميزان التجاري

Null Hypothesis: LBCTUN has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.908279	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.046072	
5% level	-3.452358	
10% level	-3.151673	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LBCTUN has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.185471	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.492523	
5% level	-2.888669	
10% level	-2.581313	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LBCTUN has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.504227	0.4957
Test critical values: 1% level	-2.587387	
5% level	-1.943943	
10% level	-1.614694	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LBCTUN) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.407598	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.048682	
5% level	-3.453601	
10% level	-3.152400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LBCTUN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.454772	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.494378	
5% level	-2.889474	
10% level	-2.581741	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LBCTUN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.494681	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.587387	
5% level	-1.943943	
10% level	-1.614694	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات 8.EVIEWS.

الملحق رقم 14: تقدير معادلة الانحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية

لرصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي

Dependent Variable: LBCTUN
Method: Least Squares
Date: 05/19/17 Time: 21:12
Sample: 1990Q1 2016Q4
Included observations: 108

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-16.75627	2.900571	-5.776887	0.0000
LREERTUN	5.015822	0.614106	8.167684	0.0000
R-squared	0.386258	Mean dependent var		6.927733
Adjusted R-squared	0.380468	S.D. dependent var		0.927136
S.E. of regression	0.729752	Akaike info criterion		2.226120
Sum squared resid	56.44897	Schwarz criterion		2.275789
Log likelihood	-118.2105	Hannan-Quinn criter.		2.246259
F-statistic	66.71106	Durbin-Watson stat		1.310810
Prob(F-statistic)	0.000000			

Estimation Command:

=====

LS LBCTUN C LREERTUN

Estimation Equation:

=====

LBCTUN = C(1) + C(2)*LREERTUN

Substituted Coefficients:

=====

LBCTUN = -16.7562673059 + 5.01582224474*LREERTUN

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات 8.EVIEWS.

الملحق رقم 15: نتائج اختبار استقرارية البواقي

Null Hypothesis: R1 has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.918591	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.057528	
5% level	-3.457808	
10% level	-3.154859	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: R1 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.931929	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.589531	
5% level	-1.944248	
10% level	-1.614510	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: R1 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.899395	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.500669	
5% level	-2.892200	
10% level	-2.583192	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات 8.EVIEWS.

الملحق رقم 16: نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: DLBCTUN
 Method: Least Squares
 Date: 05/19/17 Time: 21:39
 Sample (adjusted): 1990Q2 2016Q4
 Included observations: 107 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000213	0.068151	0.003133	0.9975
DLREERTUN	4.714430	4.989647	0.944842	0.3469
ET(-1)	-0.656632	0.092454	-7.102289	0.0000
R-squared	0.330921	Mean dependent var		-0.008138
Adjusted R-squared	0.318054	S.D. dependent var		0.838170
S.E. of regression	0.692161	Akaike info criterion		2.129640
Sum squared resid	49.82500	Schwarz criterion		2.204579
Log likelihood	-110.9357	Hannan-Quinn criter.		2.160019
F-statistic	25.71877	Durbin-Watson stat		2.060583
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 17: نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، بعد نزع C

Dependent Variable: DLBCTUN

Method: Least Squares

Date: 05/19/17 Time: 22:14

Sample (adjusted): 1990Q2 2016Q4

Included observations: 107 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLREERTUN	4.711468	4.875830	0.966290	0.3361
ET(-1)	-0.656634	0.092008	-7.136695	0.0000
R-squared	0.330921	Mean dependent var	-0.008138	
Adjusted R-squared	0.324549	S.D. dependent var	0.838170	
S.E. of regression	0.688857	Akaike info criterion	2.110948	
Sum squared resid	49.82500	Schwarz criterion	2.160908	
Log likelihood	-110.9357	Hannan-Quinn criter.	2.131201	
Durbin-Watson stat	2.060583			

Estimation Command:

=====

LS DLBCTUN DLREERTUN ET(-1)

Estimation Equation:

=====

DLBCTUN = C(1)*DLREERTUN + C(2)*ET(-1)

Substituted Coefficients:

=====

DLBCTUN = 4.71146760901*DLREERTUN - 0.656634422262*ET(-1)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات IFS ومخرجات 8.EVIEWS.

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغير سعر الصرف والميزان التجاري في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، على المدى الطويل، خلال الفترة (2006-2016) في الجزائر، والفترة (1990-2013) بالنسبة للمغرب، أما في تونس فكانت الدراسة خلال الفترة (1990-2016)، وذلك باستخدام تقنيات التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري في تونس والمغرب، أما في الجزائر فتوصلنا إلى أنه لا توجد علاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، التكامل المشترك.

Abstract :

The purpose of this study is to clarify the relationship between exchange rate and trade balance changes in the Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco) over the long term (2006-2016) in Algeria and during the period (1990-2013) for Morocco. In Tunisia, the study was conducted during the period (1990-2016), using the techniques of cointegration. The study concluded that there is a long term relationship between the real effective exchange rate and the balance of trade balance in Tunisia and Morocco. In Algeria we found that there is no relationship between the real effective exchange rate and the balance of trade balance.

Keywords: exchange rate, trade balance, the real effective exchange rate, cointegration.